



جامعة قاصدي مرباح ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان

أثر الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي - ورقلة -

(1995-2002)

تحت إشراف الدكتور

محمد حسان بن مالك

إعداد الطالبة

نفيسة حجاج

السنة الجامعية 2011/2012

إهداء

إلى :

الإنسانة التي طالما شعرت بخفقات قلبها مع بعدي عنها والتي إن وفقت في حياتي فمن بعد فضلها
ودعائها.....والدتي العزيزة بارك الله في عمرها.

وإلى :

الإنسان الذي وهب من أيام عمره شمعة تضيئ دربي الطويل نحو التميز والرقي فاقتبست منها الدفء و
الحنان و الأمل الصادق بغد مشرق.....والدي العزيز أمد الله في عمره.

وإلى :

كل من يعرف نفيسة حجاج أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي و توفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى، و سلام على حبيبه و خليله الأمين عليه أزكى الصلاة و السلام

كما نتقدم بجميل الشكر و التقدير للدكتور الفاضل الفقيه الجليل محمد حسان بن مالك الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و تشجيعاته العلمية و القيمة رغم انشغالاته و وقته الثمين، والذي تحملنا طيلة هذه الفترة فأسأل من الله الكريم رب العرش العظيم أن يحقق له الريادة في حياته و أن يوصله إلى أسمى و أرقى المعالي و أن يجمعنا و إياه مع الحبيب المصطفى في أعلى جنان الخلد.

و أشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة و تقييم هذه المذكرة

أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا و معنويا سواء من قريب أو بعيد

نفيسة حجاج.

الملخص :

اتجهت العديد من دول العالم الرأسمالية و الاشتراكية إلى تبني سياسة الخوصصة، حيث أصبحت ترى أنّ التخلص من القطاع العام والتوجه إلى القطاع الخاص، هو الحل الأنسب أمامها والسبيل الأمثل لتحقيق أهدافها المرجوة، وقد تصلح هذه السياسة في بعض الدول وتحقق لها نجاحات عظيمة وقد تفشل أو قد لا يصلح أصلا تطبيقها في البعض الآخر، حيث يثار جدل كبير بخصوص هذا الموضوع من الباحثين فالبعض يؤيد هذه السياسة ويثبت أقواله بحجج وبراهين والبعض الآخر يعارض بشدة ميثنا هو الآخر أقواله بخصوص مساوئ هذه السياسة وتبقى الدول بين أن تقتنع بالرأي الأول وتطبق السياسة أو تقتنع بالرأي الثاني وترفض تطبيقها ولكن بعض الدول فرضت عليها ولم يترك لها الخيار في هذا، وإنّ تطبيق سياسة الخوصصة سيكون لها حتما أثر على الوضعية المالية للمؤسسة فعلى سبيل المثال أسلوب البيع للعاملين لما طبقته الدولة الجزائرية على مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة، كان لها تحسن في بعض المؤشرات وتدهور كبير في المؤشرات الأخرى، ليتسنى لنا القول أنّ هذه السياسة وجب لها تحضير ودراسة كبيرة لمعرفة المتطلبات اللازمة من أنسب أسلوب في المؤسسة المناسبة وفي الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية :

القطاع العام، القطاع الخاص، الخوصصة، تقنيات الخوصصة، الوضعية المالية للمؤسسة، أسلوب البيع للعاملين.

Résumé :

La majorité des pays de monde capitalisme et socialisme sont orienté pour appliqué la politique de privatisation d'après sa, elle voit que l'ignorance de secteur générale et d'orienter au secteur spéciale c'est la solution devant elle et la solution exacte pour atteindre ces butes attendus. Et cette politique peut se réussissent dans quelques pays et elle peut réaliser des butes énormes,comme elle peut se rechute et peut aussi être pas appliqué dans d'autre pays et peut faire un grand débat concernant ce sujet chez les chercheurs peux d'eux veulent avoir cette politique et preuvent ces paroles avec des argument et d'es preuve et d'autre n'accepte pas cette politique concernant les dégâts de cette politiques et les pays restent entre preuver le premier avis et d'appliquer cette politique au preuver le 2^{ème} avis refuse de l'appliquer mais quelque pays obligent la et ils n'ont laisser ce choix la,et que le fait d'accepter cette politique va surement laisser une trace pour la situation financière la société,par exemple la manière de vente pour les employeurs par rapport a ce que le gouvernement algérienne a appliquer sur société de distribution et de maintenance le matériel d'agriculture a Ouargla a eu une amélioration dans quelques rations et une grande perturbation,dans d'autre ration pour qu'on peut dire que cette politique a était obligé de se préparé,et une grande traitance pour s'avoir les demande c'est la bonne manière dans la société exacte et dans le moment exact.

Les mots clés :

Le secteur générale, le secteur privé, les techniques de privatisation, la privatisation ,la situation financière d'entreprise ,la manière de vent pour l'employeur.

قائمة المحتويات

II	الإهداء
III	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار العلمي للخصوصية	
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخصوصية
3	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الخصوصية
6	المطلب الثاني: دوافع الخصوصية وأهدافها
9	المطلب الثالث: مبادئ الخصوصية
10	المبحث الثاني: الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية الخصوصية
17	المطلب الأول: متطلبات تنفيذ وتخطيط برنامج الخصوصية
13	المطلب الثاني: القيود والمعوقات التي تعترض تطبيق برنامج الخصوصية
15	المطلب الثالث: طرق وأساليب الخصوصية
20	المبحث الثالث: تقييم سياسة الخصوصية وتجارب بعض الدول العربية لها
20	المطلب الأول: مزايا الخصوصية
21	المطلب الثاني: عيوب الخصوصية
22	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في الخصوصية
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الوضعية المالية للمؤسسة	
33	مقدمة الفصل
34	المبحث الأول: التحليل المالي و الوظيفة المالية
34	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الوظيفة المالية
35	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التحليل المالي
38	المطلب الثالث: القوائم المالية

41	المبحث الثاني : مقاربات التحليل المالي
41	المطلب الأول : التحليل المالي الكلاسيكي سيولة – استحقاق
45	المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي
47	المطلب الثالث : التحليل الديناميكي
53	المبحث الثالث : النسب المالية كأداة للتحليل المالي
53	المطلب الأول : مفهوم النسب المالية
54	المطلب الثاني :أسس التحليل المالي بالنسب
55	المطلب الثالث :أنواع النسب المالية
64	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : دراسة أثر الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة	
66	مقدمة الفصل
67	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي
67	المطلب الأول: تعريف المؤسسة
68	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
69	المطلب الثالث : قرار حل المؤسسة
71	المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل الخصخصة
71	المطلب الأول : تحليل ممتلكات المؤسسة قبل الخصخصة
72	المطلب الثاني : تحليل التوازن المالي في المؤسسة قبل الخصخصة
75	المطلب الثالث : تحليل أداء المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية
87	المبحث الثالث : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بعد الخصخصة
88	المطلب الأول:تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS)
101	المطلب الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير
115	المطلب الثالث : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA)
129	المطلب الرابع : مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة
135	خلاصة الفصل
136	الخاتمة
139	المراجع
145	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1-1)	النتائج العامة للخوصصة في الجزائر من (2003-2007)	27
جدول (1-2)	الميزانية الوظيفية	45
جدول (2-2)	جدول تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة	52
جدول (3-2)	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	51
جدول (1-3)	طريقة حساب معامل الخيرة	70
جدول (2-3)	حالة المؤسسة بعد خصوصتها	71
جدول (3-3)	الميزانية الوظيفية للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	73
جدول (4-3)	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	76
جدول (5-3)	مؤشرات الأداء المتعلقة بالربحية للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	79
جدول (6-3)	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	81
جدول (7-3)	مؤشرات أداء هيكل رأس المال للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	83
جدول (8-3)	مؤشرات السيولة للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	85
جدول (9-3)	مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية للمؤسسة قبل الخوصصة خلال (1995-1997)	86
جدول (10-3)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002)	89
جدول (11-3)	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002)	92
جدول (12-3)	مؤشرات الأداء الربحي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).	94
جدول (13-3)	مؤشرات أداء عناصر الإستغلال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).	96
جدول (14-3)	مؤشرات أداء هيكل رأس المال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).	98
جدول (15-3)	مؤشرات السيولة لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).	99
جدول (16-3)	مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).	100
جدول (17-3)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).	102
جدول (18-3)	الجدول (3-18) : مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001)	105
جدول (19-3)	مؤشرات الأداء الربحي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).	108
جدول (20-3)	الجدول (3-20) مؤشرات أداء عناصر الإستغلال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).	110

112	مؤشرات الهيكل المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال (1999-2001)	جدول (3-21)
113	مؤشرات السيولة لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001)	جدول (3-22)
114	مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).	جدول (3-23)
116	الميزانية الوظيفية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002).	جدول (3-24)
119	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002)	جدول (3-25)
121	مؤشرات الأداء الربحي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002).	جدول (3-26)
123	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002)	جدول (3-27)
125	مؤشرات أداء هيكل رأس المال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002).	جدول (3-28)
127	مؤشرات السيولة لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002)	جدول (3-29)
128	مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002)	جدول (3-30)
129	الجدول رقم (3-31) : مقارنة مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة	جدول (3-31)
130	مقارنة مؤشرات الربحية للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة	جدول (3-32)
131	مقارنة مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة	جدول (3-33)
132	مقارنة مؤشرات أداء هيكل رأس المال للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة	جدول (3-34)
133	مقارنة مؤشرات السيولة للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة	جدول (3-35)
134	مقارنة مؤشرات السيولة للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة	جدول (3-36)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	عموميات التحليل المالي	شكل (1-2)
55	المركز المالي قصير الأجل	شكل (2-2)
68	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة قبل الخوصصة	شكل (1-3)
75	تغير مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة قبل الخوصصة خلال الفترة (1995-1997)	شكل (2-3)
77	تطور مؤشرات الدينامكية للمؤسسة قبل الخوصصة خلال الفترة (1995-1997)	شكل (3-3)
91	تغير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).	شكل (3-4)
104	تغير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).	شكل (3-5)
118	تغير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002).	شكل (3-6)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (01)	الميزانية المحاسبية للمؤسسة قبل الخوصصة لسنة 1995	145
ملحق رقم (02)	الميزانية المحاسبية للمؤسسة قبل الخوصصة لسنة 1996	146
ملحق رقم (03)	الميزانية المحاسبية للمؤسسة قبل الخوصصة لسنة 1997	147
ملحق رقم (04)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة قبل الخوصصة لسنة 1995	148
ملحق رقم (05)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة قبل الخوصصة لسنة 1996	149
ملحق رقم (06)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة قبل الخوصصة لسنة 1997	150
ملحق رقم (07)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) لسنة 2000	151
ملحق رقم (08)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) لسنة 2001	152
ملحق رقم (09)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) لسنة 2002	153
ملحق رقم (10)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) لسنة 2000	154
ملحق رقم (11)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) لسنة 2001	155
ملحق رقم (12)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) لسنة 2002	156
ملحق رقم (13)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير لسنة 1999	157
ملحق رقم (14)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير لسنة 2000	158
ملحق رقم (15)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير لسنة 2001	159
ملحق رقم (16)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير لسنة 1999	160
ملحق رقم (17)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير لسنة 2000	161
ملحق رقم (18)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير لسنة 2001	162
ملحق رقم (19)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) لسنة 2000	163
ملحق رقم (20)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) لسنة 2001	164
ملحق رقم (21)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) لسنة 2002	165
ملحق رقم (22)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) لسنة 2000	166
ملحق رقم (23)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) لسنة 2001	167
ملحق رقم (24)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) لسنة 2002	168

المقدمة

الفصل الأول:

الإطار العلمي للخصوصية

تمهيد:

يشهد العالم اليوم تطورات متسارعة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية حيث اقتلع العمل بالنظام القديم و أصبح من الضروري مواكبة هذا التطور و العمل بالقوانين و الشروط التي تفرضها الدول المتقدمة باعتبارها المسيطرة على العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ونتيجة لهذه التحولات التي يشهدها العالم والانفتاح المالي من حرية دخول السلع و الخدمات اشتدت المنافسة وازدادت الأمور أكثر خطورة إذ أنّ المنافسة الشديدة هذه ظهرت بسبب التحول الذي عرفته الدول المتقدمة و المتمثل في خصوصية مؤسساتها أي العودة إلى النظام الليبرالي ولا وجود للنظام الاشتراكي ولم يتوقف هذا التحول في هذه الدول بل تجاوزه لينتشر ويشمل باقي بلدان العالم.

وإنّ هناك دوافع وأهداف عديدة تنجم عن تطبيق هذه السياسة تختلف باختلاف البلد المنتهج لهذه السياسة ولقد حاولنا في هذا الفصل التطرق وتسليط الضوء على سياسة الخصوصية من خلال تناولنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الخصوصية وشمل هذا المبحث نشأتها تعريفها، أهداف، دوافع ومبادئ الخصوصية، وتناولنا في المبحث الثاني الإجراءات الواجب تنفيذها من خلال وضع المتطلبات اللازمة لتنفيذ برنامج الخصوصية، معوقات التي تعيق تنفيذ البرنامج وتقنيات الخصوصية، وتناولنا في المبحث الثالث تقييم سياسة الخصوصية وتجارب بعض الدول العربية لها من خلال طرح مزايا وعيوب هذه السياسة و عرض تجارب بعض الدول العربية لها.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الخصوصية

تعتبر سياسة الخصوصية سياسة إصلاحية منتهجة من طرف العديد من دول العالم وهي ليس سياسة قديمة وإنما هي سياسة حديثة ، وهناك العديد من الدوافع التي دفعت هذه الدول لتطبيق هذه السياسة من دوافع اقتصادية اجتماعية سياسية و قانونية من أجل إصلاح أوضاعها وتحقيق أهدافها المرجوة، ولهذا السياسة مبادئ يجب الالتزام بها لضمان نجاح هذه السياسة وسأطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية :

- مفهوم ونشأة الخصوصية.
- دوافع الخصوصية وأهدافها.
- مبادئ الخصوصية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الخصوصية

تعتبر الخصوصية أسلوب من أساليب الإصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه العديد من الدول وتعددت وتنوعت التعاريف حول الخصوصية في إعطاء مفهوم للخصوصية شأنها شأن الكثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الفرع الأول: نشأة الخصوصية

إنّ ظهور الخصوصية بالمفهوم الشائع اليوم هو رد فعل لثلاثة عقود سابقة حيث شهدت هذه الأخيرة تدخل واسع من الدولة في النشاط الاقتصادي، وتختلف أهداف هذا التدخل من دولة إلى أخرى فمنها ما يهدف من وراء هذا إلى ترويح الفكر الاشتراكي ومنها ما يسعى إلى بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية.¹

وشهدت فترة السبعينيات انتشار واسع للمؤسسات العمومية في مختلف المجالات الاقتصادية وأثبتت التجارب سوء أداء هذه المؤسسات ومستوى كفاءتها المتدني.²

وفي الفكر الإسلامي يرى الكثيرون أن المفكر ابن خلدون هو أول من فكر في تطبيق سياسة الخصوصية، فقد تحدث سنة 1377 عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج، وهي فكرة تبين مدى فهم ابن خلدون وإدراكه لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه بالإضافة إلى تدخل المشروع الخاص بدلا من الحكومة المركزية في العصر الأموي، لتنفيذ بعض الأشغال العامة، وهذا لافتقار الحكومة الخبرة الكافية وكذا ارتفاع التكلفة في قيام الحكومة بهذا.³

¹ مرفت حسين حسن إسماعيل، أثر الخصوصية على مستوى أداء شركات قطاع الأعمال العام، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم إدارة أعمال، جامعة بني سويف، القاهرة، 2001، ص.30.

² سمير براهمي و عبد الكريم شوكال، إدارة التغير كأداة لتفعيل عملية الخصوصية، المؤتمر الدولي حول "الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سعد دحلب، البليدة، بدون أيام انعقاد المؤتمر، ص.4.

³ عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مديبولي، القاهرة، 2004، ص.125.

ويعتبر أول ظهور للخصوصية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي في بريطانيا، حيث طبقت بريطانيا هذه السياسة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المختلفة وحقت نتائج إيجابية، فساعدت سياسة الخصوصية على الازدهار والنمو في هذه القطاعات، تحسين نوعية الخدمات و ارتفاع معدلات الربحية .

وفي أوائل التسعينيات ونظرا لما حققته بريطانيا بفضل هذه السياسة جعل العديد من الدول سواء التي تحتوي على الاقتصاد المختلط، أو التي تضم الملكية العامة (الاشتراكية) إلى تبني نفس السياسة (الخصوصية) على أمل تحسين وتطوير اقتصادياتها لما أثبتته هذه السياسة من نجاعة في بريطانيا، إضافة إلى هذا مشكلة الديون الأجنبية في الدول المتخلفة اقتصاديا ساعدت على انتشار هذه السياسة، حيث أنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقدمان سياسة الخصوصية كسياسة إصلاح اقتصادي لمعالجة المشاكل و العجزات في هذه البلدان، واستمر هذا الانتشار ليصبح في نهاية القرن العشرين ظاهرة عالمية تمس مختلف الدول، وخاصة النامية منها ودول التحول الاقتصادي.¹ وهو في ارتفاع مستمر حيث انتقل من 14 دولة في العالم عام 1988 ليشمل أكثر من 60 دولة في العالم سنة 2005، وهو في ارتفاع.²

الفرع الثاني: مفهوم الخصوصية

لقد ظهرت العديد من التعاريف للخصوصية و اختلفت باختلاف الزاوية الخاصة التي ينظر إليها الباحثين والمدارس التي ينتمون إليها، ويمكن عرض أهم التعاريف في الآتي:

أ- المعنى اللغوي للخصوصية:

ظهر أول مرة مصطلح الخصوصية (Privatization) في قاموس ويبستر سنة 1983، ولم يوجد لحد الآن تعريب موحد لهذا المصطلح حيث توجد عدة مصطلحات تعبر عنه منها³:
الخصوصية، الحصرية، التخصيصية، التخصيص، الخاصة، النخاص، المخاصة، الخاصية، التخصيصية، الإستحصاء، التحويل إلى الخاص، التفريد، الأهلية، الفردنة، التفويت، نزع الملكية العامة.....

ومن بين هذه المصطلحات فإن الخصوصية هي المستعملة في دول المغرب العربي، ومصطلح الحصرية والتخصيص في دول المشرق العربي.⁴

وقد عرّف قاموس "Grand Larousse" سنة 1987 الخصوصية على أنها "الفعل (Action) الذي من شأنه تحويل نشاط أو مؤسسة مملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص".⁵

¹ المرسي السيد حجازي، الخصخصة : إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ النشر، ص. 9-10.

² أحمد عارف العساف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة شمال إفريقيا، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد: 07، بدون سنة نشر، ص. 141.

³ ياسين بوعاملي، الخصخصة ودور السوق المالية في تفعيلها "دراسة بعض التجارب المغاربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص. 6.

⁴ محمد زرقون، أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات (دراسة تحليلية للأداء المالي للشركة المختلطة الجزائرية-الهندية للفترة 2004/1999)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2004، ص. 25.

⁵ محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد: 07، 2009، ص. 154.

وتشتق كلمة "مخصصة" من الفعل الثلاثي "خصص"، ومعنى خصه بالشيء (خصوصاً)، واختصه بالشيء أي جعل الشيء خاصاً به (خصوصياً)، والخاصة ضد العامة، كلمة خص تعني انفرد بالشيء وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية.

ولتأكيد معنى الفعل الثلاثي "خصص" يكرر الحرفين الأولين "خص" من المصدر الثلاثي للفعل وتصبح الكلمة هي "مخصص"، وتعني تعظيم و تأكيد لكلمة خصص.¹

ب- المعنى العلمي للخصوصية:

يمكن عرض أهم التعاريف العلمية للخصوصية في الآتي :

1. عرفها البنك الدولي سنة 1977: "أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة و ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، ويعتبر الإيجار عقود الإدارة والاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص"²؛

2. عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 1995: "أنها جزء من عملية تصحيح هيكلية للقطاع العام وبذلك فإن الخصوصية تتعلق بإعادة تعريف وتحديد دور الدولة عن طريق إبعاد الدولة من أي نشاط يمكن أن يؤديه القطاع الخاص بشكل أفضل"³؛

3. تعني الخصوصية الرغبة في التحرر الاقتصادي وذلك بالتخلص من الاقتصاد الاشتراكي، والتحول نحو اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد؛⁴

4. هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسات إنتاجية أو خدمية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، لتفعيل آليات السوق وتحقيق الميزات التنافسية، والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛

5. هي بيع أصول المشروعات العامة أو المشروعات التابعة للقطاع العام أو أسهمها إلى الأفراد سواء كان البيع كلياً أو جزئياً، وسواء تم البيع للعاملين بالمشروع أو لمستثمر رئيس أو من خلال سوق الأوراق المالية؛⁵

6. هي التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص، أي وضع القيود على دور الحكومة وعلى سياساتها الاقتصادية؛⁶

¹ أحمد ماهر، دليل المدير في التخصصية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص.24.

² مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص.35.

³ نفس المرجع، ص.38.

⁴ عبد الرزاق خليل ومحمد زرقون، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الثالث، 2005، ص.136.

⁵ نحمدة عبد الحميد ثابت، ترويح قضايا التخصصية (تجارب عالمية)، المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 31 ماي-02 جوان 2005، 1426هـ، ص.ص. 7-8.

⁶ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص.14.

7. تعني التخلص من الوحدات أو المؤسسات الخاسرة في القطاع العام، والتي تعني أيضا بأنها عندما تتحول إلى القطاع الخاص سوف تحقق نتائج إيجابية وربحية أكبر وتخفف العجز الموجود في الميزانية العامة للدولة؛¹

8. هي عكس التأميم فإذا كان التأميم يعني تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة، فإن الخصوصية عبارة عن تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة.²

9. يعرف نيقولاس مار ليثا الخصوصية بأنها "عبارة عن التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص".³

من خلال التعاريف السابقة التي تم عرضها أعلاه يمكن أن أشير إلى النقاط التالية:

أن معظم الباحثين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عرّفوا الخصوصية على أنها "نقل كلي أو جزئي للملكية العامة إلى القطاع الخاص" (التعريف الأول، الرابع، الخامس، الثامن، التاسع)؛

أشار بعض الباحثين إلى أساليب هذا التحول، أي مختلف التقنيات التي يتم بها الانتقال (التعريف الأول، الخامس)؛

هناك من الباحثين من عرّف الخصوصية على أنها "التحرر الاقتصادي من قيود الدولة"، ودعوا إلى أنّ القطاع الخاص أكثر كفاءة وفعالية في المساهمة في تحقيق نتائج إيجابية وإنعاش الاقتصاد (التعريف الثاني، الثالث، السادس، السابع)؛

إنّ التعريف الذي جاء به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوافق تماما ما قاله ابن خلدون منذ 1377، حيث أشار إلى ضرورة ابتعاد الدولة عن الأنشطة التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص.

وعموما من خلال ماسبق من التعريفات التي تم عرضها والتي لم يتم عرضها يمكنني أن أستنتج التعريفين التاليين للخصوصية:

"هي نقل كلي أو جزئي للملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، باستخدام أساليب وتقنيات مختلفة، من أجل تحقيق نتائج و التخلص من الخسائر المحققة في القطاع العام".

"هي التحرر الاقتصادي من قيود الدولة إلى آليات السوق، أين تكمن المنافسة التامة وحرية الأسواق، مما يسمح بتحسين مستويات الأداء والجودة ومن ثمّ إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية".

المطلب الثاني: دوافع الخصوصية وأهدافها

إنّ الخصوصية كغيرها من السياسات لها دوافعها التي تدفع إلى تطبيقها ولها أهداف ينتظر منها تحقيقها.

¹ عبد القادر صابي، سياسات الخصوصية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر " عوامل فشل ونجاح سياسة الخصوصية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.2.

² أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص.26.

³ عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص.123.

الفرع الأول: دوافع الخصوصية

هناك العديد من الدوافع التي دفعت للجوء إلى سياسة الخصوصية يمكن إيجازها في الآتي:

1- دوافع اقتصادية:

أ) الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة التي تسببه المؤسسات العمومية:

إنّ العديد من المؤسسات العمومية تستنزف موارد مالية كبيرة من ميزانية الدولة بسبب تفاقم ديونها، فتلجأ إلى الميزانية العامة لتحقيق التوازن المالي، فبدلاً من توجيه الأموال العامة واستثمارها في مجالات أخرى لتحقيق المنفعة العامة أو في مشاريع مريحة، تستحوذ هذه المؤسسات العمومية عليها، وتتبنى بعض المنظمات الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة أمريكية للتنمية الدولية هذا الاتجاه، في أن الخصوصية تعد وسيلة هامة لتخفيض العجز في ميزانية الدولة وبالتالي الحد من الآثار المترتبة عليها خاصة فيما يتعلق بالائتمان المحلي، التضخم، عجز ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية. وعن طريق الخصوصية سوف تتخلص الدولة من ملكيتها لشركات خاسرة وكذا الأموال التي تجنيها من بيعها لهذه الشركات تسدد بها العجز في الميزانية العامة وتخفض الضرائب والرسوم المجحفة، وتساعد كذلك هذه السياسة على تحقيق نتائج إيجابية وتطور الأنشطة الاقتصادية،¹ كما أنّ الدافع لموازنتي يمثل الدافع الأساسي للخصوصية في الدول الحساسة من البيروقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية.²

ب) تعمل الخصوصية على زيادة معدل النمو الاقتصادي:

إنّ القطاع العام رغم انتشاره لم يثبت نجاعته في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وهذا لعدة أسباب من بينها عدم التنسيق بين وحدات القطاع العام، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين القطاع العام والحكومة. وهذا ما يؤكد ويثبت أنّ النماذج التي بنيت عليها غير واقعية، وأنه لا ضرورة للاحتفاظ بالقطاع العام،³ فالخصوصية تعمل على رفع النمو الاقتصادي وتحسين جودة السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأعباء الضريبية والتضخمية ومن ثمّ زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي التوظيف الكامل للموارد البشرية والمالية للمجتمع.⁴

ج) تساعد الخصوصية على رفع الكفاءة الاقتصادية:

فالملكية العامة للمؤسسات تختلف أهدافها عن أهداف المؤسسات الخاصة، فالأولى تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة في جميع الحالات، فمن ناحية تحديد أثمان منتجات المؤسسات لا تراعي أبداً تحقيق الربح، فقد يكون سعر بيع المنتجات أقل من نفقة الإنتاج، وبالتالي سوف يتحقق عجز في الميزانية، أو أن يكون الهدف تحقيق التوازن المالي فقط لاربح ولاخسارة، واستمرار هذا الوضع يؤدي إلى خسارة في مستوى الرفاهة السائدة في المجتمع⁵، كذلك يتم تعيين الموظفين في القطاع العام على أساس الولاء السياسي أو الشخصي أو القبلية الشخصية ولا يعتمد على الكفاءة والمهارة بمعنى أكثر يتم التوظيف على الأساس الاجتماعي أكثر من

¹ شكري رجب العشاوي، الخصوصية اتحاد العاملين المساهمين - مفاهيم - تجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص. 83-84.

² هوري سويسي، إشكالية تقييم المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء بورقلة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص.16.

³ شكري رجب العشاوي، مرجع سبق ذكره، ص.84.

⁴ محمد إبراهيم عبد الرحيم، المتغيرات العالمية للمنظمات "الخصوصية-العولمة-الاقتصاد المعرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص.49.

⁵ شكري رجب العشاوي، مرجع سبق ذكره، ص.85.

الاعتبارات الأخرى بما فيها الاعتبارات الاقتصادية مما يدل على نقص الخبرة والكفاءة في تسيير الموظفين¹. وتشير بعض المؤشرات الإحصائية إلى أنّ الشركات الخاصة تتميز بمستوى أداء أعلى من الشركات العمومية من خلال قدرتها و تركيزها على تحقيق الأرباح وكذا كفاءتها في التسيير الأمثل للموارد،² بحيث أنه من النادر أن تجد القطاع الخاص يشترى تكنولوجيا في صورة آلات أو معدات ويبقيها حتى تتقادم في مخازنه دون أن يستعملها مما يعني ارتفاع مستوى الكفاءة التشغيلية وهذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية وحجم التكلفة نحو الأفضل³، كذلك يلعب التأثير السياسي دورا كبيرا في عدم كفاءة القطاع العام حيث نجد أن أغلب المسؤولين في هذه المؤسسات يكونون مدعومين سياسيا رغم عدم كفاءتهم وخبرتهم في الإدارة الاقتصادية، وتكون القرارات المتخذة بشأن الأسعار و الإنتاج والتسويق وغير ذلك مقيدة سياسيا، وبالتالي عدم وجود استقلال ذاتي وممارسة الأنشطة في ظل الاحتكار وبالتالي عدم وجود حوافز للاستجابة لرغبات السوق من شأنه أن يؤدي إلى نقص الكفاءة الاقتصادية.⁴

فالخصوصية تؤدي إلى إقامة بيئة أكثر كفاءة عن طريق تحويل التركيز من حماية المؤسسة إلى حماية المستثمرين، فالمؤسسات التي تعمل في إطار المنافسة ولكنها لا تحقق أرباحا ستنتهي بالإفلاس أو الزوال وفي هذه الحالة يعاد شراؤها من طرف مستثمرين آخرين⁵، وكذا تعمل الخصوصية على تحقيق الفعالية الاقتصادية حيث أنّ مؤسسات القطاع العام محمية من المنافسة بفضل القوانين و القواعد الحكومية مما يجعل الفعالية الاقتصادية تغيب فيها، بالإضافة إلى غياب التحفيزات من طرف الإدارة لتحقيق الأرباح في هذا القطاع نظرا لوجود البيروقراطية فيها.⁶

2-الدافع الاجتماعي:

تؤدي الخصوصية إلى تحقيق الحرية الشخصية وتحفيز العمال على الإنتاج والعمل، كما تتم مراقبة سلوك العمال على الانضباط في الإنتاج وعدم التقصير، وهذا لأجل الزيادة في الإنتاج مع جودة عالية وبتكلفة أقل وهذا ما يؤدي في الأخير إلى الزيادة في أرباح المشروع،⁷ كما يمكن للدولة أن تعتمد على سياسة الخصوصية نظرا للخصائص التي تتسم بها للقضاء على المشاكل والتلاعبات الاجتماعية كالحسوية والرشوة.⁸

3-الدافع السياسي:

يرى دعاة الخصوصية أنه من الضروري تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أكثر كفاءة ومرونة، حيث أصبح في الوقت الحاضر ضرورة انتقال رؤوس الأموال و التبادل بين مختلف الدول ضرورة حتمية لا مفر منها، و الخصوصية لها دور بليغ في تعظيم دور

¹ سعد بنشانية، المؤسسات العمومية حماية أسطورة التشغيل السيء المتعلق بسلوك الميسيرين، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد20، 2003، ص.96.

² محمد حسان بن مالك، تصفية المؤسسات : دراسة اقتصادية ومحاسبية "دراسة حالة مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والتجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2002، ص.37.

³ حنان عمري، خصوصية المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.18.

⁴ شكري رجب العشموي، مرجع سبق ذكره، ص.86-87.

⁵ هيبية بوخدوني، تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصوصية "دراسة حالة فندق السفير آليتي سابقا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 1998، ص.34.

⁶ محمد معن ديون، المتطلبات الأساسية لنجاح الخصخصة، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، المجلد28، 2006، ص.101.

⁷ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص.30-31.

⁸ عبد القادر صافي، مرجع سبق ذكره، ص.5.

الدولة في العلاقات الدولية، كما أنها أساسية لنجاح التكامل الاقتصادي في ظل التطورات التي تحدث في العالم اليوم.¹ و تقضي على الشعارات السياسية التي ينادي بها الاشتراكيون بحكم أنها تحمي الطبقات الكادحة ولكن ثبت فشلها، كما تعمل على إبعاد الأطراف السياسية الذين يستخدمون مراكزهم لأجل تحسين صورتهم، فيقومون مثلا بعرض الأسعار بطريقة ترضي الجماهير لكسبهم كناخبين لصالحهم وهذه الطريقة تؤدي إلى مخاطر اقتصادية في الأجل الطويل فالخصوصية تعمل على كبح هذا المشكل. ويتحرر كذلك القرارات الإدارية التي تكون مقيدة من الجانب الحكومي في القطاع العام، لأن الابتكار و التطور والاستثمار في مجالات عدم التأكد يتطلب نوع من الحرية التي تتوفر في القطاع الخاص، إلا أنه يبقى عمل الدولة السياسي موجودا ودورها الاقتصادي كذلك لأن بعض المجالات يكون دور الدولة مهما و أساسيا و فعالا على القطاع الخاص.²

الفرع الثاني: أهداف الخصوصية

للخصوصية أهداف عديدة تتمثل فيما يلي:

1. التخلص من الخسائر المحققة في القطاع العام؛
2. تحسين مستوى الأداء للمشروعات والخدمات؛
3. خلق وحدات لها استقلالية ذاتية ولها مراقبة على مستوى أدائها؛
4. استعمال وابتكار مهارات حديثة وجديدة في التنظيم؛
5. تفعيل وخلق المنافسة في المجتمع و تقوية قوى السوق؛
6. توسيع وإيجاد أسواق مالية للاستثمار في مجالات متعددة³؛
7. استثمار الموارد المالية التي كانت توجه للعجزات في القطاع العام، نحو تمويل قطاعات أخرى مثل التعليم و الصحة؛
8. التقليل من نسبة الديون العامة.

ولعل أهم أهداف الخصوصية هو تحقيق الكفاءة الإنتاجية و الكفاءة التخصيفية، فتتمثل الأولى في تخفيض تكلفة الإنتاج في المشروعات المعنية إلى أدنى حد أما الثانية فتتمثل في انخفاض أسعار بيع منتجات هذه المشروعات حتى تصل إلى مستوى التكلفة الحدية للإنتاج.⁴

المطلب الثالث: مبادئ الخصوصية

يعرّف المبدأ على أنه تعبير عام أو حقيقة جوهرية تكون مرشدا للفكر أو التصرف، وعليه فإنه من الضروري أن تكون هناك مجموعة من المبادئ تحكم عملية الخصوصية، كما يجب أن تتمتع هذه المبادئ بالمرونة حتى تتمكن من التكيف مع الأساليب والطرق التي تتبعها كل دولة في عملية الخصوصية على حسب ظروفها وحتى تنجح هذه العملية، وتتمثل هذه المبادئ في:

¹ شكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص.89.

² أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص.14-15.

³ القاضي انطوان الناشف، الخصخصة(التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في ادارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص.31.

⁴ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص.18-19.

1. نشر ثقافة القطاع الخاص القائمة على تحمل المخاطر والمرونة، ومعدل العائد على الاستثمار كمؤشر النجاح الإداري، على عكس القطاع العام القائم على أساس حماية الدولة للشركات من المخاطر التي قد تعترضها؛
2. تحديد دور المشاركة الأجنبية، بحيث لا يسمح لها امتلاك المرافق العامة أو مؤسسات القطاع العام الكبيرة، وهذا تجنباً للمشاكل السياسية التي قد تنجم عن هذا؛
3. التسويق الفعال للشركات المراد خصوصتها، وهذا من أجل رفع قيمة الأصول المعروضة للبيع من أجل زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، واستخدام هذه الموارد في التخفيف من حدة الآثار السلبية للخصوصية؛
4. ضرورة الانتباه إلى عنصر التكلفة في عملية الخصوصية، فالشركات الصغيرة يكون الهدف هو بيعها بسرعة عالية وبأقل تكلفة، وأنسب أسلوب لها هو البيع في المزاد العلني، في حين عملية الخصوصية من خلال عملية الاكتتاب تتطلب تكلفة ووقت طويل¹؛
5. يجب أن تتسم عملية الخصوصية بالشفافية سواء تعلق الأمر بالبيع أو التحويل؛
6. تحديد السقف المشاركة الأجنبية في الخصوصية، وتقييدها بتشريعات وطنية حتى لا تحدث فيما بعد مشاكل سياسية متعلقة بهذا الشأن؛
7. يجب أن تتم عملية الخصوصية بما يتلاءم مع قيم ومعتقدات أفراد المجتمع.²

المبحث الثاني : الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية الخصوصية

لعل أنه من البديهي عند تبني أي سياسة لابد من وضع برنامج وخطوات فعالة ومدروسة تحيط بكل الجوانب المتعلقة بهذه السياسة حيث لابد أن يراعي البرنامج البيئة المراد تطبيق السياسة فيها وجميع المتطلبات اللازم أخذها بعين الاعتبار لضمان ناجحة هذه السياسة، إلا أنه كل سياسة أو أمر جديد لابد أن يواجه صعوبات ومعقات تعيق تنفيذه وجب أخذها بعين الاعتبار حتى يمكن التقليل منها أو حلها. ومن خلال هذا المبحث سأطرق للعناصر التالية :

- متطلبات تنفيذ وتخطيط برنامج الخصوصية
- القيود و المعوقات التي تعترض تطبيق برنامج الخصوصية
- طرق وأساليب الخصوصية

¹ عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص.138.

² محمد زرقون، دور التغيير في نمط الملكية في الإصلاح الاقتصادي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات "دراسة تحليلية مقارنة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص.ص.91-92.

المطلب الأول: متطلبات تنفيذ وتخطيط برنامج الخصوصية

إنّ عملية التحول ليست عملية تلقائية تحدث من تلقاء نفسها، وإنما هي عملية تحتاج إلى وجود آليات يناط بها بغيت تحقيق الأهداف المحددة والمرجوة وتوضيح مفهوم التحرير، والعناصر التي يجب أن تراعى عند تخطيط وتنفيذ البرنامج، والضوابط التي يجب أن تأخذها وتراعيها الدولة لكي يكون البرنامج المعد للتحول سليماً وفعالاً تتمثل في الآتي:

1. الخطة الزمنية:

بمعنى تحديد برنامج مدروس ومرن يتكيف مع التغيرات الاقتصادية مع تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ هذا البرنامج، يشمل هذا البرنامج الجوانب الاقتصادية على مستوى الدولة للتحول إلى الخصوصية من القيام بالدراسات، بناء الأجهزة المسؤولة، تحديد أهداف الدولة من الخصوصية، القطاعات التي يمكن خصوصتها وتلك التي لا يمكن خصوصتها، الجدوى من الخصوصية، التنبؤ بظروف الشركات مستقبلاً، أوضاع وتصنيفات الشركات مستقبلاً، كما قد يتضمن هذا البرنامج الزمني عدة برامج زمنية جزئية، يركز كل منها على قطاع اقتصادي معين؛¹

2. البرنامج الإعلامي :

يجب القيام بنشر الوعي لدى القيادات الحكومية و القطاع العام حتى يتم قبول التغيرات الجذرية اقتصادياً و اجتماعياً الناتجة عن برنامج الخصوصية من خلال ورش العمل و الندوات والتقارير الإخبارية و اللقاءات المستمرة عبر وسائل الإعلام،² لأنّ التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أمر يتطلب وقت للتمهيد لهذه الفكرة لأنها ليست بأمر سهل، ولعل أحسن مثال لهذا هي التجربة البريطانية عند محاولة بيع شركة "بريتش جاز" وشركة "بريتش تليكوم" استغرق هذا ما يزيد عن عام ونصف قبل البيع، تبنت الحكومة هذا وحاولت باستخدام البرامج الإعلامية المتعددة إرضاء أغلبية أفراد المجتمع وإقناعهم بهذه الفكرة، واستطاعت إرضاء الأغلبية المعارضة وشجعتهم على هذا، حتى تمكنت في الأخير من الحصول على إقبال متزايد من الشعب على الاكتتاب في هاتين الشركتين و شركات أخرى وبهذا وصلت إلى تحقيق هدفها.

ويظهر اقتناع الدولة من خلال التصريحات القوية المعلنة من طرف المسؤولين (رئيس الجمهورية، الوزراء، ...)، الدراسات و المقالات، البحوث والأدلة التي تساعد المديرين، العمال و المستثمرين على فهم هذا التحول وخطواته ودور كل طرف فيه، والبرامج الإعلامية الموجهة لهذه الفئة فكل هذه الإجراءات و الأعمال تدل على اقتناع الدولة بهذا البرنامج، أمّا تصرفات وقرارات المسؤولين تعبر على مدى اقتناع الدولة ومسئولها وأجهزتها بهذا البرنامج؛³

¹ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص.ص.74.

² توفيق عبد الوهاب أبو العينين سمري، دور البنوك في دعم وتنشيط برنامج الخصوصية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999، ص.141.

³ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص.ص.74-75.

3. إصدار التشريعات المناسبة :

يجب إعداد بيئة مناسبة من القوانين و التشريعات التي تحمي حقوق الأفراد وسياسات الاقتصاد الكلي المحفز للاستثمارات الخاصة، مع مراعاة إجراء تعديل للقوانين السابقة حتى لا تتصادم مع الخصوصية؛¹

4. تقييم الشركات العامة:

يتأثر قرار الخصوصية كثيرا بعملية تقييم الشركات، بحيث لا يمكن أن تكون عملية الخصوصية بدون تقييم وتحديد وضع الشركات العامة، تؤدي عملية التقييم لتصنيف الشركات رابحة/رابحة، أو خاسرة/خاسرة، ومن خلال هذه التصنيفات تكون هناك العديد من الدراسات الإستراتيجية حول تقييم الأداء الداخلي، و البيئة أو المحيط الخارجي، دراسات وبحوث لتطوير وتحسين وضع الشركات مستقبلا، وقد يتطلب الأمر إعادة هيكلة المشروعات العامة من حيث الدمج أو الفصل، وعملية التقييم وما تتطلبه من دراسات وبحوث تستدعي اهتمام كبير من الدولة، حيث أنه أشارت دراسات أنّ السبب في نجاح الخصوصية في دول غرب أوروبا كان سبب اهتمام الدولة و الأجهزة بالاتفاق على بحوث الهياكل التنظيمية الجديدة، والعلاقات العامة والإعلام، وعلى بحوث حل الصراع التنظيمي بين المديرين، أما في جنوب شرق آسيا فكان السبب في نجاح الخصوصية هو الاتفاق على بحوث التطوير الفني و التكنولوجي والعمالة، كما أنه يجب التركيز على نقطة مهمة في عملية التقييم، بحيث يجب أن لا يكون مغالى فيه، حتى يؤدي إلى عدم إقبال الشعب و المستثمرين على شراء أصول أو الاستثمار، و أن لا يكون متساهلا فيه حتى لا يثير شكوك البعض في سوء نية المسؤولين وبأنهم متواطئين مع المشترين؛²

5. تهيئة مناخ تنافسي:

يعتبر تهيئة مناخ تنافسي ضرورة حتمية للقيام بعملية الخصوصية لأنّ المؤسسات في القطاع العام اعتادت على عدم وجود احتكارات وعدم وجود منافسة، ولا توجد مساءلة على النتائج وتضع هذه المؤسسات أهدافها الاجتماعية من الأولويات الواجب تحقيقها وبالتالي لا يوجد دافع لتحسين الأداء، ويؤدي كل هذا إلى ضرورة خلق مناخ تنافسي عن طريق إزالة الحواجز الدولية وإعادة هيكلة السوق المحلي؛³

6. اختيار الأسلوب الأمثل من أساليب الخصوصية

يختلف على حسب نشاط المرفق العام المراد خصوصته وكذا وضعيته المالية، فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة رابحة يتم بيعها في السوق المالي أما إذا كانت خاسرة فيتم تصفيتها وبيعها للقطاع الخاص؛⁴

¹ حسن عبد الكريم سلوم وخديجة جمعة الزويني، دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية، الملحق الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، من 17 إلى 18 أفريل 2006، ص. 11.

² أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

³ منير إبراهيم هندي، الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص. 31.

⁴ محمود مصطفى الزعائر، سياسة الخصخصة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص. 45.

7. إعداد المديرين:

يجب تدريب المديرين على إتخاذ القرارات والتعامل مع الوضع الجديد (القطاع الخاص) وتطوير معارفهم في موضوعات تمس آليات السوق الحر مثل: الأسهم، السندات، محفظة الأوراق المالية، حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم في ظل هذه البيئة الجديدة، كما يمكن أن تساهم بعض الجمعيات كجمعية حماية المستهلك، جمعية حماية المستثمر وجمعية حماية العاملين التي لا يكون هدفها الربح و إنما تسعى لتحقيق أهدافها الاجتماعية في تدريب المديرين و العاملين و المساهمين و المجتمع في موضوعات الخصوصية.¹

المطلب الثاني: القيود والمعوقات التي تعترض تطبيق برنامج الخصوصية

عملية الخصوصية عملية ليست سهلة تواجه صعوبات عديدة سواء أثناء التنفيذ أو ربما قبل البدء تتمثل في:

1- صعوبات سياسية:

عملية الخصوصية في بدايتها تخلق خلافات سياسية بين أركان الحكم أو أركان الحكم والمعارضة كما يمكنها أن تحظى بالقبول العام، وتدور مختلف الخلافات السياسية و النقاشات حول النقاط التالية:

أ- سرعة التنفيذ :

فعند عملية الخصوصية تحدث خلافات فطرف يفضل أن يتم التباطؤ في موضوع الخصوصية لتحقيق نتائج أفضل، وطرف آخر يفضل أن تتم العملية بأسرع وقت ممكن ومثال ذلك : ما حدث في فرنسا التي بدأت عملية الخصوصية فيها سنة 1986 والخلاف بين رئيس الوزراء جاك شيراك الذي يفضل التسريع في الموضوع ورئيس الجمهورية فرانسوا ميتران الذي يفضل التباطؤ.

ب- الأسعار التي تباع فيها الأملاك العامة:

تحدث خلافات سياسية حول الأسعار التي تباع بها الأملاك العامة، فيرى طرف أن الأسعار معقولة والطرف الآخر المعارض يرى أن الأسعار التي يبيع بها الأملاك العامة كانت أسعار زهيدة ورخيصة جدا ومثال ذلك في بريطانيا ما حدث للسيدة تاتشر الرائدة في مجال الخصوصية والمواجهة والمعارضة العنيفة التي واجهتها من قبل معارضيها (حزب العمال) حول أنها باعت المشاريع الحكومية بأثمان رخيصة جدا للقطاع الخاص.

ج- السيادة والأمن القومي:

قد تحدث خلافات سياسية حول أن بعض القطاعات لا يمكن خصوصتها لتعلقها بالسيادة والأمن القومي، ومثال ذلك ما حدث في الأرجنتين حيث كانت هناك معارضة واسعة لبعض القطاعات (الصناعات الحربية، السكك الحديدية) لتعلقها بالسيادة و الأمن القومي.²

¹ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص.80.

² القاضي أنطوان ناشف، مرجع سبق ذكره، ص.24-25.

2- صعوبات اقتصادية :

تعاين الدول المتخلفة من ضعف في المدخرات، كذلك من ضعف وعدم كفاءة السوق المالي، حيث يوجد عدد قليل وغير كاف من الأسهم القابلة للتداول، وقد ينعدم وجود سوق مالي في البعض، مما يفرض عدم إتباع سياسة الخصوصية بطرح الأسهم للتداول، لأنه يؤدي إلى تركيز الثروة وملكية المنشآت في يد عدد محدود من المشترين. كما أنّ ضعف المدخرات المحلية وقد تكون العملة غير قابلة للتحويل تجعل المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في الشركات والمؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكنه الاستثمار في بلد لا يستطيع تحويل أرباحه وعوائده إلى عملة بلده الأصلي. وكذلك من القيود أو الصعوبات الاقتصادية التي تقف أمام تطبيق برنامج الخصوصية هو مشكل سعر الصرف، بحيث يجب أن تكون عملة البلد فيما يخص سعر الصرف مستقرة نسبياً، حتى توفر هامش من الأمان للمستثمر سواء كان محلي أو أجنبي، وإلا فلن تستطيع الحكومة تطبيق أي أسلوب أو تقنية من تقنيات الخصوصية.¹

3- الصعوبات الإدارية:

تظهر هذه الصعوبات الإدارية في الأمور التالية :

- 1- مستوى التفكير السائد لدى الموظفين في عدد من الدول، حيث أنّ تفكيرهم يقوم على الهدر و التكرار اليومي لنفس الأعمال دون إبداع؛
- ب- المسؤولون الإداريين يعارضون فكرة الخصوصية لأنها تقلل من مراكزهم؛
- ج- الموظفون وخاصة الغير المنتجين لأنّ القطاع العام يحمي الموظف المنتج والغير منتج، في حين القطاع الخاص لا مكانة للموظف الغير منتج.

4- الصعوبات القانونية:

تتطلب عملية الخصوصية تشريعات جديدة خاصة بها و إلغاء بعض التشريعات أو تعديل البعض الآخر خاصة في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية و المؤسساتية. وينجم عن هذه التعديلات تغير في:

-البيان القانوني للدولة؛

-الأداء الاقتصادية؛

-المؤسسات والمرافق العامة؛

-الخدمات الاجتماعية.²

¹ حبش محمد حبش، الخصوصية وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص.ص. 59-60.

² القاضي انطوان ناشف، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

وتعاني أغلب الدول المتخلفة من عدم وجود قوانين لتنظيم برامج الخصوصية من جهة، ومن جهة أخرى غياب سيادة القانون واحترامه، بحيث لا توجد قوانين تحمي المستهلك والملكية والقضاء و محاربة الاحتكار. فإذا أرادت الدولة تبني اقتصاد قوي، فيجب أن يبنى هذا الاقتصاد على أسس وقواعد واضحة؛¹

5- القيود الاجتماعية:

يعارض الكثير من أصحاب الدخول المختلفة عملية الخصوصية لكونها عملية تهتم بالفئة القادرة على الأخذ و العطاء، أما أصحاب الضعفاء اقتصاديا بسبب أعمارهم كالمسنين أو بسبب جنسهم نساء أو أولاد أو بسبب عدم خبرتهم الكافية يشعرون أنّ الخصوصية تظلمهم وتحرّمهم من المشاركة العادلة في منجزات الاقتصاد الوطني؛²

6- القيود المحاسبية والبيروقراطية:

إضافة إلى القيود السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والقانونية يوجد قيود محاسبية فإذا كانت النظم المحاسبية المعمول بها غير ملائمة ، فإنّ المستثمر يخشى أن يشتري مؤسسة بما عليها من التزامات فقد تكون لديها ديون غير مسجلة في الدفاتر المحاسبية في الوقت الذي تكون فيه الحكومة قد تخلت عن هذه المؤسسة بخصوصيتها كليا،³ وكذا يمكن أن تقف البيروقراطية حاجزا أمام عملية الخصوصية إذا لم يتخذ إجراء لإيقافها وعلاجها.⁴

المطلب الثالث: طرق وأساليب الخصوصية

توجد عدة أساليب للتحويل إلى القطاع الخاص يمكن إبرازها في الآتي:

1. التحويل إلى القطاع الخاص عن طريق العرض العام للأسهم :

تعتبر هذه الطريقة آخر وسيلة لتوسيع قاعدة الملكية،⁵ وتتم من خلال طرح كل أو جزء من أسهم الشركة العامة للبيع للجمهور في سوق الأوراق المالية، وهو يناسب أكثر الشركات العامة الكبيرة التي يراد خصوصتها بحيث لا يمكن بيعها إلى مستثمر واحد أو عدد من الأشخاص، فهذه التقنية هي الأفضل و الأكثر ملائمة كما أنّها تسمح بتنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية في الدولة من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة في السوق. بحيث يجب بداية أن يقسم رأسمال المشروعات العامة المراد تحويلها إلى أسهم تكون مملوكة بالكامل للدولة، فقد يتم بيع كافة الأسهم عن طريق العرض العام للأسهم وقد يقتصر على جزء منها فقط.⁶

ولنجاح هذا الأسلوب يجب أن تتوفر الشروط التالية:

¹ حبش محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص.60.

² محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، الطبعة الأولى، دار الفكر، سورية، 1999، ص.50.

³ منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص.120.

⁴ حبش محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص.61.

⁵ أحمد محمد حمز، النظام القانوني للخصخصة "تحويل الشركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص"، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص.ص.154.

⁶ مهند ابراهيم علي الفندي الجبوري، النظام القانوني للتحويل إلى القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008، ص.ص.93-94.

- ضرورة توفر قدر كبير من المعلومات الإدارية والمالية حول الشركة، والإفصاح عنها للمستثمرين؛
- أن تكون الشركة مستمرة ولديها سجل أداء مالي معقول ينبأ بوجود مستقبل جيد للشركة؛
- توفر مستوى مقبول من السيولة النقدية كاف لتمويل الشراء؛¹

ونظرا لما يتسم به هذا الأسلوب من الانفتاح والشفافية يعتبر أكثر الأساليب جاذبية وقبولا من الناحية السياسية و الاجتماعية، وكذا يعمل على جذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، ومن مميزات ما يلي:

- يقوم بتنشيط وتطوير الأسواق المالية؛
- يعتبر أسلوب جيد في توزيع الثروات والدخل وتوسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع؛
- التقليل من الاحتكار بحيث أنه يمنع أن يمتلك مستثمر وحيد أو مجموعة معينة من المستثمرين المشروعات العامة؛²
- يتميز هذا الأسلوب بالسرعة في عملية الخصوصية؛
- تميزه بقدر عالي من الشفافية.³

ويعتبر وجود سوق متطورة ولديها خبرة كافية في مجال القيم المنقولة شرطا أساسيا لنجاح هذا الأسلوب، لهذا نجد أنّ هذا الأسلوب ينجح في الدول المتقدمة نظرا لكفاءة أسواقها المالية ولا ينجح في الدول النامية نظرا لعدم وجود سوق مالية كفئة، على الرغم من أنه هناك من يرى أنّ النظام المصرفي يمكن أن يعمل على نجاح هذا الأسلوب إلا أنه في الدول النامية ينقصه العديد من الإصلاحات حتى يقوم بدوره الأساسي في ظل اقتصاد السوق،⁴ إلا أنه ما يعاب على هذا الأسلوب أنه يصعب تحديد قيمة السهم بشكل دقيق وتقييمه بأقل من الواقع.⁵

2. طرح الأسهم في اكتاب خاص:

يقصد بالطرح الخاص أن يتم بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين، ويتم الطرح عن طريق أسلوبيين العطاءات و التفاوض المباشر ويكون هذا الأسلوب أكثر فعالية في حالة الشركات التي مستوى أدائها ضعيف أو لتلك التي تحتاج إلى مالكين أقوياء ذوي خبرات و كفاءات صناعية وتجارية وخدمية،⁶ ويتميز هذا الأسلوب بالميزات التالية:

- المرونة؛
- يتيح الفرصة لمشتري الأسهم من تطوير المشروع.

ويعاب على هذا الأسلوب مايلي:

- صعوبة تقييم المشروع بسعر السوق العادل، حيث أنّ السعر النهائي يحدد بناء على رغبة المشتري وليس الحكومة.⁷

¹ فالخ أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2008، ص.37.

² مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.53.

³ عبد القادر صافي، مرجع سبق ذكره، ص.27.

⁴ الهواري السويسي، مرجع سبق ذكره، ص.18.

⁵ رفعت عبد الحلیم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص.29.

⁶ فالخ أبو عامرية، مرجع سبق ذكره، ص.38.

⁷ حبش محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص.63-64.

- أنه لا يسعى إلى توسيع الملكية؛
- أنه من خلال البيع لمستثمر وحيد يعمل على خلق الاحتكارات؛
- لا يعمل على تنشيط وتطوير السوق المالية؛
- يثير هذا الأسلوب تساؤلات كثيرة بخصوص اختيار المشتريين.¹

3. بيع أصول الشركة بالمزاد العلني:

وهذا عن طريق نشر دعوة في وسائل الإعلان عن البيع من أجل الحصول على عدد كاف من الراغبين في الشراء وهذا ما ينعكس إيجاباً على السعر، وعلى الدولة أن تقوم بكافة الترتيبات اللازمة من أجل الحصول على عدد كاف من المتنافسين وتؤكد من عدم التواطؤ فيما بينهم، يتميز هذا الأسلوب بالسرعة وعدم التعقيد ويسمح للدولة بتعظيم إيراداتها، لكن ما يعاب عليه أنه لا يسمح للدولة بتحديد شروط البيع.²

وأشكال بيع الأصول عديدة نذكر منها ما يلي:³

- إذا كان الهدف هو حوصصة جزء من الشركة، فإنه يمكن التصرف في هذه الأصول مع بقاء الجزء الرئيسي من الشركة مستمرا في نشاطه؛
- إذا كان الهدف هو بيع الشركة بالكامل، ولا يمكن بيع أسهمها، فتلجأ الدولة إلى حلها وتصفيتها وبيع أصولها (مع ديونها أو بدون هذه الديون) إلى المستثمرين، الذين يقومون بتشكيل شركتهم الجديدة و يسيطرون على كل أو بعض الأنشطة التي كانت تمارسها هذه الشركات العامة قبل حوصصتها؛
- وقد يكون لأسباب مالية (ضرائب مثلا) يتم بيع أصول الشركة وهي مازلت تمارس في نشاطها.

4. تحويل الشركات العامة إلى شركات مشتركة :

وذلك من خلال منح الفرصة للقطاع الخاص في المساهمة في رأسمال الشركات العامة، لتحويل الشركة إلى شركة مشتركة بين القطاع العام و القطاع الخاص، دون أن تتخلص الحكومة من أسهمها الأصلية و يناسب هذا الأسلوب الشركات التي لديها صعوبات تمويلية وأهم المميزات لهذا الأسلوب وعيوبه يمكن إيجازها في الآتي:⁴

(المميزات وتتمثل في :

- بقاء ملكية الدولة وعدم إلغائها؛
- يسمح هذا الأسلوب بتوفير رأسمال لإعادة هيكلة الشركات، وتوسيع إنتاجيتها؛
- تحسين أداء الشركة؛
- زيادة ونمو أرباح الشركة و المشاركين فيها بعد حوصصتها؛

¹ مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

² رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

³ فالخ أبو عامرية، مرجع سبق ذكره، ص. 38-39.

⁴ حبش محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص. 66.

- ارتفاع قيمة الشركة في المستقبل؛
- يسمح هذا الأسلوب مناسباً وفعالاً في الدول النامية لعجز الحكومات عن التمويل؛

(ب) العيوب وتتمثل في :

- الخوف من عدم مصداقية الحكومة في المعلومات التي تقدمها عن الشركة؛
- التردد و الخوف من طرف القطاع الخاص في المشاركة مع الحكومة.

5. عقود الإدارة :

تتم من خلال التعاقد مع القطاع الخاص ذو خبرة و كفاءة لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، مقابل مبلغ معين أو تقاسم الأرباح الصافية مع الدولة، ولا يتحمل المستأجر أي مخاطر في حين تتحمل الدولة المخاطر التجارية بالكامل¹، ويمكن أن يتم استعمال هذا الأسلوب كمرحلة انتقالية قبل تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، ويسمح هذا الأسلوب بالحصول على منتجات أكثر كفاءة وتطوراً وقبولاً من الجمهور². لكن ما يعاب على هذا الأسلوب أنّ المتعاقد مع الدولة لا يتحمل مخاطر وإتماماً كل المخاطر تتحملها الدولة³، لهذا يجب على الدولة أن تربط الأتعاب التي تدفعها بمستوى الأداء المحقق حتى تحفزهم على تحسين الأداء الاقتصادي، ويجب أن يكون الطرف المتعاقد معه لديه خبرة كافية حول نشاط المؤسسة المتعاقد بشأنها ليتمكن من تجسيد ونقل خبرته في هذه الشركة، وتتم المفاضلة بين المتنافسين (الخواص) على حسب معايير الفعالية.

6. عقود التأجير :

يتمثل عقد الإيجار في تأجير المؤسسة العمومية أو جزء من أصولها إلى القطاع الخاص لفترة زمنية محددة مقابل دفعات تدفع دورياً وعليه أن يلتزم بتسديد هذه الدفعات مهما كانت النتيجة المحققة⁴، وعموماً في غالب عمليات الخصوصية التي تتم عن طريق الإستأجار المالي يقوم المستأجر بتحمل تكاليف الصيانة و الإهلاك و ضريبة الدخل وعلى المستأجر أن يقوم بتشغيلها أحسن تشغيل لتفادي المخاطر المالية⁵. ويتميز هذا الأسلوب بما يلي⁶:

- يحافظ على استمرارية ملكية الدولة للأصل؛
- إذا كان المستأجر يعاني من مشكل سيولة، فإنّ هذا الأسلوب يمكنه من الحصول على الآلات دون أن يتحمل تكاليف شرائها كما يمكنه في بعض الدول أن يستفيد من مزايا ضريبية؛
- يعتبر هذا الأسلوب مرحلة انتقالية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص، بحيث يمكن للمؤجر أن يتخلى على الأصل محل التعاقد في نهاية الفترة المتعاقد بشأنها.

¹ فالج أبو عامرية، مرجع سبق ذكره، ص.40.

² مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.56.

³ رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص.19.

⁴ الهواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص.29.

⁵ حنان عمراي، مرجع سبق ذكره، ص.42.

⁶ مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.59-60.

ويمكن أن يتم التأجير بثلاثة طرق تتمثل في الآتي :¹

- **التأجير بالمشاركة:** ويعني قيام القطاع الخاص بتأجير خطوط إنتاج المؤسسة العامة مقابل حصة من الربح المحقق، ويتم الاتفاق على ذلك مسبقاً؛
- **التأجير مع إمكانية التملك:** وهو أن تقوم المؤسسة الخاصة بتأجير آلات ومعدات لمؤسسة عامة، وتقوم باستعمالها مع توقيع عقد يمكنها من امتلاك هذه الآلات ومعدات في نهاية الفترة المتعاقد بشأنها مقابل مبلغ معين؛
- **التأجير المفتوح:** يقوم على حرية الدخول والخروج في علاقات تعاقدية تأجيرية على حسب رغبات وطلبات الطرفين.

7. البيع للعاملين بالمشروع :

وتتم عن طريق التخلي عن المؤسسة لصالح عمالها أو مسيربها أو إليهم في الاثنين وتعتبر هذه الطريقة محفزة لعملية الخصخصة² ولكن قد تواجه هذه العملية صعوبة تكمن في عدم قدرة العاملين على شراء أسهم الشركة، إذ أنه من الضروري أن يتوفر للعاملين الإداريين كشرط أساسي الحصول على ائتمان.

ومن مزايا هذا الأسلوب ما يلي:

- تجنب المعارضة التي قد تواجه الدولة من طرف العمال، وتزيل تخوفهم من الخصخصة ؛
 - يوفر هذا الأسلوب الأسهم لثلاثة فئات وهي:
- (أ) **المديرون :** رغبتهم في التملك مما يحفزهم كملاك على تحسين مستوى الأداء في الشركة؛
- (ب) **العاملون:** يقومون بالاقتراض ويكون السداد إما من خلال أرباح الشركة أو من خلال بيع الأسهم في السوق؛
- (ج) **المستثمرين:** تكون نسبتهم في البداية قليلة، ولكن عندما يقوم العمال و الإداريون ببيع أسهم في البورصة تتسع ملكيتهم.³

وتتم عملية البيع للعاملين باعتبارهم المالكين الحقيقيين للمؤسسة وينمو لديهم حب العمل والحرص على استمرار مؤسستهم وبالتالي تختفي جل الظواهر السلبية.⁴

ولكن هذا الأسلوب يتعرض لانتقادات عديدة من بينها:⁵

- أنه يطرح مشكل العدالة بين أفراد المجتمع والعمال لكون أنّ التحويل يكون للعاملين فقط؛
- إنّ هذه الشركات تميل إلى الابتعاد عن السوق المالي وضوابطه؛
- إنّ المستثمرين الخارجيين عن الشركة يعتقدون أنّ الشركات التي يسيطر عليها العمال سيكون هدفهم هو الزيادة في الأجر على حساب الأرباح المحققة للأطراف الخارجية.

¹ عبد القادر صافي، مرجع سبق ذكره، ص.43.

² نفس المرجع، ص.25.

³ حبش محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص.67.

⁴ حنان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص.39.

⁵ مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.56.

8. نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة :

يقوم هذا الأسلوب على استبدال الدائنين مديونيتهم بحصص ملكية في المشروعات العامة التي يتم حوصصتها، وقد تتم العملية مباشرة بين الدولة والدائنين أو قد يدخل وسيط مالي يتوسط هذه العملية،¹ وأهم ما يميز هذه الطريقة أنها توفر الوقت والجهد فبدلاً من استغراق فترة لأجل القيام بإعلان عن البيع وانتظار المشتري فإنّ هذه الطريقة تختصر الوقت والجهد، وكذا تسمح بجذب مستثمرين إلى الأسواق المحلية وتخفيض المديونية الخارجية للدولة.²

إلا أنّ معارضي أو منتقدي هذه الطريقة يرون أنه من الأفضل على المؤسسة بيع المؤسسة المراد حوصصتها واستخدام مبلغ البيع في سداد الديون أو إعادة شراء هذه الديون من سوق التداول حيث تمكنها من الحصول على نسبة خصم أكبر على ديونها وكذا تسمح بإتاحة الفرصة لعدد كبير من المستثمرين لشراء هذه المؤسسة.³

المبحث الثالث : تقييم سياسة الخصوصية وتجارب بعض الدول العربية لها

نظراً للمزايا العديدة التي حققتها بريطانيا كأول تجربة في الخصوصية لجأت العديد من الدول إلى تبني سياسة هذه السياسة سواء بمحض إرادتها أو فرضت عليها من الهيئات الدولية على أمل أن تحقق المزايا التي وصلت إليها بريطانيا، ولكن لا يغيب علينا أنّ سياسة الخصوصية رغم إيجابياتها لديها سلبيات عديدة فالبعض يقبلها وينظر إلى إيجابياتها ويحاول تقليل مساوئها والبعض الآخر يرفضها نظراً لمساوئها.

وستتطرق في هذا المبحث بإيجاز إلى العناصر التالية :

- مزايا الخصوصية
- سلبيات الخصوصية
- تجارب بعض الدول العربية في الخصوصية

المطلب الأول: مزايا الخصوصية

تمتاز الخصوصية بالعديد من الإيجابيات منها :

¹ حنان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص.41.

² رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص.27.

³ مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.61.

1. تخفيض التكاليف؛

2. تؤدي الخصوصية إلى تحسين مستوى أداء الحكومات؛¹

3. تخفيض الديون الخارجية للبلد، من خلال مبادلة هذه الديون بأسهم المشروعات العامة التي تتم خصوصتها؛

4. تركيز الدولة على وظائفها الأساسية، وأداء هذه الوظائف بكفاءة وفعالية وذلك لكونها تخلصت من بعض الوظائف من خلال تحويلها أو توكيلها للقطاع الخاص، واحتفاظها بالوظائف الأخرى التي لا يمكن أن توكلها؛

5. توسيع قاعدة الملكية وتنوعها، وهذا من خلال منح فرصة لصغار المستثمرين والموظفين والعاملين في المشروعات العامة التي يتم خصوصتها، في المشاركة في هذه المشروعات عن طريق امتلاك الأسهم، وبالتالي توفير الدعم المالي للعاملين وصغار المستثمرين؛

6. تقليص العجزات المحققة في الميزانية العامة، وذلك من خلال تخلي الحكومة على بعض الأنشطة العامة وتوكيلها للقطاع الخاص، وخاصة المشروعات التي كانت تحقق خسارة وتساهم في زيادة العجز في الميزانية العامة، وكذا تحقيق فوائض وتدفقات نقدية إلى خزانة الدولة من خلال بيع وقبض ثمن هذه المؤسسات؛

7. إعادة وتحقيق التوازن بين إنتاجية العامل ومستوى الأجور؛²

8. رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا من خلال أن الخصوصية توفر إدارة كفئة، واستخدام أمثل للموارد مع حسن أداء المؤسسات؛

9. خلق سوق مالية كفئة ونشطة مناسبة وملائمة للتمويل؛³

10. تؤدي الخصوصية إلى زيادة العملات الصعبة في البلاد، وتساعد على استقرار صرف العملة و القضاء على التضخم، من خلال الاستثمارات الأجنبية وذلك إما عن طريق شراء الأسهم في السوق المالي حسب قانون كل دولة، أو عن طريق شراء الأسهم من الأسواق المالية الأجنبية عندما تطرح الدولة الأسهم في الأسواق الدولية؛⁴

11. الخصوصية وسياسة تحرير سعر الفائدة، يخلق جو من المنافسة ما بين البنوك مما يؤدي إلى تحسين كفاءة وجودة العمليات المصرفية.⁵

المطلب الثاني: عيوب الخصوصية

بالرغم من مزايا الخصوصية، إلا أن هناك من يعارض هذه السياسة وينتقدها بسبب السلبيات الآتية:

¹ القاضي انطوان ناشف، مرجع سبق ذكره، ص.67.

² مهند ابراهيم علي الفندي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.24-26.

³ ضياء مجيد، الخصخصة و التصحيحات الهيكلية (آراء و اتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص.2.

⁴ حبش محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص.74-76.

⁵ نفس المرجع، ص.85.

1. السيطرة الأجنبية على المشروعات العامة التي تتم خصوصتها على حساب السيطرة الوطنية، فالخصوصية فتحت المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار والحركة كما يريدون، وبهذا المنطلق فإنه يتم تقليص دور القطاع العام في إدارة الشؤون الاقتصادية، أي فسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات غير الوطنية ولاسيما الشركات المتعددة الجنسيات لممارسة مهامها دون تدخل الدولة، وذلك لأنّ الخصوصية هي خطوة أساسية تمهيدية لتطبيق العولمة الاقتصادية؛¹
2. يؤدي انتقال المشروعات العامة إلى القطاع الخاص إلى زيادة نسبة البطالة، وذلك من خلال التخلص من العمالة الزائدة في المشروعات العامة التي يتم نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص؛
3. قد لا يكون اللجوء إلى الخصوصية دافعا ذاتيا من الدولة بمحض إرادتها لتحقيق أهدافها أو حاجاتها، وإنما قد تكون مجبرة على تطبيق سياسة الخصوصية بسبب هيمنة المؤسسات التمويلية الدولية كوكالة المعونة الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية من خلال الشروط التي يفرضونها ضمن برامجهم (التكليف والتصحيح الهيكلي) التي يدعمونها، وهذه الشروط تتعلق بتحسين مناخ الاستثمارات العامة وتحسين أداء المشروعات العامة، وتقليص دور الدولة من خلال تخفيض حجم القطاع العام، ومن خلال توقيع الدولة على خطاب النوايا تكون موافقة على هذه البرامج ومن الناحية القانونية يعتبر التوقيع على الخطاب وعد بالتعاقد ويكون ملزما لطرفيه؛²
4. تعمل الخصوصية على إحداث فرق كبير فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية بين القطاع العام و القطاع الخاص لأنها تؤذي إلى نقل الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛³
5. تخفيض اليد العاملة وانتشار البطالة على المدى القصير؛
6. ليس بالضرورة أن تحقق بالفعل عملية الخصوصية مستويات الكفاءة المرجوة.⁴

المطلب الثالث : تجارب بعض الدول العربية في الخصوصية

لقد طبقت العديد من الدول العربية الخصوصية وسنكتفي بدراسة تجارب بعض الدول مثل تونس، المغرب، الجزائر، مصر.

الفرع الأول: تجربة الخصوصية في تونس

1. الإطار القانوني لعملية الخصوصية في تونس :

تم وضع الإطار القانوني لعملية الخصوصية في تونس سنة 1987، وتم تعديله في سنة 1989 وأهم ما نص عليه هذا القانون ما يلي:¹

¹ مهند ابراهيم علي الفندي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.26.

² مهند ابراهيم علي فندي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.27.

³ بن عيشي بشير، مشكلات عملية الخصوصية وآثارها الاجتماعية و الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخصوصية و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/03 أكتوبر 2004، ص.164.

⁴ عبد القادر صافي، مرجع سبق ذكره، ص.42.

- تمكين الحكومة من التخلي كلياً أو جزئياً، عن مساهمة الدولة في المؤسسات العمومية؛
- إدماج أو انفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛
- التحكم في الامتيازات التي تستند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة؛
- إنشاء لجنة لإعادة هيكلة وتطهير المؤسسات ذات المساهمة العامة، والتي تكون برئاسة الوزير الأول، ويحضرها عدد من الوزراء للقطاعات المعنية بالخصوصية، وهذا طبقاً لما جاء في النصوص القانونية و التي تنص على:
 - ❖ المؤسسات ذات المساهمة العامة؛
 - ❖ إنشاء لجنة لفتح وفحص العروض الخاصة، بعمليات التخلي عن أصول الشركات المراد حوصصتها، وتحديد السعر الافتتاحي للأسهم، وكافة فرضيات عمليات البيع في بورصة الأوراق المالية، وأن تقدم هذه اللجنة تقريراً إلى لجنة التطهير وإعادة الهيكلة للمؤسسات ذات المساهمة العامة؛
 - ❖ إشهار تعريف المؤسسات المراد حوصصتها؛
 - ❖ تتم عملية التقييم من طرف خبراء مختصين وهيكل إدارية مختصة، ويجب أن تتم بسرية.

2. برنامج الخصوصية في تونس :

مر برنامج الخصوصية في تونس بثلاثة مراحل تتمثل في الآتي :²

- المرحلة الأولى (1987-1994) : في هذه المرحلة تم حوصصة المؤسسات التي كانت أوضاعها المالية سيئة وينتمي أغلبها إلى قطاعات السياحة و التجارة و الصيد البحري و الصناعات الغذائية؛
- المرحلة الثانية : تميزت هذه المرحلة بتعديل القانون المنظم لعملية الخصوصية سنة 1994 وامتدت إلى غاية سنة 1997 وقد تم في هذه المرحلة حوصصة المؤسسات ذات الوضع المالي المتوازن واعتمد على تقنية بيع الأسهم لمستثمرين استراتيجيين في عملية الخصوصية؛
- المرحلة الثالثة سنة 1998 : في هذه المرحلة تم حوصصة المؤسسات ذات الحجم الكبير مثل مصانع الإسمنت وتطورت من جهة أخرى تقنيات الخصوصية، حيث بلغ عدد عمليات الخصوصية مند بداية 1987 إلى غاية 2004/07/31 حوالي 180 مؤسسة عمومية.

3. أهداف الخصوصية في تونس: يمكن إيجاز أهم الأهداف التي أشار لها الوزير الأول التونسي فيما يلي:³

- تخفيف العبء المالي في ميزانية الدولة، والحصول على موارد إضافية يتم استثمارها في مجالات أخرى؛
- تنشيط السوق المالي التونسي وتطويره، من خلال عرض الأسهم للبيع في إطار عملية الخصوصية، مع العلم بأن الدولة نحو 60% من أصول الشركات؛
- إنشاء رأسمالية شعبية، من خلال إتاحة الفرصة أمام المواطنين بصفة عامة والعمالين بصفة خاصة للمساهمة في الحصول على أسهم المؤسسات المعروضة للبيع؛
- إعطاء حرية للمؤسسات، حتى تتميز وتعطي نتائج أفضل.

¹ عبد القادر صافي، مرجع سبق ذكره، ص.62.

² رضا محمد سعد الله، أساليب الخصوصية وتقنياتها مع إشارة خاصة إلى التجربة التونسية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 04، 2005، ص.20.

³ رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص.157-158.

4. الصعوبات التي واجهتها تونس في الخوصصة:

أهم مشكلة واجهتها تونس في عملية الخوصصة تتمثل في ضعف البيانات عن عوائد المؤسسات المختلفة، أما باقي المشكلات فتتمثل فيما يلي:¹

- التأخر في إيجاد الصيغ التنفيذية لسياسة الخوصصة؛
- رفض العاملين ومعارضتهم لخوصصة المؤسسات التي يعملون فيها؛
- صعوبات تتعلق بطبيعة المؤسسات التي تم خوصصتها، لدورها في توزيع الثروات، مما أدى إلى تأخر الدولة في العملية نظرا لأهمية تلك المؤسسات بالنسبة للدولة؛
- الأوضاع المالية للمؤسسات، وحاجتها لحل مشاكلها المالية قبل خوصصتها؛
- عدم وجود برنامج واضح ودقيق للخوصصة.

الفرع الثاني: تجربة الخوصصة في المغرب

تعتبر الخوصصة الشطر الثاني من برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها المغرب بسبب فشل القطاع العام الذي تسبب في حدوث الأزمة الاقتصادية التي نتج عنها ارتفاع مستمر في الأسعار، البطالة، التضخم، ارتفاع الاعتماد على المساعدات الأجنبية، حيث جاءت توصيات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بانسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وهكذا رسمت السلطات العمومية في المغرب دائرة عمل كل من القطاع الخاص والقطاع العام، وحددت المقصود من برنامج الخوصصة والأهداف المرجوة من تطبيقه وتمثل المساهمة الشعبية دورا كبيرا في تطبيق برنامج الخوصصة وتحقيق الأهداف الأساسية من خلال إتاحة الفرصة للمساهمين من المواطنين في المساهمة في الشركات عن طريق التوجه إلى بورصة القيم في الدار البيضاء، وبتاريخ 11 أبريل 1990 صادق مجلس النواب المغربي بالأغلبية على الإطار القانوني لتحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص والأطراف أو الهيئات المسؤولة عن تنفيذ عملية الخوصصة تتمثل في الآتي:²

- وزير الخوصصة: وهو المسئول عن تنفيذ برنامج الخوصصة؛
- لجنة التحويلات: وهي لجنة وزارية تتكون من خمسة أعضاء تدلي برأيها حول برنامج الخوصصة؛
- هيئة التقييم: تتكون من سبعة أعضاء يتم تعيينهم بمرسوم ويجب أن تتوفر لديهم الكفاءة في الميادين الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يقومون بتحديد سعر المؤسسة المراد خوصصتها وكذا إبداء رأيها في إعطاء الأولوية للمشتريين.

أساليب الخوصصة في المغرب:

اعتمد قانون الخوصصة على عدة أساليب كالتالي:³

- قنوات السوق المالية؛
- طلب عروض وتتم المنافسة بينها على حسب الأسعار؛

¹ عبد القادر صافي، مرجع سبق ذكره، ص.65.

² نفس المرجع، ص84-85.

³ رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص.149.

- الدمج بين الطريقتين؛
- البيع المباشر في الحالات الخاصة التي تفرضها الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية وتتماشى مع القانون؛
- عقود التأجير و الإدارة؛
- تخفيض نسبة مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض المؤسسات الخاصة.

أهداف برنامج الخصخصة المغربي:

يمكن إيجاز أهم أهداف برنامج الخصخصة المغربي في الآتي:¹

- إتاحة الفرص الاستثمارية لمديري وعمال المؤسسات العامة؛
- إعادة إنعاش الاقتصاد المغربي؛
- تفادي تركيز الثروة؛
- تشجيع التنمية في المناطق المغربية المختلفة.

الإجراءات التنفيذية في مجال الخصخصة :

بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة فعليا في المغرب نهاية عام 1992 وبداية عام 1993، وشمل بعض المقاولات مثل الخطوط الوطنية للنقل البري، وإسمنت الشرق، بعض مشروعات الطاقة، وكذا مجموعة من الفنادق السياحية. وحتى عام 1998 نجحت الحكومة في بيع 52 شركة من أصل 114 شركة وحصلت على عائد يقدر ب 14.3 مليار درهم مغربي، منها 11 شركة بيعت في السوق المالي في الدار البيضاء في مزادات علنية.

-في عام 1999 نص الوزير على تعديل قانون الخصخصة، حيث نص على عدم ذكر أسماء الشركات المراد خصصتها وهذا تجنباً وتفادياً للمضاربين حيث أنّ المضاربة على قيمها يؤدي إلى نقص وتقليل قيمتها، وكذا نص على أنه يسمح للعاملين و المتقاعدين بشراء حصص في الشركة، وفي نفس العام أي عام 1999 قامت الحكومة بتكليف شركة آرثر أندرسون بإعداد دراسة لتحرير قطاع التبغ، وتخصيص شركة ريجي دوتاباك في النصف الأول عام 2002، حيث بلغت إيرادات الخزينة 39 مليار درهم حتى عام 2001.

-إلى غاية نهاية 2001، تمت خصخصة: 65 مؤسسة منها 26 فندق بمبلغ 5.2 مليار دولار.

-إيرادات خصخصة قطاع الاتصالات بلغت حوالي 61% من إجمالي إيرادات الخصخصة.

-بلغت عام 2001 مبيعات الحكومة لنسبة 35% من حصتها في شركة الاتصالات إلى 2.1 مليار دولار.²

الصعوبات التي تواجه عملية الخصخصة في المغرب

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:¹

¹ مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.83.

² رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص.150.

- وجود عدد محدود من الأسواق المالية في المغرب؛
- وجود عوائق أمام خصوصية البنوك؛
- عدد وجود مرونة، حيث أنّ المؤسسات التي أنشأت بموافقة البرلمان، تتم خصوصتها بموافقة أمام باقي المؤسسات الأخرى تتم وفق قرار إداري.

الفرع الثالث : تجربة الجزائر في الخصوصية

إنّ المشرع الجزائري من خلال تعريفه للخصوصية سنة 1995، من خلال طرح التعريف الشامل و المقارب للأجلوساكسونية والذي اعتبر أنّ الخصوصية على أنّها²:

- "أي معاملة تجارية تؤدي إلى انتقال ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية سواء جزء أو كل رأسمالها لأشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقطاع الخاص".

- أو "هي عبارة عن كل معاملة تهدف إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعي أو معنويين خاضعين للقطاع الخاص".

1. المراحل التي مرّ بها النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية

مرّ النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بالمراحل التالية:³

- **مرحلة التسيير الاشتراكي**: بدأت هذه المرحلة من صدور الأمر رقم 74/71 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات المؤرخ في 16 نوفمبر 1976، حيث اعتبر المؤسسات الاشتراكية للدولة وحدها فقط وأنّ لها إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما قامت الدولة باحتكار التجارة الخارجية؛
- **مرحلة الاستقلالية**: بعد فشل التسيير الاشتراكي والإصلاحات التي تبعتها، برز نوع جديد من الإصلاحات والمتمثل في استقلالية المؤسسات العمومية من خلال قانون رقم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988.
- **مرحلة الاستقرار أو التعديل الهيكلي**: بدأت هذه المرحلة انطلاقا من المادتين 24 و 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994م والتي تنص على فتح ملف الخصوصية من خلال فتح رأس المال لمشاركة القطاع الخاص بنسبة 49%.
- **مرحلة الخصوصية**: جاء برنامج الخصوصية في الجزائر استكمالا للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي با شرحتها الجزائر منذ التسعينات، وان تطبيق هذا البرنامج حددته المادة الثانية من الأمر رقم 22/95 حيث أشارت الى أن هناك قطاعات تنافسية يمكن التنازل عنها أي خصوصتها، وقطاعات غير تنافسية لا يمكن التنازل عنها وهي ملك للدولة مثل باطن الأرض، الغابات، المناجم، البنوك... الخ، وهذا ما أكدته المادة 170 من دستور 1989م.

¹ مرفت حسين حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.84.

² Nacer eddine sadi, **la privatisation des entreprises" objective, modalities et enjeux"**, 2^{me} edition, université pierre mendès, France, 2006, p.86.

³ عبد القادر صاني، مرجع سبق ذكره، ص.130-133.

2. أهداف الخصوصية في الجزائر:

تتمثل الهيئات المسؤولة عن تنفيذ برنامج الخصوصية في الهيئات السياسية (الحكومة، المجلس الوطني لمساهمات الدولة، الهيئة) و الهيئات التقنية (مجلس الخصوصية، لجنة المراقبة)، وتهدف الجزائر من خلال عملية الخصوصية إلى تحقيق ما يلي:¹

- تشجيع المنافسة و الكفاءة التنافسية؛
- تحرير الحكومة، و تقليل الأعباء المالية و الإدارية عنها؛
- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- إتاحة الفرص للمواطنين في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية للبلاد؛
- تقليص وجود القطاع العام.

3. النتائج العامة للخصوصية في الجزائر :

إنّ نتائج الخصوصية في الجزائر منذ 2003 إلى غاية 2007 يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (1-1) : النتائج العامة للخصوصية في الجزائر من (2003-2007)

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	عدد العمليات
192	68	62	50	7	5	خصوصية كلية
33	7	12	11	2	1	خصوصية جزئية(50%)
11	6	1	1	3	0	خصوصية جزئية(50%)
69	0	9	29	23	8	التنازل عن الأصول للعمال
29	9	2	4	10	4	الشراكة
83	20	30	18	13	2	التنازل عن أصول المتعاملين خواص
417	110	116	113	58	20	المجموع

المصدر : ياسين بوعاملي، مرجع سبق ذكره، ص.131.

4. معوقات الخصوصية في الجزائر:

واجهت سياسة الخصوصية في الجزائر عدة معوقات يمكن إيجازها في الآتي:²

- مشكلة التقييم وهي من أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ برنامج الخصوصية في بدايته، وهذا راجع إلى عدم توفر الجزائر على سوق مالي نشط وكذلك نقص خبراء ومختصين في هذا المجال؛
- المدة الزمنية التي تستغرقها فترة التقييم والاكتتاب و المفاوضات لذلك فإنّ السعر المحدد أثناء الاكتتاب والمتفق عليه سابقا لا يتماشى مع الواقع؛

¹ حنان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص.105.

² نفس المرجع، ص.ص.127-130.

- مشكل تحديد الوحدة التي يجب خصوصتها حيث أنّ القانون لا يراعي وضعية فروعها فهناك وحدات عرضت للخصوصية في حين أنّ فروعها غير مؤهلة للخصوصية؛
- عدم وجود استقرار اقتصادي؛
- تطبيق سياسة التثبيت عن طريق تثبيت الأجور للحد من التضخم تؤدي إلى نقص الإدخار وبالتالي نقص المدخرين الذين بإمكانهم شراء أو المشاركة في شراء المؤسسة، وعليه فإنه من الصعب تطبيق الإصلاحات في حالة عدم الاستقرار؛
- ضعف كفاءة النظام المصرفي والمالي في مواكبة اقتصاد السوق من حيث السرعة في المعاملات والتخفيف من الإجراءات؛
- عدم وجود سوق تنافسية فقد يواجه المشتري مورد محتكر من القطاع العام؛
- مشكلة المدة الزمنية الطويلة لاتخاذ القرار.

الفرع الرابع: تجربة مصر في الخصوصية

طبقت مصر كغيرها من الدول العربية برنامج الخصوصية ويمكن عرض هذه التجربة في النقاط التالية :

1. أهداف برنامج الخصوصية المصري :

بدأ برنامج الخصوصية في مصر مند صدور القانون رقم 203 لسنة 1991¹ وتتضمن أهدافه ما يلي:²

- الاستخدام الأمثل للموارد المالية؛
- الاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على تكنولوجيا واستقطاب المستثمرين؛
- توفير مناصب عمل؛
- توجيه المبالغ المحصلة من عمليات البيع لتسديد ديون البنوك وزيادة موارد الميزانية العامة للدولة؛
- إتاحة الفرصة للمواطنين و الأجانب للاستثمار.

2. مراحل برنامج الخصوصية المصري ونتائجه:³

-المرحلة الأولى: الفترة من (1993-1995)

بدأت مصر بالتوعية الإعلامية لبرنامج الخصوصية وكذا الاستعانة بتجارب وخبرات متخصصين من بلدان نجحت فيها الخصوصية، من أجل عقد ندوات ومناقشات واسعة بغيت تهيئة الرأي العام، وخوفا من العراقيل التي قد تواجه هذا البرنامج من طرف الرأي العام لكون أنّ القطاع العام يحظى بقاعدة اجتماعية كبيرة تؤيد بقاءه.

-المرحلة الثانية: الفترة من (1996-1998)

في هذه الفترة لقي برنامج الخصوصية إقبالا كبيرا وتحسنا ملحوظا وثقة نتيجة لقدرة سوق الأوراق المالية على استيعاب المعروض من الأسهم، وثقة المستثمرين من خلال شرائهم لأسهم الشركات العامة المطروحة للخصوصية

¹ عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص.318.

² رفعت عبد الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص.132.

³ عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص.323-324.

-المرحلة الثالثة: جانفي 1999

اتجهت الحكومة المصرية في 1999 فعليا بتنفيذ برنامج الخصوصية، من خلال خصخصة الشركات التي لها ربحية منخفضة و الخاسرة عن طريق بيعها لمستثمرين من أجل تحسين مستواها فنيا و إداريا.

3.الجوانب الإيجابية للخصوصية في مصر:

تمثل الجوانب الإيجابية لتجربة الخصوصية فيما يلي:¹

- **التدرجية:** معنى أنّ برنامج الخصوصية تمّ بالتدرج مراعاة لعدة عوامل نفسية،فنية،اجتماعية وسياسية.
- **ارتفاع الكفاءة الإنتاجية:** ظهر هذا جليا في الأراضي الزراعية التابعة للشركات الزراعية العامة عندما تمّ نقلها إلى العاملين في هذه الشركات، حيث ارتفعت إنتاجية هذه الأراضي بحوالي أربع أو خمس مرات.
- **تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة:**
 - انخفاض معدل التضخم من 20% سنة(1990-1991) إلى 5% عام 1997؛
 - استقرار في سعر الصرف سنة(1990-1991)؛
 - انخفاض الدين الخارجي من 50مليار دولار عام 1990 إلى 26.9 مليار دولار في نهاية عام 1997؛
 - زيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي إلى ما يقرب من 20.5 مليار دولار عام 1997.

4.الجوانب السلبية للخصوصية في مصر:

- **اختيار المشروعات للخصوصية:** ركزت مصر على الشركات العامة المرحة وليس تلك الخاسرة وعملت على خصوصتها، وهذا بأمر من صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت كانت مصر تعاني من التهرب الضريبي وأصبح جل اهتمام القطاع الخاص هو كيفية الحصول على هذه الأصول المرحة بأقل تكلفة ممكنة أي بأقل من قيمتها الحقيقية، بدلا من المخاطرة في الاستثمارات الجديدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاضها؛
- **استخدامات عائد الخصوصية:** حتى تاريخ 19 سبتمبر 1999 استخدمت عائدات الخصوصية فيما يلي:

ا) 36.1% لسداد مديونات البنك : تعتبر هذه الطريقة خاطئة اقتصاديا لكن أنّ أكثر من ثلث قيمة الأصول وجهت لسداد الديون وهذا أشبه بمن يسدد ديونه ويبقى بعد ذلك مفلسا، إذ أنه كان لابد من استثمار هذه الأموال من خلال بيع جزء من الأسهم إلى البنوك ثم تقوم البنوك ببيعها في السوق المالية أو كان ينبغي أن توجه لقطاع الخدمات والتي تحتاج لاستثمارات كبيرة.

ب) 19.3% للمعاش المبكر: يعتبر هذا التصرف خطيئة اقتصاديا لأنه يدفع العاملين إلى صفوف العاطلين، حيث أنّ هذه الأموال ستذهب إلى زواج الأبناء وتأثيث أماكن العيش وغيرها بدلا من استخدامها في مشاريع خاصة، وهذا سبب عدم وجود خبرة وكفاءة تسمح لهم بالاستثمار في المشاريع الخاصة لدى يتوجه الكثير منهم إلى صفوف العاطلين.

¹ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص.106-107.

ج) 3.3% لإغاثة عمال المناجم وسداد الأجور في الشركات الخاسرة، 41.3% حولت لوزارة المالية: يعتبر أمر أو تصرف غير منطقي اقتصادياً، إذ أنه كيف تباع الشركات المنتجة من طرف الدولة إلى القطاع الخاص وتحويل جزء من حصيلة بيعها إلى تمويل أجور العمالة في الشركات الخاسرة.

5. العقبات التي واجهت تنفيذ برنامج الخصوصية المصري والكيفية التي تم بها مواجهتها:

لا بد لأي نجاح أن يواجه عقبات في تطبيقه، فبرنامج الخصوصية المصري رغم نجاحاته و الإعداد الجيد لتطبيق هذا البرنامج فقد واجه عقبات عديدة يمكن إيجازها في الآتي:¹

- مشكل العمالة الزائدة: حيث بلغت حوالي ثلاثة مئة وخمسين ألف عامل، وتمّ معالجتها عن طريق تطبيق النظام المعاش المبكر؛
- مشكل تقييم الأصول: وتمّ معالجتها بتمن أقرب مدينة صناعية؛
- مشكل عدم قدرة السوق المالي على استيعاب الخصوصية: وتمّ مواجهتها عن طريق التنوع في تقنيات الخصوصية، تحليل أسباب نقص الطلب وإيجاد الحلول المناسبة لإنعاشه؛
- ضعف استجابة بعض الأجهزة التنفيذية في مساعدة برنامج الخصوصية لحل مشكلة الشركات أثناء وبعد الخصوصية.

¹ عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص. 325-326.

خلاصة الفصل الأول:

وختاماً لهذا الفصل فإنه يمكننا القول أنّ الخصوصية هي أسلوب من أساليب الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الدول وهي ظاهرة ليست حديثة وإنما هي ظاهرة قديمة تعود إلى ثلاثة عقود سابقة.

و إنّ سياسة التحرر الاقتصادي هذه لديها مبادئ تقوم عليها وحب تطبيقها واحترامها وهذا من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة من تطبيقها، كما أنه من الضروري إعداد برنامج شامل يضم الخطوات الأساسية لتطبيق هذه السياسة وليضمن تحقيقها ونجاحتها.

كما أنّ الخصوصية تشمل العديد من التقنيات و الأساليب التي تتم بها خصوصية المؤسسات، إلا أنّ هذه السياسة تجد أمامها عوائق كثيرة لكي تنفذ بصورة صحيحة لهذا لا بد أن تدرس خطة تطبيق هذه السياسة بكفاءة وفعالية حتى يمكن تطبيقها والتقليل من حدة العوائق التي تواجهها حتى يتسنى لها الاستفادة من مزاياها و الدول العربية شأنها في ذلك شأن العديد من الدول كانت لها تجارب في هذا الشأن.

الفصل الثاني:

الوضعية المالية للمؤسسة

تمهيد:

لقد حاولنا في الفصل الأول التطرق إلى الخوصصة كسياسة إصلاحية تبنتها العديد من المؤسسات وسأتناول في هذا الفصل الأثر المالي لهذه السياسة على المؤسسة بمعنى أدق التغيير على المستوى المالي الذي حدث للمؤسسة قبل وبعد الخوصصة .

تطرقنا في هذا الفصل إلى الوظيفة المالية كمنطلق أساسي بإعتبارها الوظيفة المسؤولة على مستوى المؤسسة على مستوى المؤسسة على الشؤون المالية ثم تناولت التحليل المالي كدور أساسي من أدوار الوظيفة المالية وتطوره التاريخي من منظور ساكن إلى منظور ديناميكي مروراً بالمنظور الوظيفي وختاماً لهذا الفصل تناولت النسب المالية بإعتبارها مؤشرات كمية تقيس مستويات أداء المؤسسة في مختلف جوانبها سواء سيولة المؤسسة أو ربحيتها إلى غير ذلك من خلال مقارنتها لنفس السنة أو بسنوات المؤسسة أو من خلال مقارنتها بمثيلاتها من المؤسسات.

المبحث الأول: التحليل المالي و الوظيفة المالية

ظهرت الحاجة الكبيرة للتحليل المالي عقب فترة الكساد الكبير التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية حيث أظهرت هذه الأزمة المتلاعبات والغش السائد على مستوى المؤسسات العمومية، ففرض المشرع ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية لهذه المؤسسات ومن هنا برز دور التحليل المالي كأداة هامة من مهام الوظيفة المالية تساعد العديد من المحتاجين كالمساهمين والمقرضين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم من خلال البيانات المعروضة والمقدمة في القوائم المالية وستتناول في هذا المبحث النقاط التالية :

- الوظيفة المالية للمؤسسة؛
- التحليل المالي؛
- القوائم المالية.

المطلب الأول: الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الأنشطة الأساسية التي تهتم بها المؤسسة ولا يمكن تصور أي مؤسسة بدون وظيفة مالية وستتناول في هذا المطلب أهم النقاط التي تمكنا من فهم الوظيفة المالية وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالي

إنّ المؤسسة الاقتصادية لها العديد من الوظائف من بينها الوظيفة المالية، ولقد تعددت مفاهيمها حيث يمكن عرضها في الآتي:

1. من وجهة نظر النقدين: ينسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهرا نقديا.
2. من وجهة النظر الإستراتيجية : الوظيفة المالية يقع على عاتقها تهيئة وإعداد القرارات المؤمنة لفعالية تحقيق الأهداف المنشودة وكفاءة إستخدام الوسائل المتاحة.
3. من وجهة النظر التشغيلية: فإنّ دور الوظيفة المالية ينحصر في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، ضمان الحد الأدنى من الربحية، والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة واليسر المالي.¹
4. تعرّف الوظيفة المالية: على أنّها "مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات والبحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لها".²

¹ سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "حالة مجمع صيدال"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص.55.

² إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص.37.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموعة المهام والأنشطة المسؤولة عن قرارات التمويل و الاستثمار والتصرف في العوائد المحققة بطريقة مثلى وتسعى هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة مع باقي الوظائف الأخرى على تطوير المؤسسة و إستمراريتها.

الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية

للوظيفة المالية أدوار عديدة يمكن إنجازها في الآتي:

- تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية؛
- تعمل على استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال لتغطية الفرص الاستثمارية؛¹
- تضع أسس التخطيط المالي والتقديري؛
- مراقبة التدفقات النقدية وتسيرها بما يتلاءم مع قواعد التوازن المالي؛
- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع خطط طويلة الأجل وتمكنهم من تنفيذها؛²
- زيادة القيمة الحالية للمؤسسة؛
- تحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛
- معالجة بعض المشاكل الخاصة؛³

المطلب الثاني: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من مستثمرين، مؤسسات، بنوك إلى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل واتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي ودقيق.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل يمكن عرض أهمها في الآتي:

1. عرّف خليل الشماع التحليل على أنه: "عملية منظمة من البيانات المتاحة بمهدف الحصول على معلومات تنفيذ في عملية إتخاذ القرارات، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه المستقبل".¹

¹ أرشد فؤاد التميمي وعدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار البازوري، عمان، 2009، ص.24.

² إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

³ إيمان بن قارة ورضا جاو حدو، استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسات ودورها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة ميناء عنابة-، الملتقى الدولي الثاني حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات نمو المؤسسات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي"، 22 و23 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011، ص.226-227.

2. يعرف التحليل المالي على أنه: "عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً، والحالة النموذجية له تتطلب التحليل و التفسير للكشوفات المالية".²
 3. يعرف التحليل المالي على أنه: "قيام المؤسسة بالبحث والتحري عن المعلومات التي تبين العلاقة بين الحسابات الموجودة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتفسر أسباب نشوء هذه العلاقة".³
 4. يعرف التحليل المالي على أنه: "عملية تتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرار المناسب".⁴
 5. يعرف التحليل المالي على أنه: "الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و الارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها".⁵
 6. يعرف التحليل المالي على أنه: "مجموعة التقنيات و المناهج التي تبحث عن القياسات التي تحقق التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة على المدى الطويل والقصير والمتوسط، إذن الحكم على الوضعية المستقبلية للمؤسسة".⁶
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ التحليل المالي هو عبارة عن عملية هادفة ومنظمة من خلال تحليل المعلومات الحالية عن المؤسسة والمعلومات المستخرجة من القوائم المالية باستخدام أدوات رياضية وإحصائية من أجل إتخاذ القرارات المناسبة وتقييم أداء المؤسسة.

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، 2009، ص.20.

² محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، 2007، ص.99.

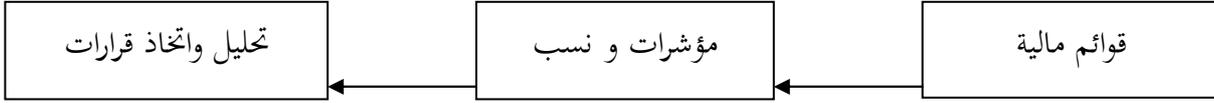
³ علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الشارقة، 2008، ص.69.

⁴ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطفى"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص.3.

⁵ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "منهج علمي وعملي متكامل"، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص.22.

⁶ K.chiha, *finance d'entreprise*, dar Houma, Alger, 2009, p.38.

الشكل رقم (2-1) : عموميات التحليل المالي



المصدر: إيمان حابس، دور التحليل المالي في منح القروض "دراسة حالة البنك الوطني-وكالة ورقلة-2007-2009"،

رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص.35.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

ينطلق التحليل المالي من المبدأين عائد مخاطرة و أهدافه تختلف على حسب احتياجات الأعوان الإقتصاديين¹ وعموما تتمثل أهداف التحليل المالي في:²

- تشخيص دقيق للوضعية المالية للمؤسسة؛
- تقدير قيمة المؤسسة؛
- توفير أدوات للرقابة حتى يتمكن المسيرين من الحكم على القرارات التي تم اتخاذها؛
- يهدف إلى تقديم نتائج التحليل للفئات المعنية و المهتمة بالأمر

الفرع الثالث: الفئات المستفيدة من التحليل المالي

يعتبر وضع المحلل المالي أساسي ومهم بحيث إذا كان المحلل داخلي فإنه سيحصل على معلومات أكثر دقة من المعلومات التي يحصل عليها المحلل الخارجي، ولكنهما يتساويان في البيانات والمعلومات فيما يتعلق بالنشاط الذي ينتمي إليه المشروع، وكذا طريقة تقديم المعلومات والبيانات تختلف على حسب الجهة المقدمة لها البيانات و المعلومات.³

وتتمثل الفئات المستفيدون من التحليل المالي في الآتي:

- **الدائنون** : يهتم الدائنون بالتحليل المالي لمعرفة المخاطر التي يتوقع أن تؤثر على قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها عند آجال استحقاقها؛

¹ Gérard charreaux. finance d'entreprise, 2^{ème} édition, paris, 2000, p.p.38-39.

² سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.60.

³ علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة "التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل"، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008، ص.55.

- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بتحليل المالي من أجل اتخاذ القرار المناسب في الاستثمار حيث يفيدهم التحليل المالي في معرفة العوائد و المخاطر الناجمة عن الاستثمار من خلال تقديمه لمعلومات حول أداء المؤسسة، سياسة توزيع الأرباح إلى غير ذلك من المعلومات المفيدة في هذا الجانب؛¹
- **أسواق المال:** إنّ المؤسسة مطالبة بتقديم كشوفات مالية لستين متعاقبتين حتى تدرج في السوق المالية، حيث أنّ الأسواق المالية تقوم بنشر الأداء التاريخي للمؤسسة لتساعد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم بشأن هذه المؤسسة؛
- **الدولة:** تستخدم الدولة بعض مؤشرات التحليل المالي في الرقابة على المؤسسات التي تحظى بدعم حكومي، وفي الرقابة على الأسعار والضرائب وعند إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو الجزئي؛²
- **الإدارة:** يمكن التحليل المالي الإدارة من تقييم الأداء والرقابة، بحيث بفضلها تعرف مستواها مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات أو تقييم أدائها من فترة إلى أخرى وحصتها في السوق؛³
- **المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:** تستفيد هذه المؤسسات من التحليل المالي من أجل مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.⁴

المطلب الثالث: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي والتي تقدم معلومات مفيدة، لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.⁵

الفرع الأول : الخصائص النوعية للقوائم المالية

إنّ السمات النوعية تجعل من المعلومات الموجودة في القوائم المالية مفيدة لمستخدميها وتمثل هذه الخصائص أو السمات فيما يلي:

- **القابلية للفهم:** يجب أن تكون المعلومات الموجودة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم، كما يجب أن يكون لدى مستخدم القوائم المالية مستوى مقبول من المعرفة وتكون له رغبة في دراسة هذه القوائم المالية بعناية ؛
- **الملاءمة :** وتعني أن تكون المعلومات مفيدة لإتخاذ القرار، بحيث أنّها تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية و المستقبلية أو مساعدتهم على تصحيح تقييمهم الماضي؛¹

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص.ص. 235-237.

² أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص. 77.

³ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار حامد، عمان، 2009، ص.ص. 53-54.

⁴ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

⁵ عبد القادر قرادي، إصلاح القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية-الميزانية نموذجاً-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2007، ص. 60.

- المصدقية : وتعني أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية معتمد عليها وموثوق فيها، أي خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن لمستخدميها الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه؛
- الحيطة و الحذر: بطبيعة الحال توجد حالات عدم التأكد التي لا يستطيع معدي القوائم المالية تجاوزها، فينبغي الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل هذه الحالة بتضخيم الأصول وتقليل الالتزامات، وإلا فلن تتوفر على المصدقية؛
- القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية سواء من حيث الزمن أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى، لكي يستطيعوا تقييم اتجاهات أداء المؤسسة ومركزها المالي.²

الفرع الثاني : أهم القوائم المالية

نجد من أهم القوائم المالية مايلي :

أولا : الميزانية

1. تعريف الميزانية : هي عبارة عن وثيقة محاسبية تعطي صورة فوتوغرافية عن المؤسسة في لحظة زمنية معينة، وتعد في الغالب مرة في السنة أي في نهاية السنة المالية.³

وتنقسم الميزانية إلى قسمين :

- الأصول: هي الموجودات التي تمتلكها المؤسسة سواء كانت مادية أو غير مادية؛⁴

- الخصوم: هي عبارة عن المبالغ التي تتحملها المؤسسة مقابل الحصول على أصول.⁵

2. نقاط ضعف الميزانية:

تتمثل نقاط ضعف الميزانية في الآتي :⁶

- لا تعتبر الميزانية عن القيم الحقيقية لأنها أعدت على أساس القيم التاريخية للأصول والخصوم؛
- تستعمل التقدير في تحديد قيمة بعض عناصر الأصول؛
- لا تظهر الميزانية بعض عناصر الأصول لصعوبة تقييمها.

¹ أمين السيد أحمد لطفى، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص.54-55.

² أمين السيد لطفى، مرجع سبق ذكره، ص.ص.51-52.

³ Jonathan berk et Peter demarzo, **finance d'entreprise**, pearon education,france,2009,p.37

⁴ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.62.

⁵ علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص.48.

⁶ محمد مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص.310.

ثانيا : جدول حسابات النتائج

يعبر جدول حسابات النتائج عن الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات الشركة وأرباحها وخسائرها لمدة زمنية محددة من الزمن¹، الهدف منه تحليل نتيجة المؤسسة² والنتيجة عموما عن الفرق بين كل التكاليف والإيرادات الخاصة بالدورة³، بمعنى أدق يبين هذا الجدول نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح وخسائر⁴. ويهدف جدول حسابات النتائج أساسا إلى تحديد صافي الربح أو صافي الدخل⁵.

و لجدول حسابات النتائج أهمية كبيرة حيث أنه يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين و الدائنين تساعد على التنبأ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، والتي تساعد على تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة وتساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم في المؤسسة. كما تساعد المعلومات الموجودة في جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية على تقييم الأداء السابق للمؤسسة، رغم أنه ليس بالضرورة النجاح في الماضي يعني النجاح في المستقبل⁶، وكذا يساعد في الحكم على القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة ومصادر الأموال واستخداماتها من أين حصل عليها وفي ماذا استخدمت خلال الدورة؟⁷.

ثالثا : الملحق هو عبارة عن وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفها الأساسي تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج وتحتوي الملاحق على نوعين من المعلومات :⁸

-المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج؛

- المعلومات غير المرقمة وتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.⁹

رابعا :تقرير التسيير

¹ أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره،ص.66.

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره،ص.21.

³ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره،ص.63.

⁴ علي عباس، مرجع سبق ذكره،ص.39.

⁵ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص.59.

⁶ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره،ص.123-124.

⁷ نعيمة شباح، التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية " دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة 2004-2006"، رسالة ماجستير في علوم

التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص.52.

⁸ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم "دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، قسم

قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، غير منشورة، ص.29.

⁹ عزيزة حلاوي، أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار-حاسي مسعود-في الفترة ما بين(2007-2010)، رسالة

رسالة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010-2011، ص.85.

يعتبر تقرير التسيير مكملًا للوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج، و يعطي العديد من التفسيرات حول البيانات المعروضة في الملحقات، وكذا معلومات عن الجوانب الاقتصادية والقانونية و الاجتماعية للمؤسسة.¹

المبحث الثاني: مقاربات التحليل المالي

إنّ التحليل المالي هو الآخر شهد تطورات عبر التاريخ، حيث انطلق من التحليل الساكن الذي يظهر الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة ولكن هذا التحليل انتقد وظهر التحليل الوظيفي الذي قسم المؤسسة إلى وظائف وظيفية استثمارية، استغلال، تمويل وانتقد هو الآخر ليكون التحليل المالي الديناميكي هو آخر تطور للتحليل المالي الذي يعطي صورة أكثر وضوحًا عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة، وسأتناول في هذا المبحث العناصر التالية:

- التحليل المالي من منظور سيولة - استحقاق
- التحليل المالي من منظور وظيفي
- التحليل المالي من منظور ديناميكي

المطلب الأول : التحليل المالي الكلاسيكي سيولة - استحقاق

وسمي بالتحليل الذاتي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات، واعتمد على مبدأ السيولة و الاستحقاق وأول من إستخدمه كأداة تحليلية هم البنوك والوسطاء الماليين لإتخاذ قرارات الإقراض حيث أنّ هذا التحليل يساهم في معرفة تحقق العسر المالي والإفلاس المالي للمؤسسة، وهذا ما ركز عليه البنك عند دراسته لملف القرض.²

وسيتيم تقديم تعريف لبعض المصطلحات المعتمدة قبل التطرق لأدوات التحليل المالي من هذا المنظور:

-السيولة :

¹ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.64.

² إلياس بن الساسي و يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص.72.

تعني مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة، عند تاريخ استحقاقها وذلك من خلال التدفقات المحصل عليها من خلال عملية البيع وتحصيل ذمها بالدرجة الأولى أو من خلال مصادر أخرى للتمويل بالدرجة الثانية، وتبرز مدى فعالية المؤسسة عندما تعتمد في توفير السيولة على المصدر الأول أكثر من المصدر الثاني لأنّ هذا الأخير يمكن أن يخلق مشاكل عديدة.¹

-تعريف العسر المالي:

ينتج عن أزمة مالية مرحلية تعجز فيها المؤسسة عن سداد جزء من التزاماتها خلال فترة معينة.²

-تعريف حالة الإفلاس المالي :

وهي الحالة التي تتوقف فيها المؤسسة عن الدفع أي أنه الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة غير قادرة على تسديد المستحقات من أصول، وتقاس درجة خطر الإفلاس عن طريق مقارنة آجال التسديد مع آجال تحقق عناصر الأصول.³

الفرع الأول : الميزانية المالية

يتم ترتيب عناصرها و المتمثلة في الأصول والخصوم وفقا للمبدأ التالي :

-عناصر الأصول: تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاما بالأصعب تحويلا إلى سيولة؛⁴

-عناصر الخصوم:ترتب عناصر الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل.⁵

أولا: معالجة عناصر الميزانية

تتم معالجة عناصر الميزانية بالشكل التالي :⁶

1 -معالجة الأصول:

أ- الأصول الثابتة الصافية: عند معالجتها يتم استبعاد الأصول المالية التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة وكذا المصاريف الإعدادية.

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص.54.

² سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.65.

³ إلياس بن الساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص.65.

⁴ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.51.

⁵ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.19.

⁶ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.66-67.

ب- الأصول المتداولة: وتضم العناصر التالية:

- المخزونات؛
- حقوق الاستغلال قصير المدى : هنا يتم استبعاد علاوات التسديد، وللمحافظة على التوازن ينتقص مبلغ معادل من رؤوس الأموال الخاصة؛
- سندات التوظيف؛
- المتاحات.

2- معالجة الخصوم:

(أ) رؤوس الأموال الدائمة وتشمل :

- رؤوس الأموال الخاصة، وعند حسابها يجب مراعاة مايلي:
- استبعاد كل من الربح الصافي الذي تحتفظ به المؤسسة، الخسائر المحقق في الدورة والدورات السابقة؛
- إدماج كل من إعانات الاستثمار الصافية (بعد الضريبة)، والمؤونات المبررة المستحقة بعد سنة بما فيها مؤونات الأخطار والتكاليف (بعد الضريبة).

■ ديون طويلة الأجل وتشمل ما يلي :

- الديون التي تستحق لأكثر من سنة؛
- مؤونات الأعباء والأخطار والتي تتضمن فقط مؤونات الأخطار الحقيقية والمحتمل استعمالها بعد أكثر من سنة ؛
- أرصدة حسابات التسوية التي تستحق لأكثر من سنة.
- الضرائب مستحقة الدفع على الإعانات والمؤونات والتي تستحق لأكثر من سنة .

(ب) ديون قصيرة الأجل، تحتوي على :

- الديون الناجمة عن دورة الاستغلال؛
- الديون غير المتعلقة بالاستغلال؛
- الديون المالية قصيرة الأجل؛
- الربح الموزع.

ويجب أن يراعى عند عملية المعالجة فورقات الصرف، ولكنها تعتبر تدفقات وهمية طالما لم تسدد المؤسسة ديونها ولم تقبض تدرج في الميزانية وتتم تسويتها في بداية كل سنة لاحقة.

الفرع الثاني : المؤشر المالي الأساسي في هذا التحليل

إنّ المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FRL الذي يعرف على أنه : " ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة ". وله أهمية كبيرة حيث يعتبر هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض العناصر الميزانية الأقل من سنة.¹ وتتمثل هذه المخاطر في :

- تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة؛
- الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة؛
- إمكانية حدوث سرعة في دوران بعض عناصر الخصوم قصيرة الأجل.²

تقتضي هذه القاعدة على أنّ الإستخدامات الأكثر من سنة يجب أن تمويل بموارد مدتها أكثر من سنة، وكذا الاستخدامات أقل من سنة لا بد أن تمويل بموارد مدتها أقل من سنة ويحسب بالعلاقة التالية :

يحسب رأس المال العامل بطريقتين :³

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة

الفرع الثالث : الانتقادات الموجهة لهذا التحليل

تتمثل الانتقادات الموجهة لهذا التحليل في الآتي :⁴

- لا يبين هذا التحليل بوضوح المستوى الأمثل لرأس المال العامل؛
- لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل و الخزينة؛
- هناك العديد من الاستثناءات للتحليل المالي الذي يعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق.

¹ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص.36.

² نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماستر في مالية المؤسسة، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2010، ص.57.

³ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.68.

⁴ إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.71.

المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي

جاء هذا التحليل على إثر الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الكلاسيكي، حيث قدم معيار آخر يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة¹، وتختلف الميزانية الوظيفية عن المحاسبية وسميت بالوظيفية لأنها تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف التي تربط بها إلى وظائف تمويلية، استثمارية، ووظائف استغلال².

الفرع الأول : شكل الميزانية الوظيفية

جدول رقم (2-1): الميزانية الوظيفية

الموارد	الإستخدامات
الموارد الدائمة RD الأموال الجماعية الديون المتوسطة و الطويلة الأجل مجموع الإهلاكات و المؤونات	الاستخدامات المستقرة ES (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية و المعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال Rex مستحقات المورد وملحقاته	استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الاستغلال Rhex موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
موارد الخزينة Rt الإعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة Et المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)	مجموع الإستخدامات E (بقيمة إجمالية)

المصدر : إلياس بن الساسي ويوسف قريش، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الفرع الثاني : العناصر المالية الأساسية المعتمدة في التحليل الوظيفي

من خلال هذه التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل و المتمثلة في الآتي :

¹ إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.75.

² Florence delhaye et Jacqueline delhaye, **finance d'entreprise**, 2^{ème} édition, dunod, paris, 2009, p105.

1- مستوى رأس المال العامل (FR): يحسب من أعلى الميزانية، وهو عبارة عن ذلك الجزء من الأموال المستقرة التي لا تستخدم في تمويل الاستثمارات، بل يحتفظ به لتمويل الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)¹

2- الإحتياج في رأس المال العامل :

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسير دورة الإستغلال بصفة عادية.²
ويسمى احتياج لأنه إذا كانت استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال، فإن الرصيد سيكون موجبا، ولا بد من تمويله، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه مورد أفرزته دورة الاستغلال، وفي هذه الحالة يسمى احتياج لرأس المال العامل سالب.³
ويتكون هذا الاحتياج من احتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{exp}) الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hexp}) الذي هو استثنائي لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، ويحسب كل منهم كالتالي:⁴

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال (BFR_{exp}) = المحزونات + حقوق الاستغلال - ديون

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hexp} = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الإستغلال

3- الخزينة الصافية : هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيه من قيم جاهزة وتحسب بالعلاقة التالية:⁵

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاثة حالات كالتالي:⁶

- خزينة سالبة : بمعنى أنّ الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أنّ المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأنّ هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس؛

- خزينة موجبة : بمعنى أنّ رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أنّ المؤسسة متوازنة ماليا؛

¹ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.72.

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.64.

³ نور الدين بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.64.

⁴ نفس المرجع، ص.65.

⁵ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.78-79.

⁶ عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص.43.

-خزينة معدومة : عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أنّ المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

الفرع الثالث : الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي

من أهم الانتقادات حول تطبيق التحليل المالي الوظيفي مايلي¹:

- يفقد الاحتياج في رأس المال العامل دلالاته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في قطاع الخدمات؛
- يدمج هذا التحليل المؤونات التي هي من عناصر الإستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة لهيكل المؤسسة التي هي مورد طويل الأجل؛
- يعطي التحليل الوظيفي تصورا ساكن لكونه يعتمد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولا يعطي تحليلا ديناميكيا لوضعية المؤسسة؛
- لا يظهر هذا التحليل كيفية تشكيل الخزينة و الأنشطة المسؤولة عن تحقيق الفائض أو العجز.

المطلب الثالث : التحليل الديناميكي

نظرا لكون أنّ التحليل الساكن لم يعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، جاء التحليل المالي الديناميكي ليعطي رؤية أكثر ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة²، كما يسعى لقياس مردودية وهامش المؤسسة³ من خلال الأدوات المالية المفيدة في دراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة ديناميكية و تتمثل هذه الأدوات في:⁴

-جدول التمويل(جدول الموارد والاستخدامات)؛

-جدول التدفقات المالية للخزينة.

الفرع الأول : جدول التمويل

أولا: مفهوم جدول التمويل

¹ إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.93.

² نفس المرجع، ص.107.

³Corinne zanbotto et Christian zanbotto, **finance d'entreprise en22fiches**,2^{ème} édition,dunod,paris,2009,p.6.

⁴ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.82.

يمكن تعريف جدول التمويل بأنه : " عبارة عن جدول يظهر كافة التغيرات التي تحدث على الذمة المالية بين فترتين ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يبين لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة و الاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى".¹

ثانيا: أهمية جدول التمويل

يعتبر جدول التمويل أداة مهمة وتظهر أهميته من خلال الإجابة على العديد من الأسئلة من بينها:

- هل نشاط المؤسسة يخلق موارد كافية؟
- أي نوع من التمويل تعتمد المؤسسة؟
- من أين يكون مصدر موارد المؤسسة؟هل مصدرها نشاطها، أو المساهمين أو التنازل على الاستثمارات أو من القروض المحصل عليها من البنوك؟
- هل التغير في مستوى الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة يمثل استخدام أو مورد للدورة؟².

ثالثا: بناء جدول التمويل

يتضمن الجزء الأول التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي وذلك تبعا للعلاقة التالية:³

$$\Delta Rd - \Delta Rs = \Delta FRng$$

الجزء الثاني يتضمن العناصر التالية:⁴

- التغير في عناصر الاستغلال (BFR_{ex}) ؛
- التغير في العناصر خارج الاستغلال (BFR_{hex}) ؛
- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية (Tng) .

رابعا : الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.76.

² عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص.51.

³ إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص.110.

⁴ نفس المرجع، ص.113.

رغم مساهم به جدول التمويل في تجاوزه للتحليل الساكن واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، إلا أنّ له العديد من الانتقادات تتمثل في الآتي:¹

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي و الذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الإستغلال و العناصر خارج الإستغلال بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي؛
- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأخرى إقصاؤها؛
- التغير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال و التمويل والاستثمار وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

الفرع الثاني : جدول التدفقات المالية للخزينة

نظرا للانتقادات الموجهة لجدول التمويل وخصوصا ما يظهره بإعطائه صورة شاملة للخزينة الصافية عن طريق رصيد الخزينة الصافية الإجمالية أصبح من الضروري التفكير والبحث عن جدول مالي آخر يعطي صورة تفصيلية عن الخزينة، وهذا التحليل الممثل في جدول التدفقات المالية للخزينة يهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة، و يمكننا تحويل العلاقة الأساسية للخزينة من منظور ديناميكي على النحو الآتي:²

$$\Delta Tng = \Delta FRng - \Delta BFRg$$

أولا : تعريف جدول تدفقات الخزينة

"هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماد على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على التسيير المالي للمؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، ويهدف إلى إعطاء

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.82-83.

² إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.121.

مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة".¹

كما يعرف على أنه "الجدول الذي يفسر تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة وكذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة".²

ثانيا: التدفقات المالية

هي عبارة عن التغير في قيم عناصر الميزانية وهذا التغير ينجم عن حركة مالية قد تكون مورد مالي أو استخدام مالي³ وتمثل هذه التدفقات فيما يلي:⁴

1- تدفقات دورة الاستغلال : هي عبارة عن التدفقات التي تنتج عن النشاط الأساسي للمؤسسة فقيام المؤسسة بعملية شراء بمبالغ مالية هو عبارة عن مصروف استغلال وتسديد هذا المصروف يكون بعد آجال معينة والفرق بين المصاريف لحظة الشراء وآجال التسديد هو عبارة عن نفقات الاستغلال، وكذلك عملية بيع معينة من طرف المؤسسة بمبلغ مالي هي عبارة عن إيرادات الإستغلال في حين أنّ التحصيل يكون بعد آجال معينة، الفرق بين إيرادات الإستغلال وآجال الدفع هو عبارة عن تحصيلات الاستغلال.

وإنّ الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال هو عبارة عن فائض الخزينة الإستغلال ETE الذي هو عبارة عن تدفق الخزينة المحقق خلال فترة زمنية معينة.

2- نفقات الاستثمار : تتميز بضخامة الإعتمادات المالية الموجهة لها وبأنها تستمر لعدة دورات استغلال. والفرق بين فائض خزينة الإستغلال ونفقات الاستثمار هو عبارة عن تدفق الخزينة المتاح FTD والذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل عمليات الاستثمار.

3- دورة التمويل : يتمثل دور الموارد المالية في تمويل احتياجات دورة الاستغلال والاستثمار والمتمثلة في فائض الخزينة المتاح السالب الذي هو عبارة عن عجز يحتاج إلى تمويل.

ثالثا : نماذج جدول التدفقات الخزينة

¹ وحدة بحالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة (2005-2009)", رسالة ماستر

في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص.59.

² نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.89.

³ إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.107.

⁴ نفس المرجع، ص.ص.123-125.

بعد تحديد التدفقات المالية الأساسية يمكن صياغة العديد من جداول تدفقات الخزينة صادرة عن جامعات ومعاهد متخصصة و فرق بحث ومحللين ماليين وغيرها ولكل نموذج خصوصيته تختلف على حسب كل حالة، فهناك نموذجين يمكن عرضهما :

1.النموذج الأول : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة إنّ هذا النموذج متبنى من طرف مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة، إذ ينتج على هذا النشاط تدفقات تختلف حسب كل وظيفة وتقسم إلى التدفقات التالية :¹

-تدفقات الخزينة المتولدة عن الإستغلال؛

-تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛

-تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

جدول رقم (2-2) : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

N+2	N+1	N	البيان
			عمليات الاستغلال
			النتيجة الصافية +مخصصات الاستهلاك-فائض القيمة(+ ناقص القيمة) للتنازل عن الاستثمار =القدرة على التمويل الذاتي -التغير في الاحتياج في رأس المال العامل
			= تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال(1)
			عمليات الاستثمار
			الحيازة على الاستثمارات(استثمارات مادية ومعنوية) -التنازل عن الاستثمارات (المادية و المعنوية) +/ - التغير في الاستثمارات المالية
			تدفقات الاستثمار(2)
			الرفع في رأس المال -توزيع مكافآت رأس المال +التغير في الاستدانة الصافية
			التدفقات المالية(3)
			التغير في الخزينة = (1)-(2)+(3)

Pierre vernimmen, **finance d'Enterprise**, 6^{ème} edition, dalloz, Paris, 2005, p.74.

¹ حدة بخالد، مرجع سبق ذكره، ص.63.

2. النموذج الثاني : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة يركز هذا النموذج على دورة الاستغلال و الاستثمار والمؤسسة عليها أن تحقق فوائض في هذه الدورات وفي حالة عجز المؤسسة ولم تكفيها مواردها الذاتية، فإنها تلجأ إلى دوري الاستدانة و التمويل.¹

الجدول رقم (2-3) : جدول تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة

N+2	N+1	N	البيان
			تحصيلات + التغير في الاستثمارات المالية الزبائن - نفقات الموردين ومصاريف المستخدمين
			= فائض خزينة الاستغلال
			حيازة استثمارات مادية ومعنوية - التنازلات عن الاستثمارات المادية و المعنوية + التغير في الاستثمارات المالية
			= تدفقات الاستثمار (ب)
			الرفع في رأس المال - توزيع مكافآت رأس المال - التغير في الاستدانة + نتيجة العمليات المالية + نتيجة العمليات الاستثنائية التدفقات المالية
			التغير في الخزينة = (ا) - (ب) + (ج)

المصدر : إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 202.

¹ إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 202.

المبحث الثالث : النسب المالية كأداة للتحليل المالي

إنّ التحليل المالي بالنسب له دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تتعدد النسب المالية لتحيط بمختلف جوانب المؤسسة، وتعتبر هذه النسب مؤشرات كمية يسهل حسابها نظرا لتوفر المعلومات التي تعتمد عليها كما أنّها لا تتعلق بذاتية الباحث ممّا يدل على مصداقية هذه النسب وسأتناول في هذا المبحث التحليل المالي بالنسب من خلال التطرق للعناصر التالية :

- مفهوم النسب المالية
- أسس التحليل المالي بالنسب
- أنواع النسب المالية

المطلب الأول : مفهوم النسب المالية

إنّ النسب المالية تعتبر من أهم ما يستخدم في التحليل المالي لقياس مستويات الأداء من كل جانب ومن تم الوصول إلى قرارات رشيدة ومحكمة.

الفرع الأول : التطور التاريخي للنسب المالية كأداة للتحليل المالي

مرت النسب المالية كأداة للتحليل المالي بالمراحل التالية:¹

المرحلة الأولى (قبل سنة 1900) :

اقترن استخدام النسب في الدراسات التمويلية في نهاية القرن 19 وبتقدم الإدارة العلمية وبتطور التحليل الائتماني، بحيث كان لهذه الأخيرة دورا بليغا في تطوير استخدام النسب، بحيث كان لهذه الأخيرة دورا بليغا في تطوير استخدام النسب، حيث في سنة 1870 بدأت البنوك الأمريكية بطلب القوائم المالية من المقترضين، وفي سنة 1890 أصبحت تطلب القوائم المالية ضمن ملف طلب القرض، وفي سنة 1891 ولأول مرة تمّ استخدام نسبة التداول.

المرحلة الثانية (من 1900-1919) :

تتسم هذه المرحلة بالميزات التالية:

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 304-305.

1. ظهرت بعض الدراسات التي استخدمت عدة نسب مالية مختلفة إذ نشرت في سنة 1905 عشر نسب مالية مختلفة يمكن استعمالها في التحليل الائتماني؛
2. ظهور معايير للنسب المالية؛
3. ظهور دراستين لاستخدام النسب المالية في التحليل الائتماني والإداري سنة 1919؛
4. استخدام الكمبيوتر و الأساليب الإحصائية لدراسة القوة التنبؤية للنسب المالية؛
5. اتسمت هذه المرحلة بدراسة أثر القواعد المحاسبية المتعارف عليها على النسب المالية.

الفرع الثاني : تعريف النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الأكثر استعمالا في الحياة المهنية، نظرا لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها¹، حيث تستخدم هذه النسب لقياس المردودية و المخاطرة في المؤسسة² وهي عبارة عن علاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية، وتعطي معلومة قابلة للاستعمال في التحليل المالي، ولها أهمية كبيرة حيث أنّ الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس لها معنى ولا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، لهذا يقتضي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي وتعبر عن نتائج ذات دلالة.³

المطلب الثاني : أسس التحليل المالي بالنسب

هناك عدة أسس يجب أخذها بعين الاعتبار في التحليل المالي بالنسب ومن بين هذه الأسس مايلي :

-التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي : نظرا لوجود عدد كبير من النسب المالية، فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي، لكي يتم اختيار فقط بعض النسب المالية التي تفيد من الحصول على المعلومات المطلوبة بناء على الهدف المحقق، إلا أنّ تحديد الهدف من التحليل هو أمر صعب لاختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وكذا بسبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي؛

-بناء النسب المالية بطريقة منطقية : ويتم الاعتماد في بنائها على مايلي :

- بناء النسب المالية بشكل يجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تكوينه؛
- بناء النسب المالية على أساس قيم مناسبة ومعدة على أسس معتمد عليها؛

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص.39.

² Aswath damodaran, finance d'entreprise "théorie et pratique", 2^{ème} édition, nouveaux horizons, paris, 2006, p.153.

³ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.81.

- يجب أن يتم بناء وإعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.¹
- اختيار النسب المناسبة و الملائمة للتحليل؛
- تحديد الحد الأقصى و الأدنى لكل نسبة؛
- تحديد الدلالات والتفسيرات التي تشير إليها كل نسبة.²

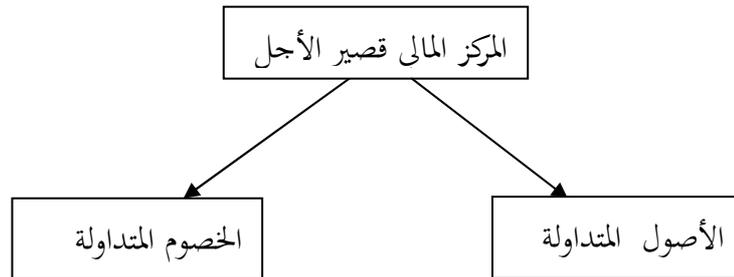
المطلب الثالث : أنواع النسب المالية

هناك أنواع عديدة من النسب لهذا يجب اختيار أهمها وتختلف أهميتها من مستعمل إلى آخر والهدف المبتغى من التحليل³ . لهذا سيتم تناول أهم هذه النسب وأنسبها لهذا البحث و المتمثلة في: نسب السيولة، نسب النشاط،نسب الربحية، نسب المديونية .

الفرع الأول :نسب السيولة

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة و الالتزامات قصيرة الأجل و يمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي :

الشكل(2-2) : يمثل المركز المالي قصير الأجل



المصدر : إيمان حابس، مرجع سبق ذكره، ص78.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.ص.306-307.

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.41.

³ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.99.

تعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية¹، أي مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل ويمكن اعتبار الأصل سائل إذا كان يمكن تحويله إلى نقدية وبالسعة الكافية والسعر العادل²، فعدم سداد الالتزامات القصيرة الأجل، يؤثر على ثروة المساهمين ووضعية الشركة الحالية والمستقبلية.³

وتتوقف السيولة على عاملين مهمين هما المدة اللازمة للتحويل و المخاطر المرتبطة بهذا التحويل المتمثلة في فقدان جزء من الأصل. وتختلف درجة السيولة من أصل إلى آخر، فالنقدية و الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، وتعتبر من الأصول السائلة أما باقي الأصول فتندرج تحت الأصول الأقل سيولة مثل أوراق القبض لأنها تتوقف على قدرة العميل على السداد، أي مرتبطة بمخاطر عدم السداد هذا من جهة ومن جهة أخرى تتوقف على سياسة الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة، إذن يصعب تحويلها إلى سيولة فوراً وبدون خسارة في القيمة عند تاريخ الاستحقاق.

أما الأصول الغير سائلة مثالها الأراضي حيث تتوقف درجة سيولتها على إيجاد المشتري المناسب ورغبته، تستغرق مدة طويلة، وكذا سعر الأصل يتغير من يوم إلى آخر.⁴

وتشمل هذه النسب مايلي:⁵

نسب التداول = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة

نسب السيولة السريعة = (الأصول المتداولة-المخزون)/الخصوم المتداولة

نسبة النقدية = (الأصول النقدية وشبه النقدية)/الخصوم المتداولة

¹ سعود جايد العامري و عبد الستار مصطفى الصباح، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص. 57 .

² محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص. 45.

³ رسمية زكى قريقاش و عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص. 249.

⁴ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص. 75.

⁵ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص. 24-25.

إلا أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة مع أنه يمكن إيجاد معيار متفق عليه لصناعة معينة. وعموماً تكون معايير السيولة مرتفعة إلى حد ما في المؤسسات المالية و المصرفية و التجارية ومنخفضة إلى حد ما في القطاع الصناعي والخدمي.

إنّ السيولة و الربحية هدفان متلازمان تسعى المؤسسة إلى تحقيقهما ولكنهما في نفس الوقت متضادين لهذا يجب أن يراعى ضرورة التوازن بينهما لأنّ المؤسسة قد تسعى إلى تحسين أحدهما ولكن سيكون على حساب الآخر، فارتفاع نسب السيولة في المؤسسة ليس بالضرورة يدل على الأداء الجيد للمؤسسة، فقد يدل على عدم الكفاءة في إدارة الاستثمارات، وكذلك تركيز إدارة المؤسسة على تحقيق معدلات ربحية عالية قد ينعكس سلباً على مؤشرات سيولتها.

الفرع الثاني : نسب النشاط

تسمى كذلك نسب إدارة الأصول تقيس مدى كفاءة الإدارة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أكبر ربح.¹ و تضمن هذه النسب ضرورة التوازن بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة،² ومن بين هذه النسب مايلي:

أولاً : معدل دوران الذمم المدينة

تنشأ الذمم المدينة نتيجة لتعامل المؤسسة مع الغير بحيث تباع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب، وتضع شروط لتسديد الديون لدى ينبغي أن تكون هناك إدارة كفئة لإدارة هذا العنصر بحيث عدم التزام الزبائن بتسديد ديونهم سيحمل المؤسسة تكلفة باهظة وتضعها في عسر مالي، إذن فإنّ هذا المؤشر يقيس كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها،³ وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

ويمكن قياس مقدار المدة التي تحصل فيها المؤسسة على مبالغ مبيعاتها الآجلة عن طريق متوسط فترة التحصيل⁵ الذي يحسب بالعلاقة التالية:⁶

¹ حدة بخالد، مرجع سبق ذكره، ص.26.

² طارق رحمان، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الوسط ورقلة (2006-2009)", رسالة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، غير منشورة، ص.64.

³ نور الدين بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.81.

⁴ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص.36.

⁵ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.107.

⁶ طارق رحمان، مرجع سبق ذكره، ص.66.

متوسط فترة التحصيل = عدد أيام السنة / معدل دوران الذمم المدينة

ثانيا : معدل دوران المخزون

يمثل معدل دوران المخزون سرعة تداول المخزون السلعي، حيث إنَّ انخفاض هذا المعدل يدل على حركة بطيئة للمخزون أو أنّ هناك ركود في البضاعة المخزنة وعدم وجود طلب كاف عليها وقد ترجع الزيادة في المخزون نتيجة عدم فعالية أساليب الرقابة على المخزون¹ ويحسب معدل دوران المخزون بالعلاقة التالية :²

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون

ويحسب متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كالتالي :³

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس، كما أنّ الارتفاع لا يجب أن يكون كبيرا جدا لأنه قد يرفع من مخاطر إدارة المخزون⁴.

ثالثا: معدل دوران الحسابات الدائنة

تقوم المؤسسة بحسابه عندما تقوم بوضع سياستها الائتمانية حيث تتم الموازنة بين الآجال التي يمنحها لها الموردين والآجال التي يمنحها لها الموردين و الآجال التي هي تمنحها للزبائن وتحرص أن تكون المدة المقدمة للزبائن أقل من المدة الممنوحة من طرف الموردين حتى تتجنب المؤسسة الوقوع في مخطر العسر المالي⁵ ويحسب بالعلاقة التالية :⁶

معدل دوران الذمم الدائنين = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

¹ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.106.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص.36.

³ طارق رحمان، مرجع سبق ذكره، ص.67.

⁴ نور الدين بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.86.

⁵ نفس المرجع، ص.84.

⁶ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص.36-37.

متوسط فترة الائتمان = 360 / معدل دوران الذمم المدينة

كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة عن متوسط فترة الائتمان كلما خفّض من ضغوطات السيولة على المؤسسة، ممّا يزيد الفترة الممنوحة لتسديد فواتير الشراء وبالتالي تخفيض ضغوطات السيولة.

ثالثا : معدل دوران صافي رأس المال العامل

تبين هذه النسبة هل أنّ المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها ، ويعكس انخفاض هذه النسبة عدم الكفاءة وارتفاعها يدل على كفاءة جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات التوسع، وتحسب هذه النسبة كالتالي :¹

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / رصيد صافي رأس المال العامل

رابعا : معدل دوران الأصول الثابتة

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات ويتأثر رقم الأصول الثابتة في ميزانية المؤسسة بمجموعة من العوامل من بينها مايلي :²

- تكلفة حيازة الأصول الثابتة؛
 - المدة الطويلة لحيازتها؛
 - سياسة الإهلاك المطبق من طرف المؤسسة؛
 - الأصول مملوكة أو مستأجرة من طرف المؤسسة.
- وتحسب هذه النسبة كالتالي :³

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

ينبغي الإشارة إلى أنّ معدل دوران الأصول الثابتة يتأثر كثيرا بحجم الشركات وطبيعة نشاطها فالشركات الضخمة يكون استثمارها مكثف في الأصول الثابتة مقارنة بالشركات الصغيرة التي يقل فيها الاستثمار.⁴

مؤشرات هذه النسبة كالتالي :⁵

¹ حدة بخالد، مرجع سبق ذكره، ص.28.

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.323.

³ نور الدين بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.89.

⁴ نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.110.

⁵ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.324.

إن ارتفاعها يدل على:

- أن هناك كفاءة وفعالية في استخدام الأصول الثابتة؛
- احتمال استئجار المؤسسة لبعض من أصولها الثابتة؛
- أن المؤسسة لا تنتج كل مبيعاتها؛
- أن المؤسسة تستعمل كثيرا الأصول الثابتة مما يتطلب منها زيادة الاستثمار فيها.

أما انخفاضها فقد يعني:

- تعطيل بعض الطاقات؛
- زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة.

خامسا : معدل دوران الأصول

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات¹.

وتحسب هذه النسبة كالتالي²:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات/إجمالي الأصول}}{\text{مؤشرات النسبة تكون كالتالي:}}^3$$

مؤشرات النسبة تكون كالتالي³:

إذا كان المعدل مرتفع ذل ذلك إما:

- على أن هناك كفاءة في المبيعات؛
- أو شراء بعض المبيعات دون إنتاجها؛

أما الانخفاض في النسبة يدل على:

- عدم توفر الكفاءة في استغلال الأصول؛
- عدم قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى المبيعات المطلوب؛
- الزيادة في الاستثمار دون الحاجة إليها؛

¹ طارق رحمان، مرجع سبق ذكره، ص.65.

² مفليح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.324.

³ نفس المرجع، ص.325.

الفرع الثالث : نسب الربحية

تعطي نسب الربحية مؤشرات تعبر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح سواء من الأموال المستثمرة أو من المبيعات، فهي مقياس لكفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التشغيلية والتحويلية وهي بذلك تعكس الأداء الكلي للشركة¹ ولا تهم هذه النسب الإدارة فقط² بل كذلك تعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تهم المستثمرون الحاليون و المتوقعون من أجل معرفة اتجاهات استثماراتهم.³

لأنّ المستثمر يهدف إلى معرفة العائد المتوقع على مشروعه لمعرفة هذا المشروع مربح أو غير ذلك من خلال مقارنة العائد المتوقع مع المعيار الذي يطلبه المستثمر في سوق المال.⁴ ومن بين هذه النسب ما يلي :

1- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : وتسمى كذلك حافة مجمل الربح وتقيس مدى نجاح المؤسسة في تخفيض التكاليف وتقبل السوق لمنتجات المؤسسة ومدى كفاءة وفعالية سياستها التسويقية والبيعية⁵ ويتم حسابها كالتالي:⁶

$$\text{حافة مجمل الربح} = \text{مجمول ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}$$

إذا كان هناك استقرار في أسعار البيع وفي تكاليف الإنتاج فإنّ هذه النسبة سوف تحافظ على معدل ثابت، وفي حالة حدوث تبدلات وعدم استقرار سيؤدي هذا إلى تغير في هذه النسبة.

2- حافة ربح التشغيل: تبين هذه النسبة مقدار ما تستنزفه مصاريف التشغيل من رقم الأعمال وتشمل المصاريف الإدارية و العمومية ومصاريف البيع والتوزيع وإنّ ارتفاع هذه النسبة يدل على أنّ المؤسسة أنفقت مصاريف كبيرة على النشاط التشغيلي وهذا يعتبر تصرف غير جيد إذ لم يوجد تبرير مناسب له، ويحكم المحللون على هذه النسبة من خلال مقارنتها مع مثيلاتها من المؤسسات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة⁷، وتحسب بالعلاقة التالية:⁸

$$\text{حافة ربح التشغيل} = \text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

¹ هيئة الأوراق المالية و السلع، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، دبي، سبتمبر 2006، ص.56

² طارق رحمان، مرجع سبق ذكره، ص.69.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص.53.

⁴ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص.84.

⁵ أحمد عبد الله اللحلح وجمال الدين المرسي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.171.

⁶ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.328.

⁷ نور الدين بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.91.

⁸ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص.32.

3- هامش صافي الربح :

تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية ويتم حسابه بالشكل التالي :

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$$

الفرع الرابع : نسب المديونية

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، ورغم المزايا التي يحققها اللجوء إلى الاستدانة إلا أنّ لديها سلبيات عديدة فزيادة المديونية عن حدها تؤدي إلى احتمال الوقوع في الإفلاس الذي يؤدي بدوره إلى حدوث صراعات بين كل من الملاك والمقرضين و إدارة المؤسسة من جهة أخرى، وتفيد المديونية في الحصول على مزايا ضريبية حيث أنّ الفائدة تقتطع قبل حساب الضريبة كما لها تأثير مباشر على تقلب أسعار الأسهم¹، ومن النسب التي تقيس الرفع مايلي:

1-نسبة القروض إلى حقوق الملكية : وتشمل القروض في هذه النسبة القروض الطويلة و المتوسطة أما حقوق الملكية فتشمل مجموع كل من رأس المال العامل والإحتياطيات و الأرباح المحتجزة . ويدل ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن الاقتراض مقارنة بأموال الملكية وانخفاضها عن الواحد يدل على ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن طريق أموال الملكية، أما إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني تساوي الوزن النسبي لكل من مصادر التمويل بالدين و أموال الملكية. وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2-نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول:

تقيس هذه النسبة النسبة المئوية للأموال التي تم الحصول عليها من المقرضين، ويفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة متوسطة أو معقولة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كلما توفر لهم هامش أمان في حالة إفلاس الشركة وبيع أصولها. في حين إنّ الملاك يفضلون ارتفاع النسبة من أجل زيادة نصيبهم من الربح أو زيادة أموال الملكية، لكن الارتفاع المفرط في النسبة قد تجعل الملاك يلجأون إلى أسلوب المضاربة على أساس أنّه في حالة الربح سيكون غير محدود وفي حالة الخسارة تكون الأضرار محدودة.³

¹ أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص.86.

² حدة بخالد، مرجع سبق ذكره، ص.29.

³ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.72-73.

3-نسب هيكل رأس المال:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل، وكذا مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل وكذا مدى نجاح السياسة التمويلية للمؤسسة في الموازنة بين مصادر التمويل الخارجية والداخلية، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

$$\text{نسبة الديون/الموجودات} = \text{جملة الديون/جملة الموجودات}$$

4- نسبة الاستقلالية المالية : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاستقلال عن دائئها، إذ أنّ الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما ذل ذلك على قدرة المؤسسة على الإقتراض وتسديد الديون وكلما كانت صغيرة دلّ على أنّ المؤسسة مثقلة بالديون ولها صعوبة في الإقتراض حيث يمكن لها أن تقترض ولكن بضمانات مرهقة جدا.²

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص.39.

² نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.104.

خلاصة الفصل الثاني :

وختاما لهذا الفصل نستخلص النقاط التالية :

1. أنّ الوظيفة المالية في المؤسسة هي وظيفة أساسية لا تستطيع أن تمارس المؤسسة أي نشاط بدون الوظيفة المالية؛
2. يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم؛
3. تعتبر القوائم المالية مصدر جيد للتزويد بالمعلومات حول المؤسسة ويمكن استخدام هذه المعلومات للتوصل إلى نتائج أو معلومات أكثر دقة من بياناتها المعروضة وعليه تحتل القوائم المالية دور بليغ في معرفة وضعية المؤسسة؛
4. عرف التحليل المالي عدة تطورات عبر التاريخ من تحليل مالي ساكن إلى وظيفي لينتهي إلى التحليل الديناميكي؛
5. اعتمد التحليل المالي على النسب من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة والمعلومات التي تبنى عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي بالنسب ؛
6. إنّ التغير على مستوى المؤسسة وخصوصا على مستوى ملكيتها سيؤثر حتما على وضعيتها المالية فبفضل التحليل المالي والنسب المالية التي تمّ عرضها سيتمكن معرفة الأثر الذي تؤثر به الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة أثر الخصخصة على الوضعية

المالية للمؤسسة

تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصل السابقين للأسس النظرية للخصخصة وأدوات التحليل المالي باعتبارها أدوات تساعد في تقييم سياسة الخصخصة عن طريق تحليل القوائم المالية والمؤشرات المالية سنتطرق في هذا الفصل إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة باستخدام والاستفادة من الأمور النظرية التي تم عرضها في الفصلين السابقين ووقع اختيارنا على مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة باعتبارها مؤسسة كانت تابعة للقطاع العام ثم تمت خصصتها وستتطرق لذلك كما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي قبل الخصخصة.

المبحث الثالث : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بعد الخصخصة.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي

لعبت مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي دورا كبيرا في إنعاش التنمية الفلاحية والقطاع الفلاحي له دور بليغ في الاقتصاد الوطني حيث عملت على توفير وصيانة العتاد الفلاحي لفلاحي منطقة ورقلة لكن هذه المؤسسة بعدما كانت تابعة للقطاع العام أصبحت تابعة للقطاع الخاص، و سنخصص هذا المبحث للحديث على تعريف المؤسسة، هيكلها التنظيمي وقرار حل هذه المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

أنشأت مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة بعد حل الديوان القومي للعتاد الفلاحي ONAMA بالمدافلة رقم : 76 للمجلس الشعبي الولائي بتاريخ 04 نوفمبر 1986 و القرار الوزاري رقم : 007/87 المنفذة لهذه الدولة.

تضم المؤسسة وحدتين وحدة في ورقلة و وحدة في تقرت، فأما الأولى تتربع على مساحة 68,4.762 م² والثانية تتربع على مساحة 1.952,80 م².

تساهم هذه المؤسسة في تحقيق التنمية الفلاحية لهذه المنطقة، باعتبارها أحد الدعائم أو الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال توفيرها للعتاد الفلاحي وصيانته لفلاحي الجنوب الشرقي، من خلال الأنشطة التي تقوم بها مجتمعة والمتمثل في :

-بيع العتاد الفلاحي : جرارات، صهاريج، قاطرات فلاحية.

-الري الصغير: مضخات غاطسة، محركات مائية.

-البطاريات: بمختلف الأحجام و الأنواع.

-العجلات المطاطية : الفلاحية خاصة.

-قطع الغيار : الخاص بالفلاحة.

-صيانة العتاد الفلاحي : من تصليح للأعطاب أو تثبيت المضخات الغاطسة .

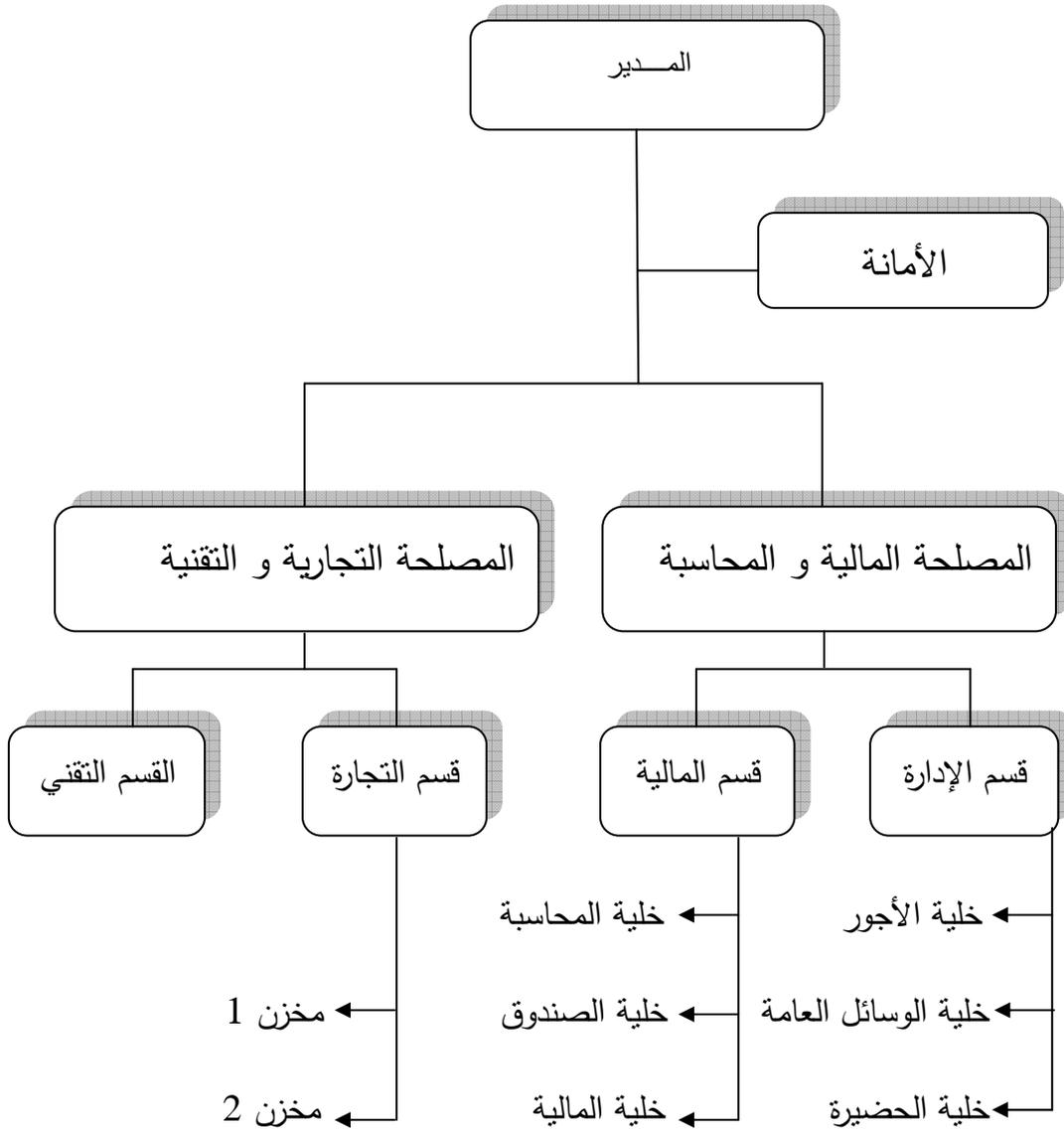
يعمل في المؤسسة بوحديتها حوالي 50 عامل.¹

¹ من وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يمكن عرض مختلف الهياكل و الأقسام التي تحتويها المؤسسة في الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل (3-1) : الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة قبل الخصخصة



المصدر: من وثائق المؤسسة

يمكن توضيح هذه المصالح المعروضة في الشكل أعلاه في الآتي :

1. مصلحة الإدارة و المالية : وتتم هذه المصلحة بكل العمليات الإدارية و المالية وتتكون من قسمين :

1. قسم الإدارة : يضم مصلحة المستخدمين باعتبارها أساس عملية التجارة في المؤسسة وتسهر هذه الإدارة على توجيه وتنظيم العمال ومراقبتهم في ما يتعلق بالتوظيف ومدى التزامهم بتطبيق القوانين ويضم الخلايا التالية :

- خلية الأجور : تهتم هذه الخلية بإعداد كشوفات الأجور، وشهادات العمال وعلاقات العمال مع الهيئات الخارجية؛
- خلية الوسائل العامة: تهتم بصيانة ومراقبة ممتلكات الدولة؛
- خلية الحظيرة : تهتم بالمراقبة وتنظيم الحراسة وسائقي السيارات؛

ب. قسم المالية : يهتم بكل العمليات المالية و المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة ويضم الخلايا التالية :

- خلية المحاسبة: تهتم بمعالجة البيانات المحاسبية وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية وتقوم بإعداد القوائم المحاسبية و التصريحات الجبائية؛
- خلية الصندوق : تهتم بالعمليات المالية المتعلقة بالصندوق وتحصل ديون العملاء النقدية وإعداد التقارير الخاصة بالصندوق؛
- خلية المالية : تقوم بمسك الصكوك ومتابعة ديون الشركة وتمويل الصندوق بالموارد المالية إذا استدعى الأمر ذلك .

2. المصلحة التجارية و التقنية : وتضم ما يلي

1. قسم التجارة : نظرا لكون المؤسسة ذات طابع تجاري فيعتبر هذا القسم أساسيا فيها، حيث تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها إلى مخزنين مخزن خاص بقطع الغيار و البطاريات و العجلات ومخزن خاص بالعتاد الفلاحي و الري.
2. القسم التقني : يقوم بصيانة العتاد الفلاحي المباع ويقوم بتصليح الإعطاب بالنسبة للجرارات ويراقب المضخات الغاطسة.¹

المطلب الثالث: قرار حل المؤسسة

في تاريخ 25 ماي 1996 تم تحويل المؤسسة من مؤسسة عمومية محلية إلى مؤسسة اقتصادية ذات أسهم، وأصبح رأسمالها 00،2.000.000 دج مملوكة للدولة 100% ممثلة في صناديق المساهمة وسائل التجهيز.

وبناء على المداولة التي قامت بها الجمعية العامة الغير عادية للمساهمين تم تحويل القانون الأساسي للمؤسسة من صندوق المساهمة وسائل التجهيز إلى الشركة القابضة الجهوية بسكرة و ذلك حسب عقد استلم بمكتب التوثيق الأستاذ مخلوفي محمد بتاريخ 01 ديسمبر 1997، وبتاريخ 01 فيفري 1998 انعقدت الجمعية العامة غير العادية و أعلنت عن الحل المسبق للمؤسسة ووضعتها تحت التصفية كبدائية للتنازل عنها لصالح الأجراء .

بعد صدور قرار التصفية و تحديد المصفي قام هذا الأخير بعقد اجتماع ضم جميع عمال المؤسسة وأخبرهم رسميا بحل المؤسسة ولهم الخيار في شراء أصول المؤسسة أو الإحالة على صندوق البطالة، كما تم الاحتفاظ ببعضهم في خلية التصفية.

¹ من وثائق المؤسسة.

كانت المؤسسة بوحديتها تحتوي على 50 عامل لكن بعد التصفية تم توزيعهم بالشكل التالي:

- العمال المعنيين بالشراء = 25؛
- العمال الغير معنيين بالشراء = 00،
- العمال المحالين على التقاعد = 01؛
- العمال المحالين على صندوق البطالة = 18؛
- العمال الذين ليس لهم الحق = 06.

تم توزيع العمال المعنيين بالشراء على ثلاثة مؤسسات أجراء جديدة وفق التشريع القانوني المعمول به كل يساهم في رأس مال الشركة بمجموع الحقوق المخولة له COD.

وتحسب المساهمة في رأس المال الشركة الجديدة وفق المعادلة التالية :

$$\text{الأجر السنوي المتوسط} \times 80\% \times \text{معامل الخبرة} = \text{COD}$$

معامل الخبرة: هو عبارة عن معدل يتزايد بنصف نقطة وفق سنوات الخبرة ابتداء من 3.5 سنة¹ وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) : طريقة حساب معامل الخبرة

المعامل	سنوات الخبرة
0	3
0.5	3.5
1	4
1.5	4.5
.	.
.	.
15	18

المصدر: محمد حسان بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص.97.

وعموما أصبحت المؤسسة بعد بيعها للعمال أي بعد حلها (خصوصتها) أصبحت ثلاثة مؤسسات كالتالي :

¹ محمد حسان بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص.95-96.

جدول رقم (3-2) : حالة المؤسسة بعد خصصتها

المؤسسة بعد الخصخصة	المؤسسة الأم
شركة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بتقرت (SOGDIMA)	مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة (EDIMMA)
شركة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب بورقلة (SODIMMAS)	
شركة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي و الري الصغير (SOGDIMA-PH)	

المصدر : محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص.455، بتصرف.

المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل الخصخصة

سنتناول في هذا المبحث الوضعية المالية للمؤسسة قبل خصصتها من خلال قراءة القوائم المالية وتحليلها من أجل معرفة وضعيتها قبل الخصخصة وستتطرق لذلك من خلال التركيز في تحليلنا على : ممتلكات المؤسسة، دراسة التوازن المالي للمؤسسة، والتحليل باستخدام المؤشرات المالية.

المطلب الأول: تحليل ممتلكات المؤسسة

إنّ ممتلكات المؤسسة و المتمثلة في أصولها وخصومها هي شيء ضروري لا تستطيع المؤسسة للانخراط في نشاطها بدونهم، وإنّ تحليلهم أمر في غاية الأهمية لبداية أخذ صورة حول الوضعية المالية للمؤسسة لدى سيتم التطرق لهما في هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل الأصول

نلاحظ من خلال تحليل أصول ميزانية المؤسسة للسنوات الثلاثة (1995، 1996، 1997) أنّ أصول المؤسسة في ارتفاع مستمر حيث قدر إجمالي الأصول سنة 1995 مبلغ 55,174,150.00 دج واستمر في الارتفاع ليبلغ 63,971,590.00 دج سنة 1997، حيث شهد الاستثمارات زيادة كبيرة سنة 1996 ما يقارب النصف مقارنة بالسنة الماضية في حين تقابل هذه الزيادة انخفاض مستمر في قيمة المخزونات إلى ما يقارب النصف مقارنة بالسنة الماضية ، في حين

شهدت قيم الحقوق ارتفاع مستمر وتدرجي، إذن كل من الاستثمارات والحقوق شهدا ارتفاعا و المخزونات شهدت انخفاضاً كبيراً ثم ارتفاع تدرجي.

الفرع الثاني : تحليل الخصوم

إنّ الخصوم تمثل مجموع الموارد المقابلة للأصول المالية و المادية للمؤسسة، وتتضمن كل من الأموال الخاصة والديون حيث شهدت المؤسسة ارتفاع مستمر وتدرجي في قيمة الخصوم من سنة 1995 إلى غاية 1997، حيث حققت سنة 1995 مقدار 55,174,150.00 دج ثم استمرت في الارتفاع تدرجياً لتبلغ سنة 1997 مقدار 63,971,590.00 ، وكان سبب هذا الارتفاع زيادة كبيرة في الأموال الخاصة سنة 1996 مقارنة بسنة 1995 حيث في سنة 1996 خصصت مبالغ للخسائر و التكاليف مقارنة بالسنة الماضية التي انعدمت فيها بالإضافة إلى ارتفاع فارق إعادة التقدير، ثم شهدت الأموال الخاصة انخفاض طفيف سنة 1997 مقارنة بالسنة الماضية حيث انخفضت بنسبة كبيرة أكثر من النصف قيمة الأموال الجماعية و كذلك الإحتياجات كان لهذا التغيير تأثير على انخفاض قيمة الأموال الخاصة. لكن هذا الانخفاض قابله انخفاض تدرجي في الديون سنة 1996 ثم ارتفع بنسبة كبيرة سنة 1997 بسبب الارتفاع الكبير جدا في حسابات الأصول الدائنة، ديون الاستثمارات، و ديون المخزونات.

المطلب الثاني : تحليل التوازن المالي

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة فإنه يتم التركيز في هذه الدراسة على المتغيرات الثلاثة التالية :

-رأس المال العامل؛

-الاحتياج في رأس المال العامل؛

-الخزينة.

بحيث كما ذكر سابقا في الجانب النظري يجب أن يكون رأس المال العامل موجب و أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي مما يجعل الخزينة موجبة وهي شروط التوازن المالي في المؤسسة.

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية

الجدول رقم (3-3) : الميزانية الوظيفية للمؤسسة قبل الخصخصة

الوحدة: دج

البيان	1995	1996	1997
الموارد المستقرة	27,780,316.84	46,518,949.00	42,443,158.42
الاستخدامات المستقرة	18,673,098.84	37,295,253.00	42,832,145.42
رأس المال العامل FR	9,107,218.00	9,223,696.00	-388,987.00
استخدامات داخل الاستغلال	45,388,079.00	38,133,067.00	35,640,752.00
موارد داخل الاستغلال	31,330,195.00	22,311,820.00	29,692,981.00
الاحتياج في رأس مال العامل داخل الاستغلال BFR EXP	14,057,884.00	15,821,247.00	5,947,771.00
استخدامات خارج الاستغلال	525,000.00	525,000.00	1,525,000.00
موارد خارج الاستغلال	1,428,487.00	1,332,307.00	6,655,091.00
الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال BFR H/EXP	-903,487.00	-807,307.00	-5,130,091.00
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR	13,154,397.00	15,013,940.00	817,680.00
استخدامات الخزينة	2,512,100.00	2,357,532.00	4,763,184.00
موارد الخزينة	6,559,279.00	8,147,776.00	5,969,851.00
الخزينة TNG	-4,047,179.00	-5,790,244.00	-1,206,667.00

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: تحليل رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا في تقييم التوازن المالي في المؤسسة و يحسب بالفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة كما هو موضح في الميزانية أعلاه، ومن خلال قراءتنا لهذه الميزانية نلاحظ أنّ المؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب ويشهد ارتفاع مستمر في سنة 1995 وسنة 1996 على التوالي، وهذا يعني أنّ الموارد المستقرة استطاعت تمويل الاستخدامات المستقرة و حققت هامش يتمثل في رأس المال العامل، بمعنى أكثر دقة أنّ المؤسسة في هاتين السنتين حققت إحدى شروط التوازن المالي (رأس المال العامل موجب). لكن في السنة الموالية سنة 1997 عرفت المؤسسة انخفاض في رأس المال العامل وبالسالب أي لم تحقق الشرط الأول من شروط التوازن المالي حيث بلغ مقدار العجز فيه ما قيمته 388,987.00 دج أي أنّ الموارد الدائمة لم تستطع تمويل كل الإستخدامات المستقرة فمولت جزء منها فقط وهذا ما جعلها تكون سالبة، ومن خلال هذا فإنّ المؤسسة في العامين الأولين من الدراسة كانت وضعيتها فيما يتعلق برأس المال العامل عموما جيدة وفي تحسن، لكن في سنة 1997 حدث تدهور في وضعيتها فيما يتعلق برأس المال العامل كما تظهره الميزانية الوظيفية أعلاه.

الفرع الثاني: تحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ثاني أهم المؤشرات الأساسية في تقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، وهو عبارة عن مجموع الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لهذا سأبدأ التحليل أولاً انطلاقاً منهما ثم أقوم بتحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

أولاً : تحليل الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال

ينشأ هذا عن عمليات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة، بحيث يجب أن تغطي أو تمويل موارد هذه الدورة استخداماتها بحيث موارد هذه الدورة (دورة الاستغلال) هي قصيرة الأجل، إذا استطاعت أن تمويل سينتج للمؤسسة مورد وإن لم تستطع فإنه ينتج احتياج في رأس المال العامل داخل للاستغلال.

من خلال الميزانية الوظيفية للمؤسسة ألاحظ أنّ الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال ارتفع في السنتين الأولى و استمر الارتفاع في السنة الثانية من الدراسة بمعنى أنّ موارد الدورة لم تستطع أن تمويل استخداماتها في السنة الأولى و الثانية وفي السنة الثانية انخفضت استخدامات الاستغلال بنسبة صغيرة مقارنة بمقدار انخفاض في موارد الاستغلال مما جعل الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال يزيد، لكن في سنة 1997 انخفض الاحتياج في رأس المال العامل و أصبح سالبا بمعنى أصبح مورد لدورة الاستغلال وليس احتياج كما في سنوات الدراسة السابقة أي خلال هذه السنة استطاعت المؤسسة أن تمويل موارد دورة الاستغلال استخداماتها.

ثانياً : احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

ينتج هذا الاحتياج عن العمليات الاستثنائية خارج دورة الاستغلال وبحسب عن طريق الفرق بين الاستخدامات والموارد خارج دورة الاستغلال وحققت في كل سنوات الدراسة مورداً وليس احتياجاً إلا أنّ هذا المورد انطلاقاً من السنة الأولى من الدراسة عرف انخفاضاً مستمر وهذا ما تظهره الميزانية الوظيفية حيث بدأت الديون خارج الاستغلال في الانخفاض تدريجياً في السنة الأولى و الثانية من الدراسة و بقيت الاستخدامات على حالها، إلا أنّ في السنة الأخيرة من الدراسة ارتفعت الاستخدامات بنسبة كبيرة لكن كذلك ارتفعت موارد خارج الاستغلال واستطاعت تمويل هذه الاستخدامات مما جعلها تحافظ على كونه مورد وليس احتياج، وعموماً يمكن القول حول وضعية المؤسسة فيما يخص الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال أنّ وضعيتها جيدة.

ثالثاً : الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

كما ذكرت أعلاه أنّ هذا الاحتياج هو إجمالي الاحتياج السابقين، حيث خلال السنوات الدراسة الثلاثة حققت المؤسسة احتياج في رأس المال العامل الإجمالي لكون أنّ الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال خلال سنوات الدراسة كان أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، وشهد ارتفاع مستمر انطلاقاً من السنة الأولى إلى السنة الثانية لكن في السنة الأخيرة شهد انخفاض كبير .

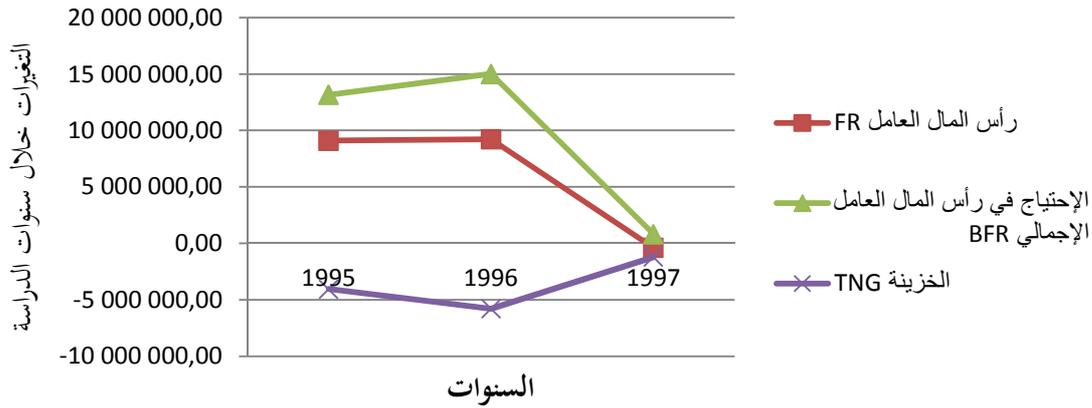
وعموماً وضعية المؤسسة غير جيدة فيما يتعلق بالاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي لكنها في تحسن نحو الأفضل و هذا ما أثبتته الانخفاض الكبير في السنة الأخيرة من الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل خزينة المؤسسة

تمثل الخزينة مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، وعليه من خلال الميزانية الوظيفية أعلاه نلاحظ أنّ خزينة المؤسسة كانت أقل من الصفر خلال سنوات الدراسة الثلاثة بمعنى أدق أنّ المؤسسة كانت تعاني من عجز مالي، حيث نلاحظ في سنة 1995 كانت قيمة العجز تقدر بـ 4,047,179,00 دج ثم ارتفعت قيمة العجز في السنة الموالية أكثر لتصبح 5,790,244.00 دج لكن في سنة 1997 شوهد انخفاض كبير في قيمة العجز حيث وصلت قيمة العجز إلى 1,206,667.00 دج وهذا راجع إلى أنّ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كان أكبر من رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة مما جعل المؤسسة تحقق عجزا خلال سنوات الدراسة .

ويمكننا إعطاء صورة أكثر وضوحا من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل (3-2) : تغير مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة قبل الخصخصة خلال الفترة (1997-1995)



المصدر: من اعداد الباحث

وعموما حققت المؤسسة خلال السنتين الأولى و الثانية الشرط الأول للتوازن المالي أما باقي شروط التوازن لم تحققها، ووضعتها المالية فيما يتعلق بالخبزينة غير جيدة و لكنها في تحسن حيث كان في السنة الأخيرة عجز على مستوى الخزينة لكن أقل بكثير من العجزات المحققة في السنوات السابقة من الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام المؤشرات المالية

انطلاقا من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية يمكن استخراج العديد من العناصر المهمة و التي من خلالها أقوم بحساب النسب من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الأول : التحليل باستخدام مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير

نظرا لأهمية هذه المؤشرات ودورها في تقييم وضعية المؤسسة من خلال حسابها ومعرفة تطورها خلال سنوات الدراسة سنقوم بحسابها بناء على المعطيات المتوفرة حتى يتسنى في الأخير أخذ صورة على وضعية المؤسسة فيما يتعلق بحسابات التسيير، وعموما الطريقة أو القوانين التي يمكن حساب بها هذه المؤشرات يوجزها الجدول التالي :

جدول رقم (3-4) : مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للمؤسسة قبل الخصخصة خلال (1995-1997)

الرقم	المؤشرات	طريقة حسابها	1995	1996	1997	المتوسط
R1	معدل نمو رقم الأعمال	CA _n -CA _{n-1} /CA _{n-1}	/	-23%	-9%	-16%
R2	معدل نمو القيمة المضافة	VA _n -VA _{n-1} /VA _{n-1}	/	-31%	-32%	-32%
R3	معدل القيمة المضافة	VA/CA	18%	16%	12%	15%
R4	معدل الاستثمارات المادية	القيمة المضافة/الاستثمارات المادية	85%	29%	17%	44%
R5	معدل الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	1%	-5%	-13%	-5%
R6	معدل نتيجة الإستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	1%	-5%	-10%	-5%
R7	معدل المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة	6%	2%	0%	3%
R8	معدل الإهلاكات والوونات	الإهلاكات والوونات / القيمة المضافة	17%	36%	56%	37%
R9	معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	الفائض الإجمالي للإستغلال / القيمة المضافة	30%	5%	-27%	3%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للمؤسسة

إذن من خلال كل هذا سنقوم بتحليل كل النسب كل على حدا.

أولا : مؤشرات الديناميكية (معدل نمو رقم الأعمال، معدل نمو القيمة المضافة، معدل القيمة المضافة)

-تحليل معدل نمو رقم الأعمال:

نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة خلال سنوات الدراسة يشهد تراجع مستمر فقد انخفض في سنة 1996 إلى 23% ثم استمر الانخفاض لكن بنسبة أقل من السنة الماضية حيث تراجع إلى 9%، ومن خلال حساب متوسط تراجع نمو رقم الأعمال خلال سنوات الدراسة الثلاثة يتضح أن التراجع قدر بنسبة 16%، مما يدل على أن وضعية المؤسسة رغم أنها خفضت التراجع في رقم الأعمال بنسبة كبيرة في السنة الأخيرة من الدراسة وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الإنتاج في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى لدى من الضروري أن تنتبه المؤسسة إليه وتعمل على تحسينه وتعمل كذلك على تحسين السياسة التسويقية للمؤسسة.

-تحليل نمو القيمة المضافة :

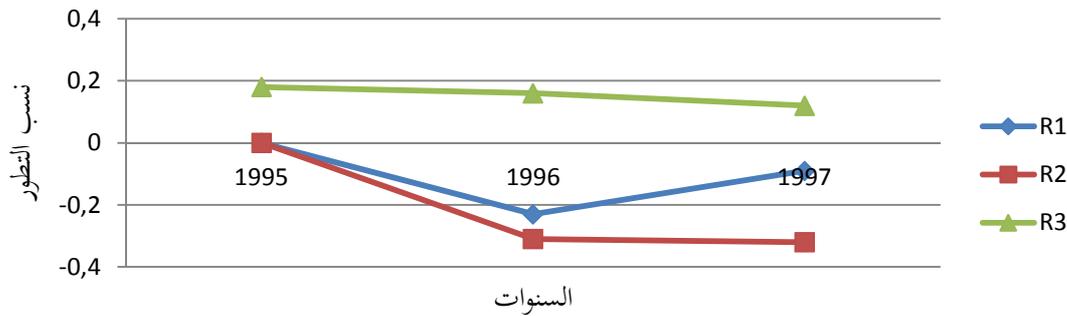
تعتبر القيمة المضافة عن القيمة التي أضافتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، حيث نلاحظ أنّ المؤسسة حققت و شهدت انخفاض شديد ومستمر في القيمة المضافة خلال سنوات الدراسة ففي سنة 1996 حققت انخفاض فيها بنسبة 31% واستمر هذا الانخفاض ليصل سنة 1997 إلى 32% وهذا نظرا لأنه في سنة 1996 عرفت المؤسسة انخفاض شديد على مستوى الهامش الإجمالي وكذلك كان انخفاض على مستوى أداء الخدمات في حين يتعلق بالمواد الأولية المستهلكة و الخدمات كان هناك انخفاض طفيف على مستواهما إذن يرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الشديد للقيمة المضافة للهامش الإجمالي كسبب رئيسي وكذلك لأداء الخدمات ولكن تأثيره ليس كالهامش الإجمالي، كما نلاحظ أنّ الانخفاض استمر سنة 1997 بسبب زيادة الانخفاض على مستوى الهامش التجاري إلا أنّ أداء الخدمات ارتفع مقارنة بالسنة الماضية و زادت المؤسسة في هذه السنة من استهلاك المواد الأولية و الخدمات كل هذا أدى إلى الانخفاض المستمر و التدريجي على مستوى القيمة المضافة و من خلال حساب متوسط القيمة المضافة لسنوات الدراسة الثلاثة نلاحظ أنّ المؤسسة تشهد انخفاض بنسبة 32% ، وعليه من خلال كل هذا نلاحظ أنّ المؤسسة يجب أن تنتبه إلى انخفاض هذه القيمة الإضافية التي تضيفها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي.

-تحليل معدل القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل القيمة المضافة ينخفض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث ابتداء من سنة 1995 الذي حقق فيها 18% استمر في الانخفاض حتى حقق في سنة 1997 نسبة 12% مما يدل على تراجع فعالية أو جدوى رقم الأعمال في خلق القيمة المضافة للمؤسسة.

ويمكننا إعطاء صورة أكثر وضوحا من خلال الشكل التالي

الشكل (3-3): تطور مؤشرات الدينامكية للمؤسسة قبل الخصخصة خلال الفترة (1997-1995)



المصدر من إعداد الباحثة

وعموما من خلال الشكل و التحليل السابق أعلاه يمكن القول أنّ هناك ضعف في الأداء بالنسبة للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة من الدراسة.

ثانيا : مؤشرات نتائج النشاط (معدل الربح الصافي، معدل نتيجة الاستغلال)

-معدل الربح الصافي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الربح الصافي حقق تراجع كبير خلال سنوات الدراسة حيث في العام الأول حقق ربح نسبته 1% وهي نسبة ضعيفة جدا مما يدل على ضعف فعالية رقم الأعمال في تحقيق الربح الصافي في المؤسسة، واستمر معدل الربح الصافي في الانخفاض خلال السنوات الثانية و الثالثة بمقدار (5-%) و (13-%) على الترتيب، مما يدل على أنّ رقم الأعمال لا يساهم في تحقيق الربح الصافي بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال وعلى المؤسسة اتخاذ القرار المناسب من أجل جعل رقم الأعمال يساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الربح الصافي للمؤسسة.

-تحليل معدل نتيجة الاستغلال

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أنّ مساهمة رقم الأعمال في نتيجة الاستغلال ضعيفة و في تدهور وانخفاض مستمر خلال السنوات الثلاثة للدراسة بحيث ألاحظ أنّ في العام الأول تكاد تكون شبه منعدمة ثم تستمر في الانخفاض أكثر فأكثر لتصل في سنة 1997 إلى (-10%)، وكان السبب في ذلك التراجع في رقم الأعمال أدى إلى التراجع في نتيجة الاستغلال، ولكن رغم أنه في السنة الأخيرة من الدراسة حاولت المؤسسة أن تخفض من نسبة التدهور في رقم الأعمال إلا أنّ التدهور في نتيجة الاستغلال استمر مما يدل على أنّ المؤسسة لديها مشكل في ارتفاع التكاليف خارج الاستغلال وجب عليها أن تتبع إستراتيجية جيدة وفعالة حتى تخفض من هذه التكاليف.

ثالثا: بالنسبة لمؤشرات توزيع القيمة المضافة (معدل المصاريف المالية، معدل الإهلاكات والمؤونات، معدل

الإستثمارات المادية، معدل الفائض الإجمالي للإستغلال)

-تحليل معدل المصاريف المالية

يعبر هذا المعدل على حجم المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة لتحقيق القيمة المضافة حيث نلاحظ أنّ معدل المصاريف المالية يتناقص من سنة إلى أخرى لينعدم في آخر سنة و هذا خلال سنوات الدراسة الثلاثة، بمعنى أنّ المصاريف المالية تمتص نسبة قليلة من القيمة المضافة وفي السنة الأخيرة لا تمتص من القيمة المضافة وهذا يدل على أنّ المؤسسة تتحمل نسبة ضعيف جدا من المصاريف المالية اتجاه قيمتها المضافة.

-تحليل معدل الإهلاكات و المؤونات

نلاحظ أنّ معدل الإهلاكات و المؤونات يتزايد من سنة إلى أخرى خلال السنوات الثلاثة من الدراسة، حيث قدر في السنة الأولى ب 17% ثم استمر في الارتفاع تدريجيا ليبلغ سنة 1997 نسبة 56%، وهذا يدل على أنّ نسبة امتصاص الإهلاكات و المؤونات من القيمة المضافة تتزايد من سنة إلى أخرى نتيجة للزيادة التي شهدتها الاستثمارات المادية خلال سنوات الدراسة وهذا دليل على قدم الاستثمارات التي تمتلكها المؤسسة واعتمادها على العنصر البشري أكثر من الآلات حيث يلاحظ في جدول حسابات النتائج للمؤسسة بأنّ مصاريف العمال كبير جدا مقارنة بمصاريف الإهلاك.

-تحليل معدل الاستثمارات المادية

نلاحظ أنّ خلال سنوات الدراسة الثلاثة كان هناك انخفاض شديد في هذا المعدل حيث بعدما قدر ب 85% خلال السنة الأولى شهد انخفاض شديد ليبلغ 17% في آخر سنة من الدراسة وهذا يدل على عدم جدوى الاستثمارات في خلق القيمة

المضافة حيث ألاحظ أنّ الاستثمارات المادية تزيد بنسبة كبيرة خلال سنوات الدراسة في حين أنّ القيمة المضافة تنخفض بنسبة أقل من الارتفاع في الاستثمارات المادية بسبب قدم هذه الاستثمارات وانخفاض كفاءة استخدام هذه الاستثمارات في خلق القيمة المضافة.

-تحليل معدل الفائض الإجمالي للاستغلال

يعبر هذا المعدل عن مدى تحقيق فائض في القيمة المضافة بعد استبعاد كل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، حيث نلاحظ أنّ معدل الفائض الإجمالي للاستغلال يشهد تراجع خلال فترات الدراسة حيث وصل مستوى التراجع في السنة الأخيرة من الدراسة إلى (%-27) وهذا بسبب أنّ مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تشكل نسبة كبيرة من القيمة المضافة ممّا يدل على ضعف كفاءة المؤسسة في التحكم في تكاليف الاستغلال.

الفرع الثاني : التحليل باستخدام مؤشرات الربحية

سنحاول تقييم وضعية المؤسسة باستخدام مؤشرات الربحية وسأركز على المؤشرات الخمسة المذكورة في الجدول لمعرفة وضعية المؤسسة و الجدول التالي يبين طريقة الحساب المعتمدة للتحليل و أهم مؤشرات الربحية تتمثل في الآتي :

الجدول (3-5) : مؤشرات الأداء المتعلقة بالربحية للمؤسسة قبل الخصخصة خلال (1995-1997)

المؤشرات	طريقة حسابها	1995	1996	1997	المتوسط
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية / الموارد الخاصة	6%	-15%	-56%	-22%
معدل العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	2%	-6%	-12%	-5%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	النتيجة الصافية / الموارد المستقرة	4%	-7%	-18%	-7%
القدرة على التسديد	القدرة على التمويل الذاتي/المديونية الإجمالية	51%	92%	60%	68%
معدل الفائدة الظاهر	المصاريف المالية/المديونية الإجمالية	2.30%	0.70%	0.04%	1.01%
حصة المصاريف المالية من نتيجة الاقتصادية الإجمالية.	المصاريف المالية/النتيجة الاقتصادية الإجمالية	19%	45%	-1%	21%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للمؤسسة

أولا : تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

يهتم المستثمرين كثيراً بهذا المعدل ويبحثون دائماً على معدلات مرتفعة من خلال الاستثمار في الأنشطة التي تحقق لهم ذلك وينبغي أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل الفائدة الممنوح من طرف البنوك، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على حقوق الملكية شهد تراجع كبير في العام الثاني و الثالث من الدراسة حيث أنه في العام الأول رغم أنّ الموارد الخاصة ساهمت في تحقيق ربح في النتيجة الصافية بمقدار 6% إلا أنّ هذه النسبة ضعيفة جداً مما يدل على عدم كفاءة استغلال الموارد الخاصة من طرف الإدارة و أنّ ربحية المستثمرين ضعيفة في حين في العام الثاني و الثالث أدى عدم كفاءة استغلال الموارد الخاصة إلى تحقيق خسائر على مستوى النتيجة الصافية بمقدار 15% في العام الثاني و 56% وكذلك الخسائر المحققة خلال سنوات الدراسة كان لها دور كبير في انخفاض هذا المعدل.

ثانياً: تحليل معدل العائد على الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على الأصول في العام الأول قدر بـ 2% مما يدل على أنّ الأصول تؤدي إلى تحقيق ربح بمقدار 2% في النتيجة الصافية وهذا يدل على عدم كفاءة القرارات التشغيلية لاستخدام الأصول أحسن استغلال لتحقيق نتائج أحسن ولكن في العام الثاني والثالث أصبحت الأصول تعمل على تحقيق خسائر على النتيجة الصافية و هذه الخسائر في تزايد ففي العام الثاني 6% وفي العام الثالث 12% مما يتطلب من المؤسسة ضرورة إعادة النظر في الأصول و القرارات المتخذة بشأنها لأنها كما يلاحظ في الجدول في تدهور مستمر.

ثالثاً: تحليل معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل

نلاحظ تراجع معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث حقق في السنة الأولى 4% ثم استمر في التراجع ليصل إلى (-7%) ثم تراجع أكثر في السنة الأخيرة من الدراسة ليصل إلى (-18%)، وهذا نتيجة لتراجع النتيجة الصافية خلال سنوات الدراسة و ارتفاع الموارد المستقرة من جهة أخرى طيلة سنوات الدراسة. بمعنى أنّ المؤسسة لديها مشكلة في السياسة التمويلية طويلة الأجل.

رابعاً: تحليل القدرة على التسديد

تعبّر هذه النسبة على مقدرة المؤسسة على توليد تمويل ذاتي مقارنة بالمديونية الإجمالية وكلما كان أكبر كلما دل على قدرة المؤسسة على تحقيق فائض، في حين انخفاضها يدل على عدم قدرتها على تحقيق فائض حيث نلاحظ أنّ معدل القدرة على التسديد في السنة الأولى و الثانية في تحسن بمعنى أنّ المؤسسة قادرة على تمويل ديونها اعتماداً على أموالها الذاتية في حين في السنة الأخيرة من الدراسة تراجع إلى 60% أي أنّ المؤسسة قادرة على تمويل ديونها ولكن انخفضت قدرتها على تمويل الذاتي بسبب الخسائر المحققة وارتفاع المديونية الإجمالية مقارنة بالسنوات السابقة من الدراسة.

خامساً: تحليل معدل الفائدة الظاهر

نلاحظ تراجع مستمر وشديد في معدل الفائدة الظاهرة خلال سنوات الدراسة بمعنى أنّ المصاريف المالية تقل نسبتها من إجمالي الديون من سنة إلى أخرى.

سادساً: تحليل حصة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية الإجمالية

نلاحظ خلال السنة الثانية من الدراسة كان هناك ارتفاع في حصة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية ، نتيجة لانخفاض كل من النتيجة الاقتصادية و المصاريف المالية إلا أنّ الانخفاض في النتيجة الاقتصادية كان أكثر من الانخفاض في المصاريف المالية ثم في السنة الأخيرة من الدراسة انخفضت هذه الحصة بنسبة كبيرة بسبب زيادة الانخفاض في المصاريف المالية بنسبة كبيرة وكذلك التراجع الشديد في النتيجة الاقتصادية الإجمالية.

الفرع الثالث: تحليل مؤشرات أداء عناصر الاستغلال

يعتبر تحليل عناصر الاستغلال أمر مهم لتقييم أداء و وضعية المؤسسة و سأحاول التركيز على سبعة مؤشرات أساسية يظهرها الجدول التالي مع توضيح الطريقة المعتمد عليها في حساب هذه النسب.

الجدول رقم (3-6) : مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للمؤسسة قبل الخصخصة خلال (1995-1997)

المؤشرات	طريقة حسابها	1995	1996	1997	المتوسط
معدل دوران الأصول	المبيعات / مجموع الأصول	156.79%	117.28%	94.86%	122.98%
معدل دوران الأموال الخاصة	المبيعات / الموارد الخاصة	545.58%	306.07%	438.09%	429.91%
مدة دوران العملاء	الإنتاج المبرمج لأداء الأجال/الإنتاج	89	123	117	110
مدة دوران الموردين	ديون تجارية/المشتريات بالرسم	/	40	32	36
مدة دوران مخزون المواد الأولية	مخزون المواد الأولية/مشتريات مواد أولية	/	0	369	184
مدة دوران مخزون البضاعة	مخزون البضاعة/مشتريات البضاعة	/	80	94	87
أهمية BFR	BFR / الإنتاج	665%	447%	7510%	2873.94%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	رقم الأعمال / المخزونات	26%	21%	24%	23.37%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على القوائم المالية للمؤسسة

أولا: تحليل معدل دوران الأصول

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور معدل دوران الأصول خلال السنوات الثلاثة ، حيث شهد تراجع ففي سنة الأولى كان يقدر هذا المعدل بـ 156.79% ليستمر في التراجع حتى يصل في الأخير إلى 94.86% بسبب تراجع المبيعات خلال سنوات الدراسة وارتفاع الأصول مما يدل على عدم كفاءة إدارة الأصول في خلق المبيعات وزيادتها.

ثانيا: تحليل معدل دوران الأموال الخاصة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل دوران الأموال الخاصة يشهد تراجع خلال سنوات الدراسة حيث انطلقا من سنة 1995 قدر بـ 545.58% ، واستمر في الانخفاض في السنة الثانية ثم ارتفع قليلا في السنة الأخيرة من الدراسة ليبلغ 438.09% وهذا بسبب زيادة الموارد الخاصة في العام الثاني وانخفاض في مبيعات المؤسسة، ولكن في العام الأخير استمر الانخفاض في المبيعات و شهدت الموارد الخاصة هي كذلك انخفاض شديد، مما يدل على عدم كفاءة الموارد الخاصة أو عدم استغلالها استغلال أمثل لرفع وزيادة مبيعات المؤسسة.

ثالثا : تحليل مدة دوران العملاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران العملاء تشهد ارتفاع في السنة الثانية من الدراسة مقارنة بالسنة الأولى وهذا نظرا لانخفاض الشديد في رقم الأعمال وزيادة في حقوق الزبائن، ثم انخفضت قليلا مدة دوران العملاء في العام الأخير من الدراسة بسبب الانخفاض في رقم الأعمال و الانخفاض في حقوق الزبائن، وهذا ما أدى إلى تحقيق أضرار سلبية على خزينة المؤسسة ولا يمكن القول أنّ هذا المعدل جيد أو غير جيد لأنّ هذا المعدل يعبر عن الآجال الذي يسدد فيها العملاء للمؤسسة مستحقاتها وبطبيعة الحال المؤسسة تتعامل مع موردين من أجل تسديد ديونها فإذا كانت آجال العملاء أقل من آجال الموردين فهذا جيد والعكس صحيح.

رابعا: تحليل مدة دوران الموردين

نلاحظ انخفاض مدة دوران الموردين ابتداء من العام الأول إلى العام الثاني وهذا بسبب الانخفاض في الديون التجارية والانخفاض الشديد الذي كان على مستوى المشتريات بالرسم ولكن نلاحظ أنّ مدة دوران الموردين أقل من مدة دوران العملاء وهذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة بحيث أنّ المؤسسة تسدد ديونها ثم بعد فترة طويلة جدا تقبض مستحقاتها مما ينبغي على المؤسسة أن تقلص من الآجال الممنوحة للعملاء بما يتناسب مع آجال الموردين أو تتفاوض مع الموردين وتحاول الضغط عليهم من أجل تمديد الآجال.

خامسا : تحليل مدة دوران مخزون المواد الأولية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ مدة دوران المخزون من المواد الأولية في ارتفاع مستمر ، حيث يظهر أنّ المدة منعدمة في السنة الثانية لكون أنّ المؤسسة لم تخزن المواد الأولية في هذا العام ويمكن القول عموما أنّ المؤسسة كل مشترياتها من المواد الأولية استغلتها ، في حين في السنة الأخيرة من الدراسة ألاحظ ارتفاع المدة ارتفاع كبير حيث وصلت إلى 369 يوم وهذا بسبب أنّه تقريبا كل مشترياتها من المواد الأولية قامت بتخزينها ولم تستعملها وتعتبر هذه المدة دليل على بطئ دوران المواد الأولية مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير مخزونها ويجب على المؤسسة أن تعمل أو تتخذ إجراءات مناسبة لتمكين من إدارة مخزونها .

سادسا: تحليل مدة دوران مخزون البضاعة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ مدة دوران مخزون البضاعة في ارتفاع مستمر، حيث يظهر أنّ في العام الثاني من الدراسة كانت المدة 80 يوم ثم استمرت في الارتفاع في العام الأخير من الدراسة حيث وصلت إلى 90 يوم وهذا بسبب انخفاض مشتريات البضاعة من طرف المؤسسة بنسبة أكبر من انخفاض مخزونات المؤسسة من البضائع مما جعل المدة ترتفع، وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة مخزونها.

سابعاً: تحليل أهمية الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أهمية BFR في السنة الأولى و الثانية تنخفض أهميته حيث انخفضت في العام الثاني إلى 447% وهذا بسبب ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل في هذه السنة وانخفاض الإنتاج ، وهذا يدل على عدم تحكم المؤسسة في تسيير عناصر الاستغلال المولدة للاحتياج في رأس المال العامل أي تأخر في الاحتياج في رأس المال العامل بالنسبة للإنتاج، في حين في السنة الأخيرة نلاحظ ارتفاع بنسبة كبيرة أي ارتفاع أهمية BFR وهذا بسبب الانخفاض الكبير في BFR أي تحكم المؤسسة في عناصر الاستغلال.

ثامناً : تحليل نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات عرّفت انخفاضاً في السنة الثانية من الدراسة مقارنة بالسنة الأولى وهذا بسبب الانخفاض في المخزونات حيث أنه مدة دوران المخزونات كانت بطيئة جداً مما تسبب في انخفاض دوران رقم الأعمال في هذه السنة، و شهدت هذه النسبة ارتفاعاً نسبياً في السنة الموالية نظراً لارتفاع المخزونات في هذه السنة وعموماً مدة دوران المخزون خلال سنوات الدراسة بطيء جداً.

الفرع الخامس: تحليل مؤشرات أداء هيكل رأس المال

تعتبر مؤشرات هيكل رأس المال من المؤشرات المهمة الواجب استخدامها في تقييم وضعية المؤسسة وسأحاول التطرق لأربعة مؤشرات أساسية لتقييم أداء الهيكل المالي للمؤسسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7) : مؤشرات أداء هيكل رأس المال للمؤسسة قبل الخصخصة خلال (1995-1997)

المؤشرات	طريقة حسابها	1995	1996	1997	المتوسط
نسبة قابلية التسديد	المديونية الإجمالية / مجموع الأصول	71%	56%	66%	64%
نسبة الإستقلالية المالية	المديونية الإجمالية / الموارد الخاصة	248%	146%	306%	233%
نسبة الرافعة المالية	مجموع الأصول/ الموارد الخاصة	348%	261%	462%	357%
نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	الديون الطويلة والمتوسطة/ المديونية الإجمالية	4%	4%	16%	8%
نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	الديون القصيرة/ المديونية الإجمالية	96%	96%	84%	92%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

أولاً: تحليل نسبة قابلية التسديد

نلاحظ أنّ نسبة قابلية التسديد في السنة الثانية من الدراسة شهدت تراجع و انخفاض كبير مقارنة بالسنة الماضية حيث كانت تقدر في العام الأول ب 71% ثم انخفضت لتصبح 56% بسبب زيادة الأصول وانخفاض المديونية الخارجية وهذا يدل على أنّ المؤسسة قللت من المخاطر التمويلية ومخاطر عدم السداد و أنها عن طريق الأموال الخاصة خصصت أموال أكثر لتمويل أصولها وقللت من اللجوء إلى الاستدانة ، ولكن في العام الأخير ارتفعت هذه النسبة من جديد ولكن أقل من النسبة الأولى من السنوات المدروسة وهذا نظرا لارتفاع إجمالي الأصول من جهة و انخفاض شديد في المديونية الإجمالية ممّا يدل على زيادة مخطر الوفاء أو السداد مقارنة بالسنة الماضية.

ثانيا : نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ تدبب في نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة حيث نلاحظ أنّ النسبة ترتفع في العام الأول وتنخفض في العام الثاني ثم تعود إلى الارتفاع أكثر من النسبة الأولى من الدراسة، ويعود هذا إلى الارتفاع في الموارد الخاصة ممّا يدل على أنّ المؤسسة قللت من مخاطرها التمويلية مقارنة بالسنة الماضية ولديها سيولة أكبر ممّا يعني بطبيعة الحال الانخفاض في الأرباح، في حين يعود الارتفاع الشديد في السنة الثالثة من الدراسة إلى الانخفاض الشديد في الموارد الخاصة والارتفاع الشديد في المديونية الخارجية مقارنة بالسنوات السابقة ممّا يدل على اعتماد المؤسسة أكثر على أموال الغير في تمويل أصولها مقارنة بالاعتماد على الأموال الخاصة ممّا يؤدي إلى زيادة المخاطر التمويلية مقارنة بالسنة السابقة ولكنها في كل سنوات الدراسة تتجاوز النسبة النموذجية وهذا دليل على استقلاليتها المالية.

ثالثا : تحليل نسبة الرافعة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تدبب في نسبة الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث شهدت ارتفاع في العام الأول ثم انخفضت في العام الثاني لتعود إلى الارتفاع أكثر من العام الأول في العام الثالث، ويعود الانخفاض في العام الثاني إلى ارتفاع الموارد الخاصة ممّا يدل على زيادة الاعتماد على الموارد الخاصة في تمويل الأصول و انخفاض المخاطر التمويلية، ويعود الارتفاع في العام الثالث إلى انخفاض الموارد الخاصة وارتفاع الأصول ممّا يدل على الاعتماد أكثر على أموال الغير مقارنة بالموارد الخاصة وهذا ما يعني ارتفاع المخاطر التمويلية وبالتالي وضعية المؤسسة غير جيدة.

رابعا : نسبة الديون الطويلة و المتوسطة إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الديون الطويلة و المتوسطة إلى المديونية الإجمالية كانت منخفضة وشهدت استقرار عند 4% خلال السنة الأولى و الثانية من الدراسة ممّا يعني أنّ المؤسسة تعتمد بنسبة قليلة في تمويل أصولها على الديون الطويلة والمتوسطة، ثمّ عرفت ارتفاع خلال السنة الأخيرة أي وصلت إلى 16%، ويفسر الارتفاع إلى زيادة الاعتماد على الديون الطويلة و المتوسطة في تمويل أصولها في هذه السنة.

خامسا : تحليل نسبة الديون القصيرة إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الديون القصيرة إلى المديونية الإجمالية كانت مرتفعة وشهدت استقرار خلال العامين الأول و الثاني من سنوات الدراسة وهذا يعني أنّ المؤسسة في هذين العامين اعتمدت بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في

تمويل أصولها، ثم في العام الأخير ألاحظ أنّ النسبة قلت ووصلت إلى 84% مما يدل على أنّ المؤسسة قللت مقارنة بالسنة الماضية من الاعتماد على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها.

الفرع الخامس: تحليل مؤشرات السيولة

تعتبر مؤشرات السيولة من بين أهم المؤشرات الأساسية في تقييم سيولة المؤسسة وسنحاول الاعتماد على أربعة مؤشرات أساسية من مؤشرات السيولة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-8) : مؤشرات السيولة للمؤسسة قبل الخصخصة خلال (1995-1997)

المؤشرات	طريقة حسابها	1995	1996	1997	المتوسط
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول العاملة (المتداولة) / الديون القصيرة الأجل	128%	135%	118%	127%
نسبة التداول السريعة (الفورية)	الأصول العاملة - المخزونات / الديون القصيرة الأجل	69%	89%	77%	78%
نسبة التداول الفورية (النقدية)	الأصول الحاضرة (نقدية) / الديون القصيرة الأجل	7%	8%	13%	9%
تطور وأهمية رأس المال العامل	الموارد المستقرة / صافي الإستثمارات الثابتة	412%	372%	308%	364%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية للمؤسسة

أولاً: تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة السيولة العامة تشهد تدبذب في قيمتها خلال سنوات الدراسة حيث أنها ارتفعت في العام الثاني مقارنة بالعام الأول وهذا نتيجة لانخفاض الديون القصيرة الأجل خلال سنة 1996 مما يدل على ارتفاع قدرة الأصول العاملة على تغطية الديون قصيرة الأجل، في حين ألاحظ انخفاض النسبة خلال السنة الأخيرة من الدراسة نتيجة لارتفاع الديون القصيرة بمعنى أنه قلت قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون القصيرة الأجل ولكنها بما أكبر خلال كل فترات الدراسة من النسبة النموذجية 1 فهذا يدل على أنها قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل عن طريق أصولها العاملة.

ثانياً: تحليل نسبة التداول السريعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ النسبة تشهد ارتفاع خلال السنة الثانية من الدراسة وهذا بسبب انخفاض الديون القصيرة الأجل مما يدل على زيادة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل عن طريق أصولها سهلة التحويل إلى سيولة نقدية ولكنها انخفضت قليلاً خلال السنة الأخيرة من الدراسة نظراً لارتفاع الديون قصيرة الأجل مما يدل على أنّ مقدرة الأصول السهلة التحويل إلى سيولة نقدية قلت مقارنة بالسنة الماضية .

ثالثاً: تحليل نسبة التداول الفورية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة التداول الفورية شهدت ارتفاع مستمر وتدرّجاً خلال سنوات الدراسة ممّا يدل على زيادة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل من عام إلى آخر.

رابعاً: تحليل تطور و أهمية رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ تطور رأس المال العامل و أهميته في تراجع خلال سنوات الدراسة حيث ألاحظ أنه كانت أهميته في العام الأول 412% ثم أصبحت تتراجع تدريجياً لتبلغ في العام الأخير 308% وهذا بسبب الزيادة المستمرة في صافي الاستثمارات الثابتة رغم أنه في العام الثاني كانت هناك زيادة في الموارد المستقرة لكن الزيادة في الاستثمارات الثابتة كانت أكبر وفي العام الأخير شهدت الموارد المستقرة تراجع و الاستثمارات الثابتة شهدت ارتفاع.

الفرع السادس : تحليل مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية

إنّ مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية من بين أهم المؤشرات الواجب حسابها ومعرفة تطورها لتقييم أداء المؤسسة وسأحاول أن أتطرق إلى أربعة مؤشرات أساسية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-9) : مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية للمؤسسة قبل الخصخصة خلال (1995-1997)

المؤشرات	طريقة حسابها	1995	1996	1997	المتوسط
معدل إنتاجية العمل	الأجور / القيمة المضافة	56%	80%	109%	82%
مردودية كل عامل	القيمة المضافة / عدد العمال	309,837.78	221,625.88	151,087.04	227,516.90
مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	رقم الأعمال / عدد العمال	1,715,073.88	1,370,649.63	1,253,143.92	1,446,289.14
مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	النتيجة الصافية / عدد العمال	19,862.27	-65,380.24	-159,227.27	-68,248.41

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

أولاً: تحليل مردودية إنتاجية العمل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل إنتاجية العمل في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة بمعنى أنّ الأجور تمتص نسبة متزايدة من عام إلى آخر من القيمة المضافة حيث كان المعدل في العام الأول 56% ثم استمر في الارتفاع ليبلغ في العام الأخير 109% وهي نسبة كبيرة جداً وهذا دليل على عدم تحكّم المؤسسة في تسيير أجورها.

ثانياً : تحليل مردودية كل عامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل في تراجع مستمر حيث كانت في العام الأول من الدراسة تقدر بـ 309,837.88 دج ثم استمرت في التراجع خلال العام الثاني والثالث حيث وصلت في العام الأخير إلى 151,087.04 دج وهذا بسبب التراجع في القيمة المضافة.

ثالثا : تحليل مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وهذا بسبب التراجع في رقم الأعمال.

رابعا : تحليل مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل بالنسبة إلى النتيجة في تراجع كبير جدا خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب زيادة الخسائر المحققة في النتيجة مما يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في السياسة التشغيلية التي تتبعها .

المبحث الثالث : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بعد الخصخصة

سنتناول في هذا المبحث تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بعد الخصخصة حيث أنّ المؤسسة بعد الخصخصة تجرأت إلى ثلاثة مؤسسات سنقوم بتحليل الوضعية المالية لكل مؤسسة على حدى بالتركيز على تحليل ممتلكات كل مؤسسة، توازنها المالي، وتحليلها باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب

(SODIMMAS)

سنحاول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل أصول و خصوم المؤسسة ودراسة التوازن المالي لها وكذا التحليل عن طريق المؤشرات المالية.

الفرع الأول: تحليل أصول وخصوم المؤسسة

أولا: تحليل أصول المؤسسة

نلاحظ من خلال تحليل ميزانية المؤسسة لسنة (2000، 2001، 2002) نلاحظ أنّ المؤسسة تشهد ارتفاع في قيمة الأصول خلال السنة الأولى و الثانية من الدراسة حيث قدر في سنة الأولى من الدراسة 5,029,349.77 إلى

21,003,689.13 و هذا بسبب زيادة الاستثمارات و زيادة المخزونات وزيادة الحقوق في حين في العام الثالث من الدراسة شهدت قيمة الأصول انخفاض و تراجع شديد في قيمتها بسبب الانخفاض في قيمة الاستثمارات و الانخفاض في قيمة المخزونات و الانخفاض في قيمة الحقوق.

ثانيا: تحليل خصوم المؤسسة

تمثل الخصوم مجموع الموارد المقابلة للأصول المالية و المادية للمؤسسة، وتتضمن كل من الأموال الخاصة والديون حيث شهدت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة من الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2002 تدبب في قيمة الخصوم حيث ارتفعت بكثير في العام الثاني مقارنة بالعام الأول، حيث قدرت في العام الثاني قيمتها بمقدار 21,003,683.13 دج نتيجة لانخفاض قيمة الأموال الخاصة وارتفاع قيمة الديون، في حين في العام الثالث من الدراسة سنة 2002 عرفت قيمة الخصوم انخفاض شديد نتيجة لانخفاض الأموال الخاصة انخفاض شديد وكذا الديون عرفت تراجع قليل مقارنة بالسنة الماضية.

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة

سنقوم بتحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال تقييم رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وكذلك الخزينة خلال سنوات التالية (1999، 2000، 2001).

أولا : إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة

إن إعداد الميزانية الوظيفية أمر أساسي لمعرفة مختلف مؤشرات التوازن المالي وتمثل الميزانية الوظيفية في الآتي :

الجدول رقم (3-10): الميزانية الوظيفية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS)

الوحدة: دج

البيان	1999	2000	2001
الموارد المستقرة	410,186.79	-461,643.55	2,647.23
الإستخدامات المستقرة	11,966.94	13,847,362.94	13,853,382.94
رأس المال العامل FR	398,219.85	-14,309,006.49	-13,850,735.71
إستخدامات داخل الإستغلال	3,918,446.55	4,249,808.28	4,121,848.51
موارد داخل الإستغلال	4,129,812.34	20,593,795.51	18,161,160.52
الإحتياج في رأس مال العامل داخل الإستغلال BFR EXP	-211,365.79	-16,343,987.23	-14,039,312.01
إستخدامات خارج الإستغلال	0.00	0.00	0.00
موارد خارج الإستغلال	0.00	0.00	0.00
الإحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال BFR H/EXP	0.00	0.00	0.00
الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR	-211,365.79	-16,343,987.23	-14,039,312.01
إستخدامات الخزينة	610,585.64	2,034,980.74	188,576.30
موارد الخزينة	0.00	0.00	0.00
الخبزينة TNG	610,585.64	2,034,980.74	188,576.30

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على القوائم المالية

ثانيا: تحليل رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا في تقييم التوازن المالي في المؤسسة و يحسب بالفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة كما هو موضح في الميزانية أعلاه، ومن خلال قراءتنا لهذه الميزانية نلاحظ أنّ المؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب خلال السنة الأولى من الدراسة بمعنى أنّ الموارد المستقرة استطاعت تغطية الاستخدامات المستقرة وتحقيق هامش متمثل في رأس المال العامل و عموما خلال هذا العام استطاعت المؤسسة في هذا العام تحقيق الشرط الأول من التوازن المالي و المتمثل في رأس المال العامل موجب، إلا أنه خلال السنة الثانية و الثالثة من الدراسة حققت رأس مال عامل سالب و حاولت في السنة الثالثة تقليل من هذا العجز، و السبب الذي أدى إلى وجود رأس مال عامل سالب في السنة الثانية هو عدم قدرة الموارد المستقرة على تغطية الاستخدامات المستقرة بسبب ارتفاع هذه الأخيرة وانخفاض شديد في الموارد المستقرة، و في السنة الثالثة يعود السبب إلى ارتفاع الموارد المستقرة مقارنة بالسنة الماضية و ارتفاع في الاستخدامات المستقرة فلم تستطع الموارد المستقرة تغطية كل الاستخدامات فغطت جزء منها فقط وهذا ما أدى إلى تحقيق في هذه السنة رأس مال عامل سالب، و عموما خلال السنة الثانية و الثالثة من الدراسة لم تحقق المؤسسة الشرط الأول من التوازن المالي.

ثالثا : تحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ثاني أهم المؤشرات الأساسية في تقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، وهو عبارة عن مجموع الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لهذا سأبدأ التحليل أولاً انطلاقاً منهما ثم أقوم بتحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

1. تحليل الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال

نلاحظ من خلال الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنها تحقق احتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال سالب خلال سنوات الدراسة مما يدل على أنّ المؤسسة حققت مورداً وليس احتياج بسبب أنّ موارد الاستغلال كانت أكبر من استخدامات الاستغلال أي أنها غطت كل استخدامات الاستغلال وحققت فائض كبير متمثل في الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال.

2. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية أنّ المؤسسة لم تقم بأي عملية خارج دورة الاستغلال وبالتالي لم تنشأ أي استخدامات و لم ينتج أي مورد وهذا ما جعل هذا الاحتياج ينعدم خلال سنوات الدراسة.

3. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

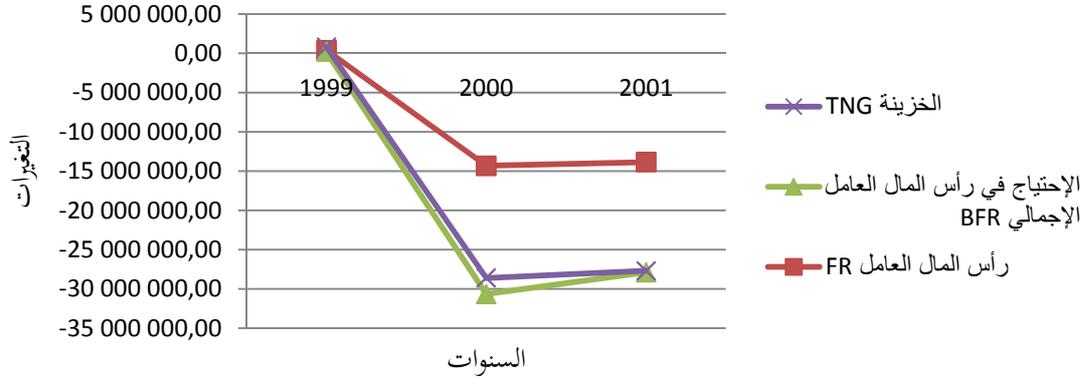
نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية أنّ المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل سالب أي حققت مورد خلال سنوات الدراسة الثلاثة بسبب أنّ الاحتياج في رأس مال العامل داخل الاستغلال كان مورداً ولا يوجد احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، وعموماً من خلال ملاحظة الاحتياج الإجمالي خلال سنوات الدراسة ألاحظ أنه أقل من رأس المال العامل وهذا يعني أنّ المؤسسة حققت الشرط الثاني من شروط التوازن المالي.

ثالثا: الخزينة

من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة ألاحظ أنّ المؤسسة حققت فائض على مستوى الخزينة خلال سنوات الدراسة بسبب أنّ رأس المال العامل استطاع تغطية الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، ولكن نلاحظ أنّ هذا الفائض يشهد تراجع في السنة الثالثة مقارنة بالسنة الثانية التي حققت فيها خزينة المؤسسة فائض كبير، وعموماً ألاحظ أنّ المؤسسة حققت الشرط الثالث من شروط التوازن المالي و الذي يقتضي أن تكون الخزينة موجبة.

ويمكن توضيح حالة المؤسسة أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل (3-4) : تغير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي SODIMMAS خلال الفترة (1999-2001)



المصدر من اعداد الباحثة

الفرع الثالث: التحليل باستخدام المؤشرات المالية

انطلاقا من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية يمكن استخراج العديد من العناصر المهمة و التي من خلالها أقوم بحساب النسب من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا : التحليل باستخدام مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير

نظرا لأهمية هذه المؤشرات ودورها في تقييم وضعية المؤسسة من خلال حسابها ومعرفة تطورها خلال سنوات الدراسة أقوم بحسابها بناء على المعطيات المتوفرة حتى يتسنى في الأخير أخذ صورة على وضعية المؤسسة فيما يتعلق بحسابات التسيير، وعموما الطريقة أو القوانين التي يمكن حساب بها هذه المؤشرات يوجزها الجدول التالي :

الجدول رقم (3-11) : مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002)

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل نمو رقم الأعمال	CAn-CAn-1/CAn-1	/	76%	130%	103%
معدل نمو القيمة المضافة	VAn-VAn-1/VAn-1	/	-39%	170%	65%
معدل القيمة المضافة	VA/CA	32%	11%	13%	19%
معدل الاستثمارات المادية	الاستثمارات المادية/القيم المضافة	10501%	5%	15%	3507%
معدل الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-12%	-29%	-4%	-15%
معدل نتيجة الإستغلال	نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال	-12%	-29%	-4%	-15%
معدل المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة	0%	1%	0%	0%
معدل الإهلاكات والمؤونات	الإهلاكات والمؤونات / القيمة المضافة	0%	151%	56%	69%
معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	الفائض الإجمالي للإستغلال / القيمة المضافة	-35%	-106%	19%	-41%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. مؤشرات الديناميكية (معدل نمو رقم الأعمال، معدل نمو القيمة المضافة، معدل القيمة المضافة)

-تحليل معدل نمو رقم الأعمال

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل نمو رقم الأعمال يتزايد بنسبة كبيرة خلال سنوات الدراسة فقد حقق في العام الثاني من الدراسة 76 % ثم عرفت تزايد في السنة الثالثة من الدراسة بنسبة كبيرة حيث قدرت معدل النمو ب 130% مما يدل على أنّ مبيعات المؤسسة جيدة وتلقى قبول من طرف المستهلكين.

-تحليل معدل نمو القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المؤسسة تحقق تراجع في القيمة المضافة في السنة الثانية من الدراسة (2001) حيث قدرت النسبة ب 39%- ثم في العام الثالث من الدراسة سنة 2002 حققت المؤسسة نمو كبير جدا في القيمة المضافة حيث قدرت نسبة النمو ب 170% ويعود الانخفاض في العام الثاني بسبب الانخفاض في كل من الإنتاج المباع والخدمات و أداء الخدمات و الارتفاع في كل من الهامش الإجمالي و المواد الأولية المستهلكة وهذا مقارنة بالسنة الأولى من الدراسة أمّا سبب الارتفاع الكبير في العام الثالث من الدراسة فيعود إلى الارتفاع الكبير جدا في الهامش الإجمالي وأداء الخدمات والخدمات والانخفاض في المواد الأولية المستهلكة ولم تقم المؤسسة ببيع منتجاتها.

-تحليل معدل القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل القيمة المضافة يشهد تراجع خلال سنوات الدراسة فقد حقق في العام الأول 32% ثم في العام الثاني انخفض بشكل كبير حيث حقق 11% ويرجع إلى الزيادة الكبيرة في رقم الأعمال وارتفع هذا المعدل قليلا في السنة الثالثة مقارنة بالسنة الماضية حيث قدر ب 13% بسبب الزيادة في رقم الأعمال و القيمة المضافة بنسبة كبيرة. ومن خلال هذه المؤشرات الثلاثة يمكن القول أنّ هناك مستوى أداء مقبول وجيد بالنسبة للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة من الدراسة.

2. مؤشرات نتائج النشاط (معدل الربح الصافي، معدل نتيجة الإستغلال)

-معدل نمو الربح الصافي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الربح الصافي عرف تراجع رغم الزيادة في رقم الأعمال في سنوات الدراسة الثلاثة حيث حققت المؤسسة خسارة في النتيجة الصافية ففي العام الأول كانت نسبة الخسارة 12% ثم في العام الثاني ارتفعت نسبة الخسارة أكثر حيث بلغت 25% ثم في انخفضت بكثير نسبة الخسارة إلى 4% ، ويدل هذا على أنّ المؤسسة غير متحكممة في التكاليف.

-تحليل معدل نتيجة الاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل نتيجة الاستغلال كان يحقق خسارة في سنوات الدراسة ولكن بنسب متفاوتة فالزيادة في رقم الأعمال أدت إلى تحقيق خسارة في نتيجة الاستغلال بنسبة 12% وهذا في العام الأول وارتفعت قيمة الخسارة في العام الثاني إلى 29% ثم انخفضت نسبة الخسارة التي تسببها الزيادة في رقم الأعمال إلى 4% وهذا يرجع كذلك إلى عدم تحكم المؤسسة في التكاليف.

3. بالنسبة لمؤشرات توزيع القيمة المضافة(معدل المصاريف المالية، معدل الإهلاكات و المؤنات، معدل الفائض

الإجمالي للاستغلال، معدل الاستثمارات المادية)

-تحليل معدل المصاريف المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل المصاريف المالية في العام الأول من الدراسة كان منعما مما يدل على أنّ المصاريف المالية لا تمتص من القيمة المضافة وفي العام الثاني من الدراسة ارتفعت قليلا إلى 1% مما يدل على أنّ المصاريف المالية زادت نسبة امتصاصها من القيمة المضافة، ثم انعدمت في السنة الثالثة من الدراسة بمعنى أنّها لا تمتص من القيمة المضافة.

-تحليل معدل الإهلاكات والمؤنات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ الإهلاكات و المؤنات لا تمتص من القيمة المضافة ولكن في العام الثاني ارتفع هذا المعدل بنسبة كبيرة إلى 151% مما يدل على أنّ الإهلاكات و المؤنات تمتص نسبة كبيرة جدا من القيمة المضافة وانخفضت هذه

النسبة جدا في العام الثالث من الدراسة حيث قدرت ب 56% وهذا يدل على انخفاض نسبة امتصاص الإهتلاكات و المؤونات من القيمة المضافة مما يدل على أنّ المؤسسة لها استثمارات قديمة وهيكل إنتاجي غير ملائم.

-تحليل معدل الفائض الإجمالي للاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ القيمة المضافة في العام الأول و الثاني عملت على تحقيق خسارة في الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة 35%، 106% على الترتيب ويدل هذا على أن مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم تمتص نسبة كبيرة من القيمة المضافة وهذا دليل على أنّ المؤسسة غير متحكمة في تكاليف الاستغلال، في حين في العام الثالث من الدراسة عملت القيمة المضافة على رفع الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة 19% مما يدل على تحسن كفاءة المؤسسة في التحكم في تكاليف الاستغلال.

-تحليل معدل الاستثمارات المادية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الاستثمارات المادية مرتفع جدا حيث قدر ب 10501% مما يدل على أنّ الاستثمارات لها جدوى وفعالية كبيرة جدا في خلق القيمة المضافة في حين ألاحظ في العام الثاني و الثالث انخفاض هذا المعدل بنسبة كبيرة جدا حيث حقق نسبة 5% و 15% على الترتيب مما يدل على الانخفاض الكبير في جدوى الاستثمارات المادية في خلق القيمة المضافة.

ثانيا : التحليل باستخدام مؤشرات الأداء الربحي

تعتبر مؤشرات الأداء الربحي من بين أهم المؤشرات التي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وسنحاول أن نتطرق إلى ستة مؤشرات من مؤشرات الربحية و الجدول التالي يبين هذه المؤشرات.

الجدول رقم (3-12) : مؤشرات الأداء الربحي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية /الموارد الخاصة	-119%	125%	30%	12%
معدل العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	-10%	-10%	-4%	-8%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	النتيجة الصافية/ الموارد المستقرة	-119%	438%	-25900%	-8527%
القدرة على التسديد	القدرة على التمويل الذاتي/المديونية الإجمالية	-21%	-8%	-7%	-12%
معدل الفائدة الظاهر	المصاريف المالية/المديونية الإجمالية	0.12%	0.02%	0.05%	0.06%
حصة المصاريف المالية من نتيجة الاقتصادية الإجمالية.	المصاريف المالية/النتيجة الاقتصادية الإجمالية	-1%	-1%	2%	0%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. معدل العائد على حقوق الملكية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على حقوق الملكية حقق في العام الأول من الدراسة 119- % وهذا يدل على عدم استغلال الموارد الخاصة استغلالاً أمثل وهذا ما تسبب في تحقيق خسارة في النتيجة الصافية بمقدار 119% ثم في العام الثاني والثالث كانت هناك كفاءة في استخدام الموارد الخاصة وهذا ما تثبتته النسب المحققة في العام الثاني ولكن في العام الثالث رغم أنه كانت هناك كفاءة في استخدام الموارد الخاصة لكن بمستوى كفاءة أقل من العام الثاني من الدراسة.

2. معدل العائد على الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و النسب المحقق في سنوات الدراسة الثلاثة عدم وجود كفاءة تشغيلية حيث أنّ الأصول أدت إلى تحقيق خسارة في العام الأول و الثاني بنسبة 10% ممّا يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في أصولها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، لكن في العام الثالث رغم الخسارة المحققة في النتيجة ولكن نسبة الخسارة كانت 4% انخفضت بكثير مقارنة بالسنوات الماضية بمعنى أنّ المؤسسة حاولت استغلال الأصول أحسن استغلال مقارنة بالسنوات الماضية.

3. تحليل معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل خلال سنة الأولى من الدراسة شهدت تراجع كبير حيث أنّ الموارد المستقرة ساهمت في تحقيق خسارة في النتيجة الصافية بمقدار 119% ثم في السنة الثانية ارتفع هذا المعدل حيث ساهمت الموارد المستقرة في تحقيق ربح للنتيجة الصافية بمقدار 438% ممّا يدل على تحسن كفاءة استغلال المؤسسة لمواردها المستقرة حيث استطاعت أن تصل إلى هذا المستوى مقارنة بالسنة السابقة التي كانت تعاني من عجز على مستواها، لكن في العام الثالث انخفض المعدل بدرجة كبيرة حيث ساهمت الموارد المستقرة في خسارة في النتيجة الصافية بمقدار 25900% وهذا يتطلب من المؤسسة أن تنتبه إلى خطورة هذا وتتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة استخدام الموارد المستقرة.

4. تحليل القدرة على التسديد

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع قدرة المؤسسة على التسديد من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهذا بسبب الخسائر المحققة في هذه الفترة ممّا يدل على أنّ المؤسسة ينبغي أن تتخذ الإجراءات المناسبة لإيجاد الحلول المناسبة لعلاج المشكل التمويلي الذي تعاني منه المؤسسة فإنّ المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها اعتماداً على أموالها الذاتية.

5. تحليل معدل الفائدة الظاهر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الفائدة الظاهر خلال سنوات الدراسة الثلاثة ضعيف جداً وهذا دليل على أنّ نسبة المصاريف المالية تمثل نسبة ضعيفة جداً من إجمالي ديون المؤسسة وهذا شيء إيجابي بالنسبة للمؤسسة.

6. تحليل حصة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ حصة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية الإجمالية منخفضة جدا حيث أنه في العام الأول والثاني تؤدي المصاريف المالية إلى تخفيض النتيجة بمقدار 1% و في السنة الثالثة تساهم في رفع النتيجة بنسبة 2% وهذا ما يدل على أنّ المصاريف المالية تؤثر بشكل ايجابي على النتيجة.

ثالثا: تحليل مؤشرات أداء عناصر الاستغلال

يعتبر تحليل مؤشرات أداء عناصر الاستغلال من بين أهم العناصر الواجب تحليلها باعتبارها تساعد في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وسأنتقل إلى ثمانية مؤشرات من مؤشرات أداء عناصر الاستغلال في الجدول الموالي :

الجدول (3-13) : مؤشرات أداء عناصر الإستغلال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل دوران الأصول	المبيعات / مجموع الأصول	47.34%	30.47%	89.44%	55.75%
معدل دوران الأموال الخاصة	المبيعات / الموارد الخاصة	580.91%	-397.15%	-644.38%	-153.54%
مدة دوران العملاء	الإنتاج المرصع لأداء الأجال / الإنتاج	66	-49	25	14
مدة دوران الموردين	ديون تجارية / المشتريات بالرسم	/	71	6	39
مدة دوران مخزون بالمواد الأولية	مخزون المواد الأولية / مشتريات مواد أولية	/	77	92	84
مدة دوران مخزون البضاعة	مخزون البضاعة / مشتريات البضاعة	/	184	45	115
أهمية BFR	BFR / الإنتاج	-1862%	-42%	-113%	-672.70%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	رقم الأعمال / المخزونات	52%	37%	11%	33.55%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. تحليل معدل دوران الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل دوران الأصول في جميع سنوات الدراسة يحقق نسب ضعيفة رغم محاولة المؤسسة في العام الثالث من الدراسة تحسين هذا المعدل مقارنة بالسنة الأولى والثانية وعموما يمكن القول أنّ كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول وجعلها تعمل على زيادة المبيعات بنسبة كبيرة ضعيفة وعلى المؤسسة ان تعمل على تطويرها باتخاذ إجراءات مناسبة لذلك.

2. تحليل معدل دوران الأموال الخاصة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ الموارد الخاصة تعمل على زيادة المبيعات بنسبة كبيرة في السنة الأولى من الدراسة وهذا دليل على كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد الخاصة وجعلها ترفع من مبيعات المؤسسة ولكن في العام الثاني والثالث من الدراسة تعمل الموارد الخاصة على تراجع المبيعات بنسبة كبيرة جدا وهذا دليل على تدي كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وجعلها تعمل على زيادة مبيعات المؤسسة.

3. تحليل مدة دوران العملاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران العملاء تنخفض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة مؤشر وصلت المدة إلى 25 يوم بعدما كانت في العام الأول 66 يوم وهذا بسبب الزيادة في رقم الأعمال و حقوق الزبائن ولا يمكن الحكم على هذا المؤشر إلا إذا تمت مقارنته بآجال الموردين.

4. تحليل مدة دوران الموردين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران الموردين تنخفض بنسبة كبيرة في العام الثالث مقارنة بالعام الثاني الذي كانت المدة 71 يوم وهذا بسبب زيادة المشتريات بالرسم بنسبة كبيرة، وعموما من خلال ملاحظة دوران الموردين و معدل دوران العملاء يمكن القول أنّ مدة دوران الموردين غير جيدة بالنسبة للمؤسسة وعليها أن تتصرف من أجل جعل المدة كبيرة من خلال التفاوض مع الموردين أو من خلال منح آجال أقصر للعملاء.

5. تحليل مدة دوران مخزون المواد الأولية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران مخزون المواد الأولية كبيرة وفي ارتفاع حيث وصلت في العام الأخير من الدراسة إلى 92 يوم وهذا دليل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير مخزونها من المواد الأولية بحيث أنّ التخزين ينجم عنه تكاليف وعموما يجب على المؤسسة أن تتخذ الإجراءات اللازمة حتى تسرع من دوران مخزونها من المواد الأولية.

6. مدة دوران مخزون البضاعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران مخزون البضاعة كبيرة في العام الثاني من الدراسة وهذا بسبب انخفاض مبيعات المؤسسة ولكن انخفضت المدة في العام الثالث بدرجة كبيرة فبعدما كانت 184 يوم أصبحت 45 يوم بسبب زيادة مبيعات المؤسسة وهذا جيد بحيث أنّ المؤسسة لا تحتفظ بمخزونها من البضاعة كثيرا وهذا ما يقلل من تكاليف التخزين.

7. تحليل أهمية الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أعلاه أنّ أهمية الاحتياج في رأس المال العامل مرتفعة جدا في المؤسسة في العام الأول والثالث من الدراسة وانخفضت في العام الثاني وعموما من خلال حساب متوسط السنوات الثلاثة من الدراسة يظهر أنّ الاحتياج في رأس المال العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة وهذا دليل على أنّ المؤسسة متحكمة في تسيير عناصر الاستغلال.

8. تحليل نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ هذه النسبة ضعيفة جدا خلال سنوات الدراسة وفي العام الأول من الدراسة كانت مرتفعة نسبيا بمعنى أنّ المخزونات كانت تساهم في دوران رقم الأعمال واستمرت هذه النسبة في الانخفاض خلال العام الثاني والثالث بسبب الزيادة في المخزونات وعموما تعتبر هذه النسبة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة.

الجدول رقم (3-14) : مؤشرات أداء هيكل رأس المال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
نسبة قابلية التسديد	المديونية الإجمالية / مجموع الأصول	82%	98%	110%	97%
نسبة الإستقلالية المالية	المديونية الإجمالية / الموارد الخاصة	1008%	-1278%	-791%	-354%
نسبة الرافعة المالية	مجموع الأصول / الموارد الخاصة	1227%	-1303%	-720%	-266%
نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	الديون الطويلة والمتوسطة / المديونية الإجمالية	0%	0%	0%	0%
نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	الديون القصيرة / المديونية الإجمالية	100%	100%	100%	100%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. نسبة قابلية التسديد

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة قابلية التسديد في ارتفاع مستمر بمعنى أنّ المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة في تمويل أصولها على أموال الغير وهذا ما يرفع المخاطر التمويلية لدى المؤسسة.

2. تحليل نسبة الإستقلالية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة قابلية التسديد مرتفعة جدا خلال سنوات الدراسة الثلاثة مما يدل على أنّ المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة على مواردها الخاصة في تمويل احتياجاتها وهذا دليل على انخفاض المخاطر التمويلية في المؤسسة.

3. نسبة الرافعة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الرافعة المالية عموما مرتفعة وهذا دليل على أنّ المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة في تمويل أصولها على مواردها الخاصة.

4. تحليل نسبة الديون المتوسطة والطويلة إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ النسبة منعدمة خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهذا دليل على عدم اعتماد المؤسسة في تمويل احتياجاتها على الديون الطويلة والمتوسطة.

5. تحليل نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ النسبة تحقق 100% وهذا دليل على أنّ المؤسسة تعتمد في تمويل احتياجاتها على الديون القصيرة الأجل.

خامسا : تحليل مؤشرات السيولة

الجدول رقم (3-15) : مؤشرات السيولة لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول العاملة (التداولية) / الديون القصيرة الأجل	110%	31%	24%	55%
نسبة التداول السريعة (الفورية)	الأصول العاملة - المخزونات / الديون القصيرة الأجل	60%	18%	14%	31%
نسبة التداول الفورية (التقديية)	الأصول الحاضرة (تقديية) / الديون القصيرة الأجل	15%	10%	1%	9%
تطور وأهمية رأس المال العامل	الموارد المستقرة / صافي الإستثمارات الثابتة	3516%	-4%	0%	1171%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة السيولة العامة في العام الأول مرتفعة جدا مما يعني قدرة الأصول العاملة على تغطية الديون القصيرة الأجل ولكن في العام الثاني والثالث ألاحظ انخفاض النسبة عن النسبة النموذجية 100% وهذا بسبب الارتفاع في الديون قصيرة الأجل مما يعني عدم قدرة الأصول العاملة على تغطية الديون قصيرة الأجل.

2. تحليل نسبة التداول السريعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة التداول السريعة خلال العام الأول من الدراسة جيدة وتدل على قدرة الأصول الأكثر سيولة على تغطية الديون قصيرة الأجل أمّا في باقي سنوات الدراسة كانت النسبة ضعيفة وهذا دليل على عدم قدرة الأصول الأكثر سيولة على تمويل الديون القصيرة الأجل وهذا يدل على وجود صعوبة كبيرة في خزينة المؤسسة مما يتطلب من المؤسسة اتخاذ القرار المناسب لذلك.

3. نسبة التداول الفورية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة التداول الفورية ضعيفة جدا خلال سنوات الدراسة وهذا دليل على أنّ الأصول الحاضرة غير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل.

4. تحليل تطور وأهمية رأس المال العامل

نلاحظ من خلال النسب في الجدول أعلاه أنّ أهمية رأس المال العامل في العام الأول كبيرة ثم تنخفض أهميته في العام الثالث ولكن عموماً من خلال حساب متوسط السنوات الثلاثة يظهر أنّ رأس المال العامل مهم جداً بالنسبة للمؤسسة.

سادساً: تحليل مؤشرات مردودية وتشغيل الموارد البشرية

إنّ مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية من بين أهم المؤشرات الواجب حسابها ومعرفة تطورها لتقييم أداء المؤسسة وسأحاول أن أتطرق إلى أربعة مؤشرات أساسية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-16) : مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي للجنوب (SODIMMAS) خلال الفترة (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل إنتاجية العمل	الأجور / القيمة المضافة	127%	181%	64%	124%
مردودية كل عامل	القيمة المضافة / عدد العمال	179,528.45	108,735.80	293,548.30	193,937.52
مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	رقم الأعمال / عدد العمال	562,339.15	988,543.99	2,274,697.18	1,275,193.44
مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	النتيجة الصافية / عدد العمال	-69,807.12	-288,764.18	-97,949.22	-152,173.50

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. تحليل معدل إنتاجية العمل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ النسبة مرتفعة جداً في سنوات الدراسة وعموماً من خلال حساب متوسط السنوات الثلاثة يتضح أنّ معدل إنتاجية العمل كبيرة ممّا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير أجورها رغم أنها تحسنت قليلاً في العام الثالث.

2. مردودية كل عامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل تختلف من عام إلى آخر ولكن عموماً من خلال حساب متوسط السنوات الثلاثة يتضح أنّ مردودية العامل كبيرة جداً في خلق القيمة المضافة.

3. تحليل مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال كبيرة جدا في السنوات الثلاثة من الدراسة.

4. مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة الصافية عرفت تطورا سلبيا بسبب الخسائر المحققة خلال فترات الدراسة.

المطلب الثاني : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير

سنحاول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل أصول و خصوم المؤسسة ودراسة التوازن المالي لها وكذا التحليل عن طريق المؤشرات المالية.

الفرع الأول: تشخيص أصول وخصوم المؤسسة

أولا : تحليل أصول المؤسسة

نلاحظ من خلال تحليل ميزانية المؤسسة لسنة (1999، 2000، 2001) أنّ المؤسسة تشهد انخفاض في قيمة أصولها خلال السنة الثانية من الدراسة بسبب الانخفاض في الاستثمارات و الحقوق وارتفاع في المخزونات مقارنة بالسنة الماضية، كما عرفت ارتفاع كبير في العام الثالث من الدراسة أحسن من العام الأول بسبب ارتفاع في قيمة المخزونات و الحقوق و الانخفاض في قيمة الاستثمارات.

ثانيا : تحليل خصوم المؤسسة

تمثل الخصوم مجموع الموارد المقابلة للأصول المالية و المادية للمؤسسة، وتتضمن كل من الأموال الخاصة والديون حيث شهدت تذبذبات خلال سنوات الدراسة (من 1999 إلى 2001) حيث انخفضت في العام الثاني من الدراسة وقدرت ب 17,019,091.00 دج بسبب الزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة و الانخفاض في الديون ثم عرفت ارتفاع كبير في العام الأخير من الدراسة حيث قدرت قيمة الخصوم في هذا العام ب 19,602,630.00 دج نتيجة لانخفاض الأموال الخاصة و ارتفاع كبير في قيمة الديون.

الفرع الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة

سنقوم بتحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال تقييم رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وكذلك الخزينة خلال سنوات التالية (1999، 2000، 2001).

أولا : إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة

إنّ إعداد الميزانية الوظيفية أمر أساسي لمعرفة مختلف مؤشرات التوازن المالي وتمثل الميزانية الوظيفية في الآتي :

الجدول رقم (3-17) : الميزانية الوظيفية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).

الوحدة: دج

البيان	1999	2000	2001
الموارد المستقرة	1,546,445.08	2,239,303.86	3,798,880.64
الإستخدامات المستقرة	9,371,921.08	9,397,577.86	9,381,277.64
رأس المال العامل FR	-7,825,476.00	-7,158,274.00	-5,582,397.00
إستخدامات داخل الإستغلال	9,585,876.00		12,486,730.00
موارد داخل الإستغلال	5,633,509.00	6,645,598.00	7,125,858.00
الإحتياج في رأس مال العامل داخل الإستغلال BFR EXP	3,952,367.00	2,421,806.00	5,360,872.00
إستخدامات خارج الإستغلال	2,000.00	2,000.00	2,000.00
موارد خارج الإستغلال	9,323,089.00	9,340,634.00	9,323,089.00
الإحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال BFR H/EXP	-9,321,089.00	-9,338,634.00	-9,321,089.00
الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR	-5,368,722.00	-6,916,828.00	-3,960,217.00
إستخدامات الخزينة	86.00	4,860.00	0.00
موارد الخزينة	2,456,840.00	246,306.00	1,622,180.00
الخبزينة TNG	-2,456,754.00	-241,446.00	-1,622,180.00

المصدر : إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

ثانيا: تحليل رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا في تقييم التوازن المالي في المؤسسة و يحسب بالفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة كما هو موضح في الميزانية أعلاه، ومن خلال قراءتنا لهذه الميزانية نلاحظ أنّ المؤسسة تحقق رأس مال عامل سالب خلال سنوات الدراسة (1999، 2000، 2001) وحاولت المؤسسة تقليل هذا العجز المحقق في رأس المال العامل من سنة إلى أخرى حيث في السنة الأخيرة من الدراسة انخفضت قيمة العجز بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة من الدراسة ويفسر هذا العجز

بعدم مقدرة الموارد المستقرة على تغطية الاستخدامات المستقرة لأنّ هذه الأخيرة أكبر منها بكثير فتغطي الموارد المستقرة جزء منها ويبقى جزء غير مغطى، وعموما لم تحقق المؤسسة الشرط الأول من التوازن المالي.

ثالثا : تحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ثاني أهم المؤشرات الأساسية في تقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، وهو عبارة عن مجموع الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لهذا سأبدأ التحليل أولا انطلاقا منهما ثم أقوم بتحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

1. تحليل الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال

نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنّ المؤسسة حققت في السنة الثانية من الدراسة احتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال أقل من السنة الأولى بسبب انخفاض في استخدامات الاستغلال و ارتفاع في موارد الاستغلال مما جعل الانخفاض يقل مقارنة بالسنة الماضية وسبب هذا الاحتياج هو عدم مقدرة موارد الاستغلال على تغطية كل استخدامات الاستغلال وارتفع في السنة الثالثة من الدراسة بسبب الزيادة الكبيرة في استخدامات الاستغلال.

2. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنّ المؤسسة حققت خلال سنوات الدراسة احتياج في رأس المال العامل سالب مما يعني أنّها حققت مورد وليس احتياج أي أنّ موارد خارج الاستغلال استطاعت أن تغطي استخدامات خارج الاستغلال وتحقق فائض متمثل في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال .

3. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

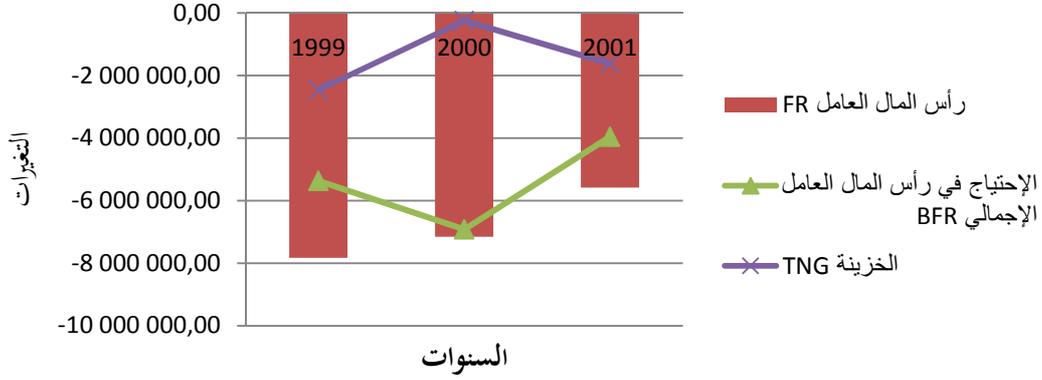
نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنّ المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل إجمالي سالب بمعنى أنّها حققت مورد خلال سنوات الدراسة بسبب أنّ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال كان مورد وليس احتياج و أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال مما جعل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي يكون موردا خلال سنوات الدراسة، وعموما ورغم كل هذا لم تحقق المؤسسة الشرط الثاني من التوازن المالي في أن يكون الاحتياج الإجمالي أقل من رأس المال العامل.

4. الخزينة

نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة بأنّ المؤسسة حققت عجز خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهذا بسبب أنّ رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة كان أقل من الاحتياج الإجمالي بمعنى أنه لم يتمكن رأس المال العامل من تغطية جميع الاحتياجات مما أدى إلى تحقيق عجز على مستوى الخزينة خلال سنوات الدراسة وكانت المؤسسة تحاول أن تقلل من العجز المحقق ففي السنة الثانية قلت قيمة العجز بنسبة كبيرة لكن في السنة الثالثة ارتفع العجز من جديد ، وعموما يمكن القول أنّ المؤسسة لم تستطع أن تحقق الشرط الثالث من شروط التوازن المالي الذي يقتضي أن تكون الخزينة موجبة.

ويمكن توضيح حالة المؤسسة أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل (3-5) : تغيرات مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للتوزيع وصيانة العتاد الفلاحي و الري الصغير خلال الفترة (1999-2001)



المصدر : من إعداد الباحثة

الفرع الثالث: التحليل باستخدام المؤشرات المالية

انطلاقاً من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية يمكن استخراج العديد من العناصر المهمة و التي من خلالها أقوم بحساب النسب من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

أولاً: التحليل باستخدام مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير

نظراً لأهمية هذه المؤشرات ودورها في تقييم وضعية المؤسسة من خلال حسابها ومعرفة تطورها خلال سنوات الدراسة أقوم بحسابها بناء على المعطيات المتوفرة حتى يتسنى في الأخير أخذ صورة على وضعية المؤسسة فيما يتعلق بحسابات التسيير، وعموماً الطريقة أو القوانين التي يمكن حساب بها هذه المؤشرات يوجزها الجدول التالي :

الجدول (3-18) : مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001)

المؤشرات	طريقة حسابها	1999	2000	2001	المتوسط
معدل نمو رقم الأعمال	CA _n -CA _{n-1} /CA _{n-1}	/	-47%	232%	93%
معدل نمو القيمة المضافة	VA _n -VA _{n-1} /VA _{n-1}	/	-27%	25%	-1%
معدل القيمة المضافة	VA/CA	25%	34%	13%	24%
معدل الاستثمارات المادية	القيمة المضافة/ الإستثمارات المادية	31%	22%	28%	27%
معدل الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	4%	-1%	4%	2%
معدل نتيجة الإستغلال	نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال	4%	-1%	4%	2%
معدل المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة	1%	0%	1%	1%
معدل الإهلاكات والقنوات	الإهلاكات والقنوات / القيمة المضافة	26%	36%	29%	30%
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة	44%	31%	55%	44%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

إذن من خلال كل هذا سأقوم بتحليل كل النسب كل على حدا.

1. المؤشرات الدينامكية (معدل نمو رقم الأعمال، معدل نمو القيمة المضافة، معدل القيمة المضافة)

-تحليل معدل نمو رقم الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المؤسسة حققت تراجع بنسبة كبيرة في رقم الأعمال في السنة الثانية من الدراسة ما يقارب النصف حيث قدرت نسبة التراجع في هذه السنة 47% حيث نلاحظ انخفاض كبير في هذه السنة في البضاعة المباعة فبعدما كانت في سنة 1999 تصل إلى 11,659,276.00 دج انخفضت في العام الثاني من الدراسة إلى 5,822,044.00 دج يعني انخفاض شديد، ولكن في العام الثالث من الدراسة عرف رقم العمال ارتفاع بنسبة كبيرة حوالي 232% مما يدل على أنّ المؤسسة تحسنت بكثير وعرفت سبب التراجع في رقم الأعمال في السنة الماضية واتبعت إستراتيجية جيدة وممتازة حتى تصل إلى هذا المستوى في هذه السنة (2001).

-تحليل معدل نمو القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المؤسسة تحقق تراجع في القيمة المضافة بنسبة 27% في السنة الثانية من الدراسة ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى التراجع الكبير في الهامش الإجمالي الذي يعود إلى التراجع الكبير في البضاعة المباعة، ثم عرفت القيمة

المضافة ارتفاع ونمو في قيمتها في سنة 2001 حيث وصلت نسبة النمو في هذه السنة إلى 25% والسبب الرئيسي يعود إلى الارتفاع الكبير في الهامش الإجمالي الذي يرجع ارتفاعه إلى الزيادة الكبيرة في البضاعة المباعة.

-تحليل معدل القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل القيمة المضافة يشهد ارتفاع في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى من الدراسة بحيث حقق معدل القيمة المضافة 34% بمعنى أنّه ارتفعت مساهمة رقم الأعمال في تحقيق القيمة المضافة للمؤسسة ولكن في السنة الثالثة من الدراسة يشهد هذا المعدل انخفاض حيث قدر بـ 13% مما يدل على انخفاض مساهمة رقم الأعمال في خلق القيمة المضافة للمؤسسة.

2. مؤشرات نتائج النشاط (معدل الربح الصافي، معدل نتيجة الاستغلال)

-معدل الربح الصافي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الربح الصافي شهد تراجع كبير في السنة الثانية من الدراسة فبعدما قدر في العام الأول بـ 4% انخفض في السنة الثانية إلى -1% مما يدل على التأثير الكبير و السلبي الذي حققه الانخفاض في رقم الأعمال والذي تسبب في حدوث هذه الخسارة ولكن عاد معدل صافي الربح في السنة الثالثة إلى مستواه الذي حققه في السنة الأولى من الدراسة 4% مما يدل على أنّ الارتفاع في رقم الأعمال في هذه السنة أدى إلى تحقيق هذا المستوى من الربح.

-معدل نتيجة الاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل نتيجة الاستغلال يشهد تراجع في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى فقد حقق في السنة الأولى 4% ثم انخفض في السنة الثانية حيث حقق -1% مما يدل على التأثير السلبي الذي حقق التراجع في رقم الأعمال في هذه السنة والذي تسبب في جعل نتيجة الاستغلال لهذه السنة سالبة ولكن عاد معدل نتيجة الاستغلال إلى مستواه الذي حققه في السنة الأولى من الدراسة 4% مما يدل على أنّ الارتفاع في رقم الأعمال لهذه السنة أدى إلى تحقيق هذا المعدل لنتيجة الاستغلال إذن للمؤسسة كفاءة معتبرة في التحكم في التكاليف.

3. مؤشرات توزيع القيمة المضافة (معدل المصاريف المالية، معدل الإهلاكات و المؤنات، معدل الإستثمارات المادية،

معدل الفائض الإجمالي للإستغلال)

- تحليل معدل المصاريف المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل المصاريف المالية ضعيف خلال سنوات الدراسة الثلاثة ويقدر بـ 1% في السنة الأولى و الثالثة من الدراسة مما يدل على أنّ المصاريف المالية تمتص نسبة ضعيفة جدا من القيمة المضافة في حين نلاحظ معدل المصاريف المالية في السنة الثانية منعدم مما يدل على أنّ المصاريف المالية لا تمتص من القيمة المضافة في هذه السنة.

-معدل الإهلاكات و المؤنات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الإهلاكات و المؤونات يشهد ارتفاع في سنوات الدراسة مقارنة بالسنة الأولى حيث يفسر بأنّ الإهلاكات و المؤونات تمتص 26% من القيمة المضافة في العام الأول ثم ترتفع نسبة امتصاص الإهلاكات و المؤونات من القيمة المضافة في السنة الثانية و الثالثة لكن السنة الثانية أكثر سنة يكون امتصاص الإهلاكات و المؤونات أكبر.

-تحليل معدل الاستثمارات المادية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع معدل الاستثمارات المادية في السنة الثالثة و السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى من الدراسة حيث حقق المعدل 31% في سنة الأولى ثم تراجع تدريجياً ليحقق في السنة الأخيرة من الدراسة 28% مما يدل على انخفاض جدوى الاستثمارات المادية في خلق القيمة المضافة للمؤسسة رغم أنه تحسنت جدوى هذه الاستثمارات في السنة الثالثة مقارنة بالسنة الثانية التي حقق فيها المعدل 22%.

-تحليل معدل الفائض الإجمالي للاستغلال

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل الفائض الإجمالي للاستغلال يتراجع في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى حيث يمتص نسبة تقدر بـ 44% من القيمة المضافة ثم ينخفض امتصاصه من القيمة المضافة في السنة الثانية ليعود في السنة الثالثة ليمتص جزء كبير من القيمة المضافة وهذا يدل على مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم تأخذ نسبة كبيرة من القيمة المضافة إذن عدم كفاءة المؤسسة في التحكم في تكاليف الاستغلال.

ثانياً: تحليل مؤشرات الأداء الربحي

تعتبر مؤشرات الأداء الربحي من بين أهم المؤشرات التي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وسأحاول أن أتطرق إلى ستة مؤشرات من مؤشرات الربحية و الجدول التالي يبين هذه المؤشرات

الجدول رقم (3-19): مؤشرات الأداء الربحي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير

خلال الفترة (1999-2001).

المؤشرات	طريقة حسابها	1999	2000	2001	المتوسط
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية/الموارد الخاصة	62%	-10%	53%	35%
معدل العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	3%	0%	4%	2%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	النتيجة الصافية/الموارد المستقرة	31%	-3%	21%	17%
القدرة على التسديد	القدرة على التمويل الذاتي/المديونية الإجمالية	7%	12%	19%	13%
معدل الفائدة الظاهر	المصاريف المالية/المديونية الإجمالية	0.09%	0.05%	0.08%	0.07%
حصة المصاريف المالية من نتيجة الاقتصادية الإجمالية.	المصاريف المالية/النتيجة الاقتصادية الإجمالية	1%	1%	1%	1%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. معدل العائد على حقوق الملكية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على حقوق الملكية في العام الأول من الدراسة حقق نسبة 62% مما يدل على أنّ استغلال الموارد الخاصة ساهم في تحقيق ربح في نتيجة الصافية بمقدار 62% ثمّ ألاحظ في العام الثاني من الدراسة أنّ الموارد الخاصة ساهمت في تحقيق خسارة في النتيجة الصافية بنسبة 10% وهذا دليل على عدم كفاءة استغلال الموارد الخاصة استخدماً أمثل لكن في العام الثالث ارتفعت النسبة بكثير مقارنة بالسنة السابقة ممّا يدل على أنّ المؤسسة استغلت الموارد الخاصة أحسن استغلالاً وجعلتها تساهم في تحقيق ربح في النتيجة الصافية بمعدل 53%.

2. معدل العائد على الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على الأصول يظهر من خلال النسب المحققة أنّ الأصول لا تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق ربح للنتيجة الصافية فقد وصل أعلى حد لها خلال سنوات الدراسة الثلاثة إلى 4% وفي العام الثاني انعدمت مساهمتها في النتيجة الصافية، وعموماً ينبغي على المؤسسة أن تتصرف بشأن القرارات و السياسة التشغيلية للأصول حتى تتمكن من استغلالها أحسن استغلالاً.

3. معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل حقق نسب ضعيفة خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث في العام الأول والثالث ساهمت الموارد المستقرة في تحقيق ربح للنتيجة الصافية بمقدار 31% و 21% على الترتيب وفي العام الثاني أدت الموارد المستقرة إلى تحقيق خسارة على النتيجة الصافية بمقدار 3% وعموماً يمكن القول على ضعف

كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المستقرة أحسن استغلال رغم أنها حاولت في السنة الثالثة تحسين كفاءتها فبعد أن كانت تساهم في تحقيق خسارة أصبحت تساهم في تحقيق ربح ولكن بنسبة ضعيفة.

4. تحليل القدرة على التسديد

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها بالاعتماد على أموالها الذاتية ففي جميع سنوات الدراسة الأموال الذاتية أقل من المديونية الإجمالية ولكن رغم هذا تحاول المؤسسة رفع قدرتها على التسديد خلال سنوات الدراسة فقد كان هناك ارتفاع في القدرة على التمويل الذاتي وانخفاض في المديونية في العام الأول و الثاني و ارتفعت في العام الثالث وهذا بسبب الخسائر المحققة مما يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في سياستها التمويلية.

5. تحليل معدل الفائدة الظاهر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الفائدة الظاهر خلال سنوات الدراسة الثلاثة ضعيفة جدا فكانت منخفضة في العام الثاني مقارنة بالعام الثالث بسبب انخفاض المصاريف المالية في هذا العام، وعموما هذا المؤشر يعتبر جيد بالنسبة للمؤسسة.

6. تحليل حصة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية الإجمالية

نلاحظ نسبة ضعيفة جدا مما يدل على أنّ المصاريف المالية تمتص نسبة صغيرة جدا من النتيجة الاقتصادية الإجمالية خلال سنوات الدراسة الثلاثة .

ثالثا : مؤشرات أداء عناصر الاستغلال

يعتبر تحليل مؤشرات أداء عناصر الاستغلال من بين أهم العناصر الواجب تحليلها باعتبارها تساعد في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وسأنتقل إلى ثمانية مؤشرات من مؤشرات أداء عناصر الاستغلال في الجدول الموالي:

الجدول (3-20) مؤشرات أداء عناصر الإستغلال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).

المؤشرات	طريقة حسابها	1999	2000	2001	المتوسط
معدل دوران الأصول	المبيعات / مجموع الأصول	64.06%	34.21%	103.88%	67.38%
معدل دوران الأموال الخاصة	المبيعات / الموارد الخاصة	1482.33%	812.05%	1329.66%	1208.01%
مدة دوران العملاء	الإنتاج المرصع لأداء الآجال / الإنتاج	120	153	81	118
مدة دوران الموردين	ديون تجارية / المشتريات بالرسم	/	656	118	387
مدة دوران مخزون المواد الأولية	مخزون المواد الأولية / مشتريات مواد أولية	/	-3428	-2283	-2856
مدة دوران مخزون البضاعة	مخزون البضاعة / مشتريات البضاعة	/	1	0	1
أهمية BFR	BFR / الإنتاج	-218%	-90%	-521%	-276.19%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	رقم الأعمال / المخزونات	45%	99%	37%	60.18%

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على القوائم المالية

1. تحليل معدل دوران الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل دوران الأصول في العام الأول والثاني من الدراسة كان منخفضاً مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول من أجل زيادة المبيعات فقد كانت تساهم في الزيادة ولكن بنسبة صغيرة جداً، ولكن في العام الثالث من الدراسة ساهمت الأصول بنسبة كبيرة في زيادة مبيعات المؤسسة مما يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لزيادة المبيعات.

2. تحليل معدل دوران الأموال الخاصة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل دوران الأموال الخاصة جيد في المؤسسة خلال سنوات الدراسة وهذا من خلال النسب المحققة مما يدل على الكفاءة الجيدة من طرف المؤسسة على استغلال الموارد الخاصة في توليد مبيعات المؤسسة.

3. تحليل مدة دوران العملاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران العملاء مرتفعة في العام الأول و الثاني من الدراسة بسبب الزيادة في حقوق الزبائن وألاحظ انخفاض هذه النسبة أي انخفاض مدة دوران العملاء بسبب الانخفاض في رقم الأعمال وحقوق الزبائن ورقم الأعمال ولا يمكن الحكم عليه إلا بمعرفة معدل دوران الموردين.

4. تحليل مدة دوران الموردين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران الموردين كانت جيدة في العام الثاني من الدراسة حيث أنّ المدة كبيرة بحيث يمكن للمؤسسة أن تستغل هذه المدة و الاستفادة منها ولكن في العام الثالث من الدراسة انخفضت مدة بنسبة كبيرة إلى 118 يوم بسبب الزيادة الكبيرة في المشتريات بالرسم وعموما من خلال مقارنتها بمعدل دوران العملاء فتعتبر المدة جيدة.

5. تحليل مدة دوران مخزون المواد الأولية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران مخزون المواد الأولية مرتفعة جدا وهذا يدل على بطئ حركة المواد الأولية في المؤسسة وهذا دليل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير مخزونها مما يتطلب من المؤسسة اتخاذ اجراءات مناسبة من أجل تسريع في مدة دوران مخزون المواد الأولية وتقوم بتسيير المواد الأولية بفعالية.

6. تحليل مدة دوران البضاعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران البضاعة في المؤسسة في السنة الثانية من الدراسة تتمثل في يوم واحد وفي السنة الثالثة لا يوجد مخزون مما يدل على أنّ تسير مخزون البضاعة في المؤسسة يمتاز بكفاءة عالية.

7. تحليل أهمية الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أهمية الاحتياج في رأس المال العامل تنخفض في السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى من الدراسة بسبب الزيادة في الاحتياج في رأس المال العامل في السنة الثانية ثم ازدادت أهميته أكثر في العام الثالث بسبب الانخفاض الكبير في الاحتياج في رأس المال العامل وهذا دليل على أنّ المؤسسة متحكمة في تسيير عناصر الاستغلال المولدة للاحتياج.

8. تحليل نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات هي نسب ضعيفة جدا عموما على الرغم أنه في السنة الثانية من الدراسة ارتفعت النسبة كثيرا بسبب انخفاض المخزونات في هذا العام وهذا دليل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير مخزونها للرفع من رقم الأعمال.

رابعا: تحليل مؤشرات أداء هيكل رأس المال

تعتبر مؤشرات هيكل رأس المال من المؤشرات المهمة الواجب استخدامها في تقييم وضعية المؤسسة وسأحاول التطرق لأربعة مؤشرات أساسية لتقييم أداء الهيكل المالي للمؤسسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-21) : مؤشرات الهيكل المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال (1999-2001)

المؤشرات	طريقة حسابها	1999	2000	2001	المتوسط
نسبة قابلية التسديد	المديونية الإجمالية / مجموع الأصول	96%	95%	92%	94%
نسبة الإستقلالية المالية	المديونية الإجمالية / الموارد الخاصة	2214%	2264%	1180%	1886%
نسبة الرافعة المالية	مجموع الأصول / الموارد الخاصة	2314%	2374%	1280%	1989%
نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	الديون الطويلة والمتوسطة / المديونية الإجمالية	54%	58%	52%	54%
نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	الديون القصيرة / المديونية الإجمالية	46%	42%	48%	46%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. تحليل نسبة قابلية التسديد

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة قابلية التسديد تنخفض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهي ضعيفة فألاحظ أنّ المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على أموال الغير بنسبة كبيرة مما يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في سياسة تمويل أصولها.

2. تحليل نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الاستقلالية المالية مرتفعة جدا في المؤسسة وهذا دليل على أنّ المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة، وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

3. تحليل نسبة الرافعة المالية

من خلال ملاحظة نسب الرافعة المالية للمؤسسة في الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج أنّ المؤسسة قادرة على تمويل أصولها بواسطة مواردها الخاصة.

4. تحليل نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية

من خلال ملاحظة نسب الديون الطويلة والمتوسطة في الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج أنّ نصف الديون التي تلجأ إليها المؤسسة لتمويل احتياجاتها عبارة عن ديون طويلة ومتوسطة.

4. تحليل نسبة الديون القصيرة إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال نسب الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية أنّه تقريبا نصف الديون التي تلجأ إليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها هي عبارة عن ديون قصيرة الأجل.

خامسا: تحليل مؤشرات السيولة

تعتبر مؤشرات السيولة من بين أهم المؤشرات الأساسية في تقييم سيولة المؤسسة وسأحاول الاعتماد على أربعة مؤشرات أساسية من مؤشرات السيولة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-22) : مؤشرات السيولة لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة

(1999-2001)

المؤشرات	طريقة حسابها	1999	2000	2001	المتوسط
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول العاملة (التداولية)/ الديون القصيرة الأجل	119%	132%	143%	131%
نسبة التداول السريعة (الفورية)	الأصول العاملة - المخزونات/ الديون القصيرة الأجل	53%	43%	56%	51%
نسبة التداول الفورية (النقدية)	الأصول الحاضرة (نقدية)/ الديون القصيرة الأجل	0%	0%	0%	0%
تطور وأهمية رأس المال العامل	الموارد المستقرة/ صافي الإستثمارات الثابتة	18%	28%	53%	33%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. تحليل نسبة السيولة العامة

من خلال ملاحظة نسب السيولة العامة في الجدول أعلاه نلاحظ أنّ الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل خلال سنوات الدراسة حيث أنّ النسب تفوق النسبة النموذجية.

2. تحليل نسبة التداول السريعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة التداول السريعة منخفضة خلال سنوات الدراسة الثلاثة وهذا دليل على أنّ الأصول المتداولة -المخزونات أي الأصول الأكثر سيولة غير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل ، وهنا تبرز أهمية المخزونات بحيث أنّ المؤسسة تلجأ إلى تحويلها إلى سيولة إذا تطلب الأمر ذلك .

3. تحليل نسبة التداول الفورية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسب التداول الفورية منعدمة في جميع سنوات الدراسة وهذا دليل على أنّ الأصول النقدية غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل.

4. تحليل تطور وأهمية رأس المال العامل

من خلال ملاحظة نسب تطور وأهمية رأس المال العامل تزداد من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة الثلاثة بسبب الانخفاض في صافي الاستثمارات الثابتة و الزيادة في الموارد المستقرة خلال سنوات الدراسة الثلاثة.

سادسا : تحليل مؤشرات مردودية وتشغيل الموارد البشرية

إنّ مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية من بين أهم المؤشرات الواجب حسابها ومعرفة تطورها لتقييم أداء المؤسسة وسأحاول أن أتطرق إلى أربعة مؤشرات أساسية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-23): مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير خلال الفترة (1999-2001).

المؤشرات	طريقة حسابها	1999	2000	2001	المتوسط
معدل إنتاجية العمل	الأجور / القيمة المضافة	47%	62%	38%	49%
مردودية كل عامل	القيمة المضافة / عدد العمال	414,460.86	351,093.83	437,973.33	401,176.01
مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	رقم الأعمال / عدد العمال	1,670,253.71	1,034,719.17	3,438,978.67	2,047,983.58
مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	النتيجة الصافية / عدد العمال	69,507.57	-11,599.83	135,758.17	64,555.30

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. تحليل معدل إنتاجية العمل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل إنتاجية العمل متوسطة حيث أنه كانت مرتفعة في العام الأول والثاني مقارنة بالعام الثالث وهذا الانخفاض في القيمة المضافة و الانخفاض في الأجور وعموما يمكن القول أنّ الأجور تمتص نسبة كبيرة من القيمة المضافة ، ولكن في العام الثالث الذي انخفضت فيه الأجور وازدادت فيه القيمة المضافة فإنّ معدل إنتاجية العمل انخفضت بدرجة كبيرة مقارنة بالعام الثاني وهذا دليل على التحسن في كفاءة تسيير الأجور بعدما كانت النسب في البداية مرتفعة أصبحت منخفضة.

2. تحليل مردودية كل عامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل مرتفعة بمعنى أنّ العمال يساهمون بنسبة كبيرة في خلق القيمة المضافة للمؤسسة.

3. تحليل مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال مرتفعة حيث انخفضت نسبيا في العام الثاني من الدراسة ثم ارتفعت في العام الثالث وعموما يمكن القول أنّ مساهمة العمال كبيرة في توليد رقم الأعمال للمؤسسة.

4. تحليل مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية العامل في النتيجة كانت كبيرة وجيدة في تحقيق ربح لنتيجة المؤسسة خلال العام الثالث من الدراسة وفي العام الأول كذلك لكن مردودية كانت ضعيفة لكن في العام الثاني حققت المؤسسة نتيجة سالبة بسبب الخسائر المحققة في السنة.

المطلب الثالث : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA)

سنحاول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل أصول وخصوم المؤسسة ودراسة التوازن المالي لها وكذا التحليل عن طريق المؤشرات المالية.

الفرع الأول: تحليل أصول وخصوم المؤسسة

أولا: تحليل أصول المؤسسة

نلاحظ من خلال تحليل ميزانية المؤسسة لسنة (2000، 2001، 2002) ألاحظ أنّ المؤسسة تشهد تذبذبات في قيمة الأصول خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث انخفضت انخفاضاً كبيراً خلال العام الثاني من الدراسة بعدما كانت تقدر في العام الأول بـ 20,102,871.00 دج أصبحت تقدر بـ 14,988,779.00 دج بسبب الانخفاض في كل من الاستثمارات و الحقوق و الارتفاع في قيم المخزون ثم عرفت في العام الأخير ارتفاعاً كبيراً حيث وصلت قيمة الأصول إلى 20,307,535.00 دج بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الحقوق و الاستثمارات و الانخفاض في قيمة المخزونات.

ثانياً: تحليل خصوم المؤسسة

تمثل الخصوم مجموع الموارد المقابلة للأصول المالية و المادية للمؤسسة، وتتضمن كل من الأموال الخاصة والديون حيث شهدت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة من الدراسة تذبذبات في قيم الخصوم حيث شهدت قيمة الخصوم انخفاضاً كبيراً خلال العام الثاني من الدراسة حيث قدرت قيمتها بـ 14,988,779.00 دج بعدما كانت تقدر بـ 20,102,871.00 دج بسبب الانخفاض الشديد في قيمة الديون و الارتفاع في قيمة الأموال الخاصة ثم عرفت ارتفاعاً خلال العام الأخير من الدراسة بسبب الارتفاع في قيمة الأموال الخاصة و الارتفاع في قيم الديون.

الفرع الثاني : تحليل التوازن المالي للمؤسسة

سنقوم بتحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال تقييم رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وكذلك الخزينة خلال سنوات التالية (2000، 2001، 2002).

أولا : إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة

إن إعداد الميزانية الوظيفية أمر أساسي لمعرفة مختلف مؤشرات التوازن المالي وتمثل الميزانية الوظيفية في الآتي :

الجدول رقم (3-24) : الميزانية الوظيفية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002).

الوحدة : دج

البيان	2000	2001	2002
الموارد المستقرة	2,083,743.00	2,100,150.00	2,742,694.00
الإستخدامات المستقرة	243,161.00	287,413.00	1,163,248.00
رأس المال العامل FR	1,840,582.00	1,812,737.00	1,579,446.00
إستخدامات داخل الإستغلال	18,296,031.00	13,468,813.00	18,766,102.00
موارد داخل الإستغلال	12,993,427.00	10,454,045.00	14,043,174.00
الإحتياج في رأس مال العامل داخل الإستغلال BFR EXP	5,302,604.00	3,014,768.00	4,722,928.00
إستخدامات خارج الإستغلال	1,170,000.00	1,347,559.00	795,014.00
موارد خارج الإستغلال	53,000.00	6,100.00	135,008.00
الإحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال BFR H/EXP	1,117,000.00	1,341,459.00	660,006.00
الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR	6,419,604.00	4,356,227.00	5,382,934.00
إستخدامات الخزينة	469,307.00	8,149.00	5,384.00
موارد الخزينة	5,048,329.00	2,551,639.00	3,808,872.00
الخزينة TNG	-4,579,022.00	-2,543,490.00	-3,803,488.00

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة

ثانيا : تحليل رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا في تقييم التوازن المالي في المؤسسة و يحسب بالفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة كما هو موضح في الميزانية أعلاه، ومن خلال قراءتنا لهذه الميزانية نلاحظ أنّ المؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة (2000، 2001، 2002) بمعنى أنّ في كل سنوات الدراسة استطاعت الموارد المستقرة تغطية الإستخدامات

المستقرة وحققت هامش متمثل في رأس المال العامل وعموما استطاعت المؤسسة أن تحقق الشرط الأول من التوازن المالي والمتمثل في أن يكون رأس المال العامل موجب، وشهد تراجع من سنة إلى أخرى وهذا بسبب الارتفاع في الموارد المستقرة خلال العام الأول و الثاني و ارتفاع كبير أكبر من الزيادة في الموارد المستقرة خلال العام الثاني و الثالث ولكن حافظت المؤسسة على أن يكون موجب.

ثالثا : تحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ثاني أهم المؤشرات الأساسية في تقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، وهو عبارة عن مجموع الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لهذا سأبدأ التحليل أولا انطلاقا منهما ثم أقوم بتحليل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

1. تحليل الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال

نلاحظ من خلال الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنها تشهد انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنة الثانية من الدراسة بسبب عدم قدرة الموارد داخل الاستغلال على تغطية استخدامات الاستغلال رغم أنها انخفضت بنسبة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة إلا أنه قللت المؤسسة من احتياجات دورة الاستغلال مقارنة بالسنة الماضية، وعرف السنة الأخيرة من الدراسة ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل مقارنة بالسنة الماضية نظرا لارتفاع استخدامات الدورة بنسبة كبيرة أكبر من ارتفاع موارد هذه الدورة في هذه السنة مما جعل هذه الموارد تعجز عن تغطية كل هذه الاحتياجات مما تسبب في وجود احتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال.

2. تحليل الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

نلاحظ من خلال الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنها شهدت ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال مقارنة بالسنة السابقة وهذا بسبب ارتفاع استخدامات الاستغلال وانخفاض الموارد خارج الاستغلال وإنّ الموارد خارج الاستغلال لم تستطع تغطية استخدامات مما تسبب في وجود هذا الاحتياج، وفي السنة الأخيرة من الدراسة انخفض الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال بنسبة كبيرة بسبب الارتفاع الكبير في الموارد خارج الاستغلال وانخفاض كبير في استخدامات خارج الاستغلال حيث غطت في هذه السنة الموارد جزء كبير من الاستخدامات وبقي جزء قليل مقارنة بالسنوات الماضية لم يغطي مما أدى إلى وجود احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال ومنخفض مقارنة بالسنوات السابقة.

3. تحليل رأس المال العامل الإجمالي

نلاحظ من خلال الميزانية الوظيفية للمؤسسة انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي خلال السنة الثانية من الدراسة مقارنة بالسنة الماضية وهذا يعود إلى الانخفاض الكبير في الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال، ثم عرف الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي في السنة الثالثة من الدراسة مقارنة بالسنة الماضية بسبب الارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال، وعموما من كل هذا يمكن القول بأن المؤسسة لم تحقق الشرط الثاني من شروط التوازن المالي حيث

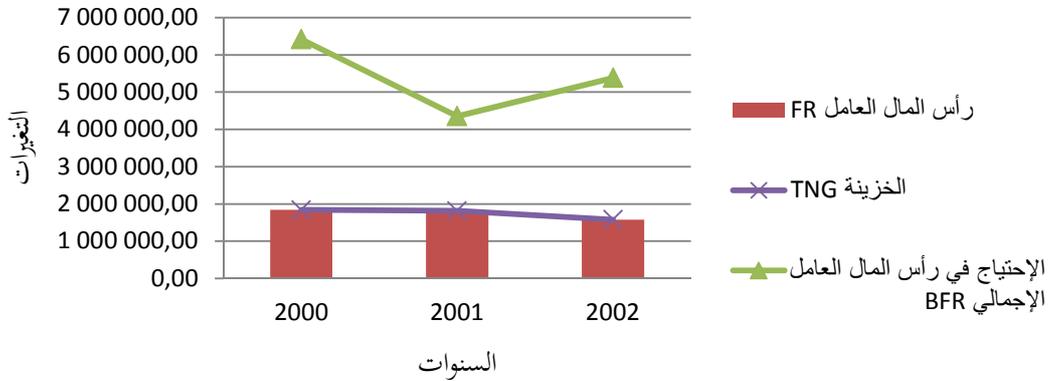
نلاحظ أنّ في كل سنوات الدراسة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أكبر من رأس المال العامل وهذا لا يتطابق مع الشرط الثاني من شروط التوازن المالي الذي يشترط أن يكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

رابعا : تحليل خزينة المؤسسة

نلاحظ من خلال تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة أنّ المؤسسة حققت خلال سنوات الدراسة عجز في الخزينة وهذا بسبب أنه طيلة مدة الدراسة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كان أكبر من رأس المال العامل بمعنى أنّ رأس المال العامل لم يستطع تغطية كل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ممّا جعل الخزينة سالبة أي تعاني من عجز وكانت قيمة العجز تختلف من سنة إلى أخرى فقد حاولت المؤسسة من تقليص قيمة هذا العجز خلال السنة الثانية عن طريق التقليل من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للاستغلال مقارنة بالسنة الأولى وارتفعت قيمة العجز في السنة الثالثة نظرا لارتفاع الاحتياجات و انخفاض رأس المال العامل، وعموما لم تستطع المؤسسة تحقيق الشرط الثالث من شروط التوازن المالي و المتمثل في أن تكون الخزينة موجبة رغم أنّها كانت تحاول التقليل من العجز.

والشكل التالي يبين لنا أكثر حالة المؤسسة :

الشكل (3-6) : تغير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002)



المصدر من إعداد الباحثة

الفرع الثالث: التحليل باستخدام المؤشرات المالية

انطلاقا من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية يمكن استخراج العديد من العناصر المهمة و التي من خلالها أقوم بحساب النسب من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

أولا : التحليل باستخدام مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير

نظرا لأهمية هذه المؤشرات ودورها في تقييم وضعية المؤسسة من خلال حسابها ومعرفة تطورها خلال سنوات الدراسة أقوم بحسابها بناء على المعطيات المتوفرة حتى يتسنى في الأخير أخذ صورة على وضعية المؤسسة فيما يتعلق بحسابات التسيير، وعموما الطريقة أو القوانين التي يمكن حساب بها هذه المؤشرات يوجزها الجدول التالي :

جدول رقم (3-25) : مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002)

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل نمو رقم الأعمال	CA _n -CA _{n-1} /CA _{n-1}	/	-27%	30%	1%
معدل نمو القيمة المضافة	VA _n -VA _{n-1} /VA _{n-1}	/	-18%	20%	1%
معدل القيمة المضافة	VA/CA	11%	12%	12%	12%
معدل الاستثمارات المادية	الاستثمارات المادية/القيم المضافة	1608%	1023%	303%	978%
معدل الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	1%	0%	0%	0%
معدل نتيجة الإستغلال	نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال	1%	1%	0%	1%
معدل المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة	1%	1%	1%	1%
معدل الإهلاكات و المؤونات	الإهلاكات و المؤونات / القيمة المضافة	15%	2%	18%	12%
معدل الفائض الإجمالي	الفائض الإجمالي للإستغلال / القيمة المضافة	27%	10%	21%	19%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. مؤشرات ديناميكية (معدل نمو رقم الأعمال، معدل نمو القيمة المضافة، معدل القيمة المضافة)

-تحليل معدل نمو رقم الأعمال

نلاحظ أنّ رقم أعمال المؤسسة خلال السنة الثانية من الدراسة (2001) تراجع بنسبة 27% وهي نسبة كبيرة مما يتطلب من المؤسسة أن تتخذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بمبيعاتها و بالفعل في عام 2002 لم تحقق المؤسسة تراجع في رقم الأعمال وإنما حققت نمو بنسبة 30% وهذا دليل على تحسن السياسة التسويقية للمؤسسة.

-تحليل معدل نمو القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة عن القيمة التي أضافتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، حيث نلاحظ أنّ المؤسسة حققت تراجع في العام الثاني بنسبة 18% وهذا بسبب الانخفاض في الهامش الإجمالي و الزيادة في أداء الخدمات و الارتفاع في استهلاك المواد الأولية والخدمات كل هذا أدى إلى تراجع القيمة المضافة، لكن في عام 2002 ارتفع نمو القيمة المضافة بنسبة 20% بمعنى أنّ المؤسسة تحسنت في أدائها المالية وتقدمت مقارنة بالسنة الماضية بعدما كانت تشهد تراجع كبير في القيمة المضافة.

-تحليل معدل القيمة المضافة

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل القيمة المضافة يشهد ارتفاع واستقرار نسبي خلال سنوات الدراسة ففي السنة الثانية شهد ارتفاع يقدر ب 12 % وهذا بسبب التراجع الكبير في رقم الأعمال وكذلك التراجع في القيمة المضافة لكن نسبة الانخفاض كانت في رقم الأعمال أكثر ويفسر هذا المعدل في هذه السنة بأنه رقم الأعمال غطى التكاليف رغم انخفاضه وحقق هامش متمثل في القيمة المضافة وشهد هذا المعدل خلال السنة الثالثة من الدراسة استقرار عند هذا المعدل 12 %.

2. مؤشرات نتائج النشاط (معدل الربح الصافي، معدل الفائض الإجمالي للإستغلال).

-معدل الربح الصافي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الربح الصافي حقق نسبة 1 % في العام الأول ممّا يدل على مساهمة رقم الأعمال في تحقيق الربح كانت ضعيفة ثم انخفضت هذه النسبة وانعدمت في السنة الثانية و الثالثة من الدراسة ممّا يدل على أنّ رقم الأعمال لم يساهم في هذه السنوات في تحقيق الربح رغم ارتفاعه في السنة الأخيرة مقارنة بالسنة الماضية وهذا دليل على أنّ للتكاليف دور كبير في عدم تحقيق الربح ممّا يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في تكاليفها.

-تحليل معدل نتيجة الاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل نتيجة الاستغلال حقق نسبة 1 % في العام الأول و الثاني من الدراسة (2000، 2001) وهذا نسبة ضعيفة ممّا يدل على أنّ مساهمة رقم الأعمال في نتيجة الاستغلال كانت ضعيفة جدا وفي هذا العام كان هناك تراجع كبير في رقم الأعمال، وفي العام الثالث من الدراسة شهد معدل نتيجة الاستغلال تراجع كبير حيث انعدم في هذه السنة حيث انخفضت نتيجة الاستغلال بنسبة كبيرة رغم الزيادة الكبيرة في رقم الأعمال ممّا يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في تكاليف الاستغلال لأنّ لها دور كبير في تراجع هذا المعدل.

3. مؤشرات توزيع القيمة المضافة (معدل المصاريف المالية، معدل الإهلاكات و المؤونات، معدل الإستثمارات

المادية، معدل نتيجة الإستغلال)

-تحليل معدل المصاريف المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل المصاريف خلال سنوات الدراسة الثلاثة كانت نسبته ضعيفة ومستقرة عند 1 % ممّا يدل على أنّ المصاريف المالية نسبة قليلة جدا من القيمة المضافة.

-تحليل معدل الإهلاكات و المؤونات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الإهلاكات و المؤونات يشهد انخفاض شديد في العام الثاني من الدراسة مقارنة بالسنة الأولى وهذا يدل على أنّ الإهلاكات كانت تمتص نسبة كبيرة نسبيا من القيمة المضافة تقدر ب 15% ثم في العام الثاني قدرت ب 2% ممّا يدل على أنّ الإهلاكات و المؤونات تمتص نسبة قليلة جدا من القيمة المضافة في هذه السنة وفي العام الثالث

من الدراسة ألاحظ أنّ نسبة ارتفعت بكثير وصلت إلى 18% بمعنى أنّ الإهلاكات و المؤونات تمتص نسبة كبيرة جدا مقارنة بالسنوات الماضية من القيمة المضافة وهذا نظرا لزيادة الاستثمارات بنسبة كبيرة في هذه السنة.

- تحليل معدل الفائض الإجمالي للاستغلال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل الفائض الإجمالي للاستغلال يشهد تراجع خلال سنوات الدراسة بمعنى أنّ القيمة المضافة تنخفض مساهمتها في زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال من عام إلى آخر بسبب الزيادة في المصاريف و الإهلاكات رغم أنّها في السنة الأخيرة ارتفعت قيمة هذا المعدل مقارنة بالسنة السابقة.

ثانيا : التحليل باستخدام مؤشرات الأداء الربحي

تعتبر مؤشرات الأداء الربحي من بين أهم المؤشرات التي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وسأحاول أن أتطرق إلى ستة مؤشرات من مؤشرات الربحية و الجدول التالي يبين هذه المؤشرات

الجدول رقم (3-26) : مؤشرات الأداء الربحي لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية / الموارد الخاصة	12%	0%	0%	4%
معدل العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	1%	0%	0%	0%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	النتيجة الصافية / الموارد المستقرة	11%	0%	0%	4%
القدرة على التسديد	القدرة على التمويل الذاتي / المديونية الإجمالية	7%	8%	9%	8%
معدل الفائدة الظاهر	المصاريف المالية / المديونية الإجمالية	0.14%	0.26%	0.13%	0.18%
حصة المصاريف المالية من نتيجة الاقتصادية الإجمالية.	المصاريف المالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية	3%	11%	3%	6%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للمؤسسة

1. معدل العائد على حقوق الملكية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على حق الملكية ضعيف جدا خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث ألاحظ أنّ نسبة مساهمة الموارد الخاصة في تحقيق ربح في النتيجة الصافية بمقدار 12% وانعدمت في السنة الثانية و الثالثة من الدراسة ممّا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد الخاصة.

2. معدل العائد على الأصول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على الأصول ضعيف جدا في سنوات الدراسة الثلاثة حيث في العام الأول كانت النسبة 1% ثم انعدمت في باقي سنوات الدراسة الثلاثة مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول وجعلها تولد أرباح للمؤسسة.

3. معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل شهد تراجع خلال سنوات الدراسة الثلاثة ففي السنة الأولى من الدراسة حقق المعدل 11% وفي باقي السنوات لم تحقق مصادر التمويل أي عائد.

4. القدرة على التسديد

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ قدرة المؤسسة على التسديد تزداد من سنة إلى أخرى بمعنى أنّ المؤسسة قادرة على التمويل الذاتي بنسبة 7% و 8% و 9% على الترتيب ولكن هذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا وغير جيدة بالنسبة للمؤسسة بحيث أنّ قدرة على التمويل الذاتي أقل بكثير من المديونية مما يرفع المخاطرة التمويلية للمؤسسة مما يتطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا لأنّ الوضع خرج جدا.

5. معدل الفائدة الظاهر

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل الفائدة الظاهر عموما يعتبر جيد لكون أنّ نسبة المصاريف المالية من إجمالي الديون تعتبر منخفضة جدا في العام الأول والثالث وكان لديها مصاريف مالية أكثر في العام الثاني مقارنة بباقي سنوات الدراسة وعموما يعتبر معدل الفائدة الظاهر جيد.

6. تحليل حصة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المصاريف المالية تشكل جزء صغير جدا من النتيجة الاقتصادية الإجمالية حيث تمثل نسبة 3% في العام الأول والثالث ونسبة 11% في العام الثاني من الدراسة يعني أنّ المؤسسة في هذا العام ارتفعت المصاريف المالية لها مقارنة بالسنوات السابقة.

ثالثا: مؤشرات أداء عناصر الاستغلال

يعتبر تحليل مؤشرات أداء عناصر الاستغلال من بين أهم العناصر الواجب تحليلها باعتبارها تساعد في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وسأنتقل إلى ثمانية مؤشرات من مؤشرات أداء عناصر الاستغلال في الجدول الموالي

الجدول رقم (3-27) : مؤشرات أداء عناصر الإستغلال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2000-2002)

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل دوران الأصول	المبيعات/ مجموع الأصول	159.93%	155.34%	149.59%	154.95%
معدل دوران الأموال الخاصة	المبيعات/ الموارد الخاصة	1601.00%	1177.72%	1309.13%	1362.62%
مدة دوران العملاء	الإنتاج المرصغ لأداء الآجال/الإنتاج	140	19	84	81
مدة دوران الموردين	ديون تجارية/المشتريات بالرسم	/	168	65	116
مدة دوران مخزون بالمواد الأولية	مخزون المواد الأولية/مشتريات مواد أولية	/	98	59	79
مدة دوران مخزون البضاعة	مخزون البضاعة/مشتريات البضاعة	/	62	25	44
أهمية BFR	BFR / الإنتاج	501%	540%	567%	536.18%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	رقم الأعمال / المخزونات	6%	11%	6%	7.75%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية

1. معدل دوران الأصول

من خلال الجدول أعلاه ألاحظ أنّ معدل دوران الأصول خلال سنوات الدراسة يظهر جيد من خلال النسب المحققة فتظهر هذه المؤسسة بأنّ لديها كفاءة عالية في استغلال أصولها أحسن استغلال لخلق المبيعات ولكن هذه الكفاءة في استغلال الأصول تتراجع من سنة إلى أخرى بحيث أنّها تستثمر في الأصول أكثر من حاجتها.

2. تحليل معدل دوران الأموال الخاصة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه و تطور معدل دوران الأموال الخاصة بأنّ المؤسسة تحقق معدلات دوران للأموال الخاصة جيدة مما يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد الخاصة أحسن استغلال من أجل زيادة مبيعات المؤسسة وألاحظ أنّ هذه الكفاءة في ارتفاع من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة.

3. تحليل مدة دوران العملاء

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران العملاء في البداية كانت 140 يوم ثم في السنة الثانية أصبح 19 يوم مما يدل على وجود تحسن على مستوى المؤسسة في تقليص المدة بشكل كبير بسبب الانخفاض بنسبة كبيرة في حقوق الزبائن وكذا الانخفاض في الإنتاج ولكن في العام الثالث بعدما كانت المؤسسة في تحسن من خلال تقليص المدة نلاحظ ارتفاع المدة حيث وصلت إلى 84 يوم بسبب الارتفاع الكبير في الإنتاج وحقوق الزبائن ولا يمكن الحكم على هذا المؤشر إلا بمقارنته مع مدة دوران الموردين.

4. تحليل مدة دوران الموردين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في السنة الثانية من الدراسة أنّ المدة كانت 168 وهي مدة جيدة فكلما كانت المدة أكبر كلما استثمرت المؤسسة أموالها في أمور أحسن حتى وصول آجال الموردين ولكن في العام الثالث ألاحظ أنّ المدة انخفضت بكثير حيث أصبحت 65 يوم بسبب الارتفاع الكبير في المشتريات بالرسم خلال هذه السنة وهذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة بحيث آجال العملاء أكبر من الموردين في هذه السنة مما يتطلب من المؤسسة أن تتفاوض مع الموردين بخصوص تمديد المدة أو تقليص آجال الممنوحة للعملاء.

5. مدة دوران مخزون المواد الأولية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران مخزون تنخفض من سنة إلى أخرى حيث ألاحظ في العام الثاني من الدراسة كانت 98 يوم ثم انخفضت بشكل كبير لتصبح في العام الثالث 59 يوم بسبب ارتفاع المشتريات من المواد الأولية وانخفاض في المخزونات من المواد الأولية ويلاحظ كذلك في هذه السنة زيادة الإنتاج ، وهذا ما يدل على أن مدة دوران مخزون المواد الأولية في تحسن لدى المؤسسة وهذا دليل على كفاءة المؤسسة في تسيير مخزونها.

6. تحليل مدة دوران البضاعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مدة دوران البضاعة يشهد انخفاض خلال سنوات الدراسة ففي العام الثاني كانت مدة دوران المخزونات من البضاعة 62 يوم ثم انخفضت مدة دوران إلى 25 يوم وهذا شيء إيجابي للمؤسسة بأنها تزيد من سرعة دوران المخزونات من البضاعة مما يدل على زيادة المبيعات في هذه السنة بحيث أنّ مشتريات البضاعة ارتفعت و مخزونات البضاعة انخفضت.

7. تحليل أهمية الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أهمية الاحتياج تزيد من سنة إلى أخرى لدى المؤسسة حيث نلاحظ في العام الثاني انخفاض الإنتاج والاحتياج في رأس المال العامل وزادت بذلك أهميته وفي العام الثالث ارتفع الإنتاج وارتفع الاحتياج وزادت بذلك أهميته أكثر وهذا دليل على تحكم المؤسسة في تسيير عناصر الاستغلال المولدة للاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

8. تحليل نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات ارتفعت في العام الثاني مقارنة بالعام الأول بسبب الارتفاع في المخزونات مما يدل على كفاءة المؤسسة في تسير مخزونها واستغلالها من أجل الزيادة في رقم الأعمال وفي العام الثالث من الدراسة انخفضت النسبة بسبب الارتفاع في المخزونات مما يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة في تسير مخزونها.

رابعاً : تحليل مؤشرات أداء هيكل رأس المال

تعتبر مؤشرات هيكل رأس المال من المؤشرات المهمة الواجب استخدامها في تقييم وضعية المؤسسة وسأحاول التطرق لأربعة مؤشرات أساسية لتقييم أداء الهيكل المالي للمؤسسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-28): مؤشرات أداء هيكل رأس المال لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2000-2002).

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
نسبة قابلية التسديد	المديونية الإجمالية / مجموع الأصول	90%	87%	89%	88%
نسبة الإستقلالية المالية	المديونية الإجمالية / الموارد الخاصة	901%	658%	775%	778%
نسبة الرافعة المالية	مجموع الأصول / الموارد الخاصة	1001%	758%	875%	878%
نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية	الديون الطويلة والمتوسطة / المديونية الإجمالية	0%	0%	1%	0%
نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية	الديون القصيرة / المديونية الإجمالية	100%	100%	99%	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على القوائم المالية

1. تحليل نسبة قابلية التسديد:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة قابلية التسديد مرتفعة ولكنها تنخفض من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة الثلاثة ممّا يدل على أنّ المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها بنسبة كبيرة على أموال الغير، وتحتمل مخاطر كبيرة بسبب العبء الذي تسببه الديون وهذا ما تبينه النسب في الجدول أعلاه ممّا يتطلب من المؤسسة إعادة النظر في هذا.

2. تحليل نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الاستقلالية المالية تنخفض في السنة الثانية و الثالثة من الدراسة مقارنة بالسنة الأولى ممّا يدل على انخفاض قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، وعموما هذه النسب غير جيدة لأنّ ديون الشركة أكبر من الموارد الخاصة في كل سنوات الدراسة أي أنّ المؤسسة غير مستقلة وتعتمد بنسبة كبيرة على أموال الغير .

3. تحليل نسبة الرافعة المالية

من خلال النسب الموضحة في الجدول نلاحظ أنّ نسب الرفع المالي غير جيدة حيث تمثل نسبة الأصول من الموارد الخاصة نسبة كبيرة جدا بحيث أنّ الموارد الخاصة لا تكفي لتمويل أصول المؤسسة وهذا يعني أنّ استغلال أو الاعتماد على أموال الغير كبير جدا وبالتالي وضعية المؤسسة حرجة وينبغي لها التصرف رغم أنّها شهدت انخفاض في السنوات الثانية والثالثة مقارنة بالسنة الأولى.

4. تحليل نسبة الديون المتوسطة و الطويلة إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الديون الطويلة و المتوسطة إلى المديونية الإجمالية كانت منعدمة في السنة الأولى و الثانية من الدراسة ممّا يعني أنّ المؤسسة لم تعتمد في تمويل احتياجاتها على الديون الطويلة و المتوسطة إطلاقا أمّا في العام الثالث فاعتمدت على الديون الطويلة و المتوسطة بنسبة صغيرة جدا 1%.

5. تحليل نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المؤسسة في العام الأول و الثاني اعتمدت في تمويل احتياجاتها على الديون القصيرة الأجل ولم تعتمد على الديون المتوسطة والطويلة وانخفضت هذه النسبة في العام الثالث قليلا حيث كانت 99% ممّا يعني أنّ ديونها كلها كانت قصيرة الأجل ونسبة صغيرة جدا عبارة عن ديون طويلة الأجل.

خامسا: تحليل مؤشرات السيولة

تعتبر مؤشرات السيولة من بين أهم المؤشرات الأساسية في تقييم سيولة المؤسسة وسأحاول الاعتماد على أربعة مؤشرات أساسية من مؤشرات السيولة من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-29) : مؤشرات السيولة لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال الفترة (2002-2000)

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول العاملة (التداولية)/ الديون القصيرة الأجل	110%	114%	110%	111%
نسبة التداول السريعة (الفورية)	الأصول العاملة - المخزونات/ الديون القصيرة الأجل	99%	94%	99%	98%
نسبة التداول الفورية (النقدية)	الأصول الحاضرة (نقدية)/ الديون القصيرة الأجل	3%	0%	0%	1%
تطور وأهمية رأس المال العامل	الموارد المستقرة/ صافي الإستثمارات الثابتة	1408%	1279%	370%	1019%

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على القوائم المالية

1. تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة السيولة العامة ارتفعت في السنة الثانية من الدراسة مقارنة بالسنة الأولى من الدراسة وهذا يدل على ارتفاع قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون القصيرة الأجل نتيجة لانخفاض الديون القصيرة الأجل بنسبة كبيرة في هذه السنة ثم انخفضت هذه النسبة في السنة الثالثة قليلا نظرا لارتفاع الديون القصيرة الأجل، وعموما تستطيع المؤسسة تغطية ديونها القصيرة الأجل عن طريق أصولها العاملة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة لأنها تجاوزت النسبة النموذجية (100%) في كل سنوات الدراسة.

2. تحليل نسبة التداول السريعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة التداول السريعة خلال السنوات الثلاثة من الدراسة غير جيدة بحيث أنّ الأصول العاملة -المخزونات غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل رغم أنّ المؤسسة في السنة الثالثة من الدراسة حاولت رفع النسبة قليلا، ولكن عموما المؤسسة قادرة على تغطية ديونها القصيرة الأجل عن طريق أصولها الأكثر سيولة.

3. تحليل نسبة التداول الفورية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة التداول الفورية ضعيفة جدا في السنة الأولى من الدراسة ومنعدمة في باقي السنوات وعموما من خلال ملاحظة النسب فإنه يمكن القول أنّ الأصول الحاضرة غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بحيث في جميع السنوات تظهر الأصول الحاضرة أقل من الديون قصيرة الأجل.

4. تحليل تطور وأهمية رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أهمية رأس المال العامل تتناقص من سنة إلى أخرى بسبب الزيادة في الاستثمارات الثابتة و الموارد المستقرة خلال سنوات الدراسة الثلاثة.

سادسا : تحليل مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية

إنّ مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية من بين أهم المؤشرات الواجب حسابها ومعرفة تطورها لتقييم أداء المؤسسة وسأحاول أن أتطرق إلى أربعة مؤشرات أساسية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-30) : مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي (SOGDIMA) خلال (2002-2000)

المؤشرات	طريقة حسابها	2000	2001	2002	المتوسط
معدل إنتاجية العمل	الأجور / القيمة المضافة	49%	69%	60%	59%
مردودية كل عامل	القيمة المضافة / عدد العمال	513,777.57	490,041.50	587,330.67	530,383.25
مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	رقم الأعمال / عدد العمال	4,598,777.71	3,924,086.50	5,083,277.67	4,535,380.63
مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	النتيجة الصافية / عدد العمال	33,658.29	199.83	640.83	11,499.65

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على القوائم المالية

1. تحليل مردودية إنتاجية العمل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ معدل إنتاجية العمل في السنة الأولى من الدراسة كانت تقدر ب 49% وازدادت هذه النسبة في العام الثاني و الثالث من الدراسة 69% و 60% على الترتيب مما يدل على أنّ نسبة امتصاص الأجور من القيمة المضافة كبيرة مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير أجورها.

2. تحليل مردودية كل عامل

نلاحظ من خلال الجدول أنّ مردودية كل عامل في القيمة المضافة جيدة وتحسن من خلال سنوات الدراسة.

3. تحليل مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال تتناقص من سنة إلى أخرى في العام الأول والثاني من الدراسة وترتفع في العام الثالث من الدراسة وعموما المردودية جيدة وفي تحسن بسبب التطور في رقم الأعمال.

4. تحليل مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة الصافية كبيرة جدا خلال سنوات الدراسة بسبب النتائج الإيجابية المحققة خلال سنوات الدراسة.

المطلب الرابع : مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

من خلال ما تناولناه من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة يمكن وضع تحليل مقارنة للفترتين من خلال المؤشرات التي تم تناولها سابقا

1. بالنسبة لمؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير

يتم حساب متوسط المعدلات للمؤشرات التسعة المندرجة تحت حسابات التسيير للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة لإعطاء صورة أكثر وضوح لمعرفة آثار الخصخصة والجدول التالي يوضح المعدلات التسعة :

الجدول رقم (3-31) : مقارنة مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

المؤشرات	المتوسط قبل الخصخصة	المتوسط بعد الخصخصة بالنسبة لكل مؤسسة			المتوسط بعد الخصخصة
		SOGDDIMA -Tggt	SODIMMAS-Ogx	SOGDIMA -PH-Ogx	
معدل نمو رقم الأعمال	-16%	1%	102.95%	93%	66%
معدل نمو القيمة المضافة	-32%	1%	65%	-1%	22%
معدل القيمة المضافة	15%	12%	19%	24%	18%
معدل الاستثمارات المادية	44%	978%	3507%	27%	1504%
معدل الربح الصافي	-5%	0%	-15%	2%	-4%
معدل نتيجة الإستغلال	-5%	1%	-15%	2%	-4%
معدل المصاريف المالية	3%	1%	0%	1%	1%
معدل الإهلاكات و المؤونات	37%	12%	69%	30%	37%
معدل الفائض الإجمالي للإستغلال	3%	19%	-41%	44%	7%

المصدر : من إعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنّ في ما يتعلق بحسابات التسيير أنّ المؤسسة حققت نتائج مرضية وأحسن مما كانت عليه قبل الخصخصة وسنركز على النقاط التالية :

- رقم الأعمال كان قبل الخصخصة في تراجع في حين بعد الخصخصة كان في ارتفاع مما يدل على أنّ المؤسسة بعد خصصتها نجحت إلى حد ما في سياستها التسويقية واستطاعت أن ترفع من مبيعاتها.
- بالنسبة للقيمة المضافة كان قبل الخصخصة في تراجع في حين بعد الخصخصة كان في ارتفاع حيث أنّ الزيادة في المبيعات كان لها دور كبير في هذا مما يدل على تحسن الأداء المالي وتطوره بالنسبة للمؤسسة.
- بالنسبة للربح الصافي كان بعد الخصخصة أحسن من قبل الخصخصة رغم انه خلال الفترتين قبل وبعد الخصخصة كان سالبا ولكنه في الفترة الثانية ارتفع قليلا بسبب التطور الحاصل في رقم الأعمال.
- بالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال كان منخفض جدا لدرجة أنّ المؤسسة ممكن أن تتوقف عن النشاط بسبب الانخفاض الكبير في حين بعد الخصخصة ارتفع بنسبة 4% أي أصبح 7% وهذا بمعنى أنّ الخصخصة ساعدت المؤسسة على ارتفاع هذه النسبة عما كانت عليه رغم أنّها غير جيدة في كلا الفترتين.

2. بالنسبة لمؤشرات الربحية

يتم حساب متوسط المعدلات الأربعة المندرجة تحت مؤشرات الربحية لإعطاء صورة واضحة حول مؤشرات الربحية والجدول التالي يوضح متوسط هذه المعدلات :

الجدول (3-32) : مقارنة مؤشرات الربحية للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

المؤشرات	المتوسط قبل الخصخصة	المتوسط بعد الخصخصة بالنسبة لكل مؤسسة		
		SOGDDIMA -Tggt	SODIMMAS -Ogx	SOGDIMA -PH-Ogx
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	-22%	4%	12%	35%
معدل العائد على الأصول (ROA)	-5%	0%	-8%	2%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	-7%	4%	-8527%	17%
القدرة على التسديد	68%	8%	-12%	13%
معدل الفائدة الظاهر	1.01 %	0.18%	0.06%	0.07%
حصة المصاريف المالية من نتيجة الاقتصادية الإجمالية.	21%	6%	0%	1%

المصدر : من اعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

- ارتفاع وتطور في العائد على حقوق الملكية فبعدما كان سالبا ارتفع وأصبح موجبا وهذا بسبب الزيادة في متوسط الموارد الخاصة بعد الخصخصة ويهتم المستثمرون كثيرا بهذا المعدل حيث يسعون إلى معرفة العائد المحصل عليه من خلال ممارسة نشاطهم.
- بالنسبة للعائد على الأصول رغم أنه سالبا في كلا الفترتين لكن نلاحظ تحسنه بعد الخصخصة مما يدل على تحسن كفاءة استغلال الأصول رغم أنه يبقى غير جيد.
- بالنسبة لنسبة التمويل الذاتي إلى الديون ارتفعت بنسبة كبيرة جدا بعد الخصخصة نتيجة لزيادة الموارد الخاصة و تقليل المؤسسة من حجم الديون.
- نلاحظ انعدام معدل الفائدة بعد الخصخصة و كذلك انخفاض نسبة المصاريف المالية من النتيجة الاقتصادية بنسبة كبيرة جدا وهذا شيء ايجابي بالنسبة للمؤسسة بأن تتخلص من المصاريف المالية و اللجوء إلى الاقتراض.

3. بالنسبة لمؤشرات أداء عناصر الاستغلال

يتم حساب متوسط المعدلات الثمانية المدرجة تحت مؤشرات عناصر الاستغلال لإعطاء صورة واضحة حول مؤشرات عناصر الاستغلال والجدول التالي يوضح متوسط هذه المعدلات :

الجدول (3-33) : مقارنة مؤشرات أداء عناصر الإستغلال للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

المؤشرات	المتوسط بعد الخصخصة بالنسبة لكل مؤسسة			المتوسط قبل الخصخصة	المتوسط بعد الخصخصة
	SOGDDIMA-Tggt	SODIMMAS-Ogx	SOGDIMA-PH-Ogx		
معدل دوران الأصول	154.95%	55.75%	67.38%	122.98%	92.70%
معدل دوران الأموال الخاصة	1362.62%	-153.54%	1208.01%	429.91%	805.70%
مدة دوران العملاء	81	14	118	110	71
مدة دوران الموردين	116	39	387	36	181
مدة دوران مخزون بالمواد الأولية	79	84	-2856	184	-898
مدة دوران مخزون البضاعة	44	115	1	87	53
أهمية BFR	536.18%	-672.70%	-276.19%	2873.94%	-137.57%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	7.75%	33.55%	60.18%	23.37%	33.83%

المصدر: من اعداد الباحثة

ومن خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي :

- انخفاض في معدل دوران الأصول بعد الخصخصة وهذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة ودليل على انخفاض كفاءتها في استغلال الأصول.
- انخفاض في آجال تحصيل العملاء مع ارتفاع في آجال تسديد مستحقات الموردين وهذا شيء ايجابي بالنسبة للمؤسسة.
- انخفاض في مدة دوران المخزون المواد الأولية بعد الخصخصة نتيجة لتأخر الإنتاج وهذا غير جيد بالنسبة للوضعية.

4. بالنسبة لمؤشرات هيكل رأس المال

يتم حساب متوسط المعدلات الثمانية المندرجة تحت مؤشرات هيكل رأس المال لإعطاء صورة واضحة حول مؤشرات هيكل رأس المال والجدول التالي يوضح متوسط هذه المعدلات

الجدول رقم (3-34) : مقارنة مؤشرات أداء هيكل رأس المال للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

المتوسط بعد الخصخصة	المتوسط بعد الخصخصة بالنسبة لكل مؤسسة			المتوسط قبل الخصخصة	المؤشرات
	SOGDDIM A-Tggt	SODIMMA S-Ogx	SOGDIMA-PH-Ogx		
93%	88%	97%	94%	64%	نسبة قابلية التسديد
770%	778%	-354%	1886%	233%	نسبة الإستقلالية المالية
867%	878%	-266%	1989%	357%	نسبة الرفاعة المالية
18%	0%	0%	54%	8%	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية
82%	100%	100%	46%	92%	نسبة الديون القصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية

المصدر : من اعداد الباحثة

ومن خلال الجدول يمكن استنتاج تدهور في الوضعية المالية للمؤسسة من خلال ما يلي :

- ارتفاع نسبة الديون إلى الأصول وبالتالي المؤسسة تواجه مخاطرة مرتفعة.
- ارتفاع نسبة الديون إلى قاعدة الملكية ونسبة كبيرة جدا مقارنة بالفترة السابقة.
- ارتفاع نسبة الأصول إلى قاعدة الملكية بنسبة كبيرة جدا رغم أنّ في الفترتين المؤسسة غير جيدة لكن الإرتفاع الكبير يجعل المؤسسة تواجه مخاطرة كبيرة جدا.

5. بالنسبة لمؤشرات السيولة

يتم حساب متوسط المعدلات الأربعة المندرجة تحت مؤشرات السيولة لإعطاء صورة واضحة حول مؤشرات السيولة والجدول التالي يوضح متوسط هذه المعدلات:

الجدول رقم (3-35) : مقارنة مؤشرات السيولة للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

المؤشرات	المتوسط قبل الخصخصة	المتوسط بعد الخصخصة بالنسبة لكل مؤسسة			المتوسط بعد الخصخصة
		SOGDDIMA-Tggt	SODIMMAS-Ogx	SOGDIMA-PH-Ogx	
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	127%	111%	55%	131%	99%
نسبة التداول السريعة (الفورية)	78%	98%	31%	51%	60%
نسبة التداول الفورية (النقدية)	9%	1%	9%	0%	3%
تطور وأهمية رأس المال العامل	364%	1019%	1171%	33%	741%

المصدر : من اعداد الباحثة

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج أنّ هناك تدهور في سيولة المؤسسة من خلال ما يلي :

- انخفاض في السيولة العامة بنسبة كبيرة مقارنة عما كانت عليه وكذلك أصبحت النسبة المحققة بعد الخصخصة تعبر عن عدم مقدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة.
- انخفاض في نسبة السيولة السريعة رغم أنّها في كلا الحالتين غير جيدة لكن بعد الخصخصة تدهورت أكثر.
- انخفاض في نسبة السيولة الفورية

6. بالنسبة لمؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية

يتم حساب متوسط المعدلات الأربعة المندرجة تحت مؤشرات المردودية وتشغيل الموارد البشرية لإعطاء صورة واضحة حول المردودية وتشغيل الموارد البشرية والجدول التالي يوضح متوسط هذه المعدلات :

الجدول رقم (3-36) : مقارنة مؤشرات السيولة للمؤسسة قبل وبعد الخصخصة

المؤشرات	المتوسط بعد الخصخصة بالنسبة لكل مؤسسة			المتوسط قبل الخصخصة	
	SOGDDIM A-Tggt	SODIMMA S-Ogx	SOGDIMA -PH-Ogx		
معدل إنتاجية العمل	59%	124%	49%	82%	
مردودية كل عامل	530,383.25	193,937.52	401,176.01	227,516.90	
مردودية كل عامل بالنسبة لرقم الأعمال	4,535,380.63	1,275,193.44	5	4	
مردودية كل عامل بالنسبة للنتيجة	11,499.65	-152,173.50	64,555.30	-68,248.41	
	77%				
	375,165.59				
	2,619,519.3		2,047,983.8	1,446,289.1	
	1				
	-25,372.85				

المصدر: من اعداد الباحثة

ومن خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي :

- انخفاض إنتاجية العمل بسبب التخلص من العمال.
- ارتفاع مردودية العمال بالنسبة للقيمة المضافة.
- ارتفاع مردودية العمال بالنسبة لرقم الأعمال.

خلاصة الفصل الثالث:

وختاماً لهذا الفصل فإنّ مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي نظراً لما حققته من نتائج سالبة خلال السنوات الأخيرة قبل الخصخصة، الأمر الذي جعل من الضروري حل هذه المؤسسة وخصخصتها إلى ثلاثة مؤسسات تتواجد على مستوى ورقلة وتقرت وكانت التقنية المتبعة في الخصخصة تتمثل في البيع للعاملين وكانت المؤسسة حجمها متوسط تضم خمسين عاملاً، تم بيعها لخمسة وعشرون عاملاً فقط مقسمين على المؤسسات الثلاثة التي أصبح حجمها مصغر وصغير، وتم تطبيق على هذه المؤسسة والمؤسسات الناجمة عن عملية الخصخصة أدوات التحليل المالي والمؤشرات المالية لينتهي الأمر بنا في الأخير إلى القول أنّ إستراتيجية الخصخصة التي لجأ إليها من أجل تحسين المؤسسة وجعلها مؤسسة ناجحة، فمن خلال الدراسة المالية لهذه المؤسسات اتضح لنا تدهور كبير في الوضعية المالية للمؤسسات الناتجة عن الخصخصة فكما يظهر من خلال هذا الفصل أنّ معظم المؤشرات تشير إلى تراجع المؤسسات فقد كان بعض هذه المؤسسات يحقق نتائج ايجابية ولكن متوسط مؤشرات الأداء الخمسة أتت تراجع وتدهور المؤسسة بعد الخصخصة، وكذلك مؤشرات التوازن المالي كان لها دور في إثبات عدم نجاعة هذه السياسة بهذه التقنية (البيع للعاملين).



الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة من خلال الفصول النظرية والفصل التطبيقي الإجابة على الإشكالية المتمثلة في معرفة أثر الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال وضع الإشكاليات الجزئية التي تتفرع من المشكل الرئيسي ووضع حلول مؤقتة لهذه الإشكالية ليتم معرفتها والإجابة عنها عند البحث في الموضوع، حيث تناولت الدراسة فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

و الخوصصة هي سياسة من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي لعبت دورا كبيرا في العالم، وتنتشر هذه السياسة في العالم اليوم بدرجة كبيرة نتيجة للعولمة و الانفتاح المالي حيث أصبحت الملكية الفردية في المنظور الحالي أنها أساس النجاح والتقدم وتحقيق الكفاءة والفعالية على جميع الأنشطة، لما أثبتته بجدارة في العديد من الدول المتقدمة حيث يكثر فيها انتشار القطاع الخاص وتميز هذه الدول بمستويات أداء مرتفعة جدا لما توفره من تكنولوجيا وسرعة تأدية الخدمات و المنافسة الشديدة بين مختلف القطاعات تجعل الأمر أكثر تطورا وهذا بفضل الخوصصة ، ولم تطبق هذه الدول الخوصصة مباشرة وإنما قامت بإعداد بيئتها جيدا لسنوات طويلة ووفرت كل الظروف المناسبة لتطبيق هذا البرنامج وتستخدم تقنيات الخوصصة الملائمة لبنيتها الاقتصادية حتى تضمن نجاعة هذه السياسة، ولما أثبتت هذه السياسة جدارتها بقوة انتشرت لتشمل الدول أقل تقدما ومن بينها الدول العربية فأصبحت الخوصصة تنتشر تدريجيا وشملت قطاعات مختلفة وساعدها على ذلك التحرير و الانفتاح المالي.

ومن بين الدول الأكثر تقدما الجزائر وهي كغيرها من الدول تطبق برنامج الخوصصة فتناولت دراستنا مؤسسة متواجدة في الجزائر وبالضبط في منطقة ورقلة وهي مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي من أجل اثبات أو نفي الفرضيات التي انطلقنا منها الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها وبالتالي الإجابة على جوهر الدراسة والمتمثل في الإشكالية الأساسية للموضوع.

اختبار نتائج فرضيات الدراسة :

نستنتج من خلال دراستنا أنه :

- تم اثبات صحة الفرضية الأولى فمن خلال دراستنا النظرية تبين أن الدولة تهدف من خلال خوصصة مؤسساتها إلى التخلص من القطاعات الخاسرة و التخفيف من عجز الموازنة وتحسين مستويات الأداء.
- تم اثبات صحة الفرضية الثانية بأن للدولة حرية نسبية وليس مطلقة في اللجوء إلى الخوصصة حيث أن الضغوطات الدولية الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يجبرها على إتباع سياسة الخوصصة.
- تم اثبات صحة الفرضية الثالثة في أن الخوصصة تشمل العديد من التقنيات و الأساليب وكل تقنية لها خصائصها الواجب توفرها في المؤسسة المراد خوصصتها حتى يضمن نجاح هذه السياسة وأنها الأنسب لهذه المؤسسة.
- تم اثبات صحة الفرضية الرابعة في أن هناك اعتبارات يجب مراعاتها قبل تطبيق برنامج الخوصصة و المتمثلة في إعداد خطة لتنفيذ هذا البرنامج تحتوي على العديد من الخطوات الأساسية كتعديل القوانين حتى تتماشى مع متطلبات الخوصصة وتوفر الأمان، وكذا القيام ببرامج إعلامية من أجل التحسيس لأهمية الخوصصة وحتى يتم قبولها من طرف الجميع.

- تم اثبات صحة الفرضية الخامسة بأنّ هناك العديد من المؤشرات المالية التي يمكن قياس بها الأثر المالي للخصخصة من بينها مؤشرات الربحية، السيولة، هيكل رأس المال، بالإضافة إلى غير ذلك من المؤشرات.
- ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكننا أن نقدم أهم النتائج وهي على النحو الآتي :
- إنّ الخصخصة ليست فكرة حديثة وإنما هي امتداد لثلاثة عقود سابقة.
- لم يتم إعطاء ترجمة دقيقة لمصطلح Privatization فهناك من ترجمه إلى الخصخصة (دول المغرب العربي)، الخصخصة (دول المشرق) إلى غير ذلك من المسميات.
- لم يتم الاتفاق على تعريف واحد لمعنى الخصخصة من طرف الباحثين فكل واحد منهم يركز في تعريفه على جوانب معينة قد يهملها البعض في حين هناك آخرون يهتمون بها.
- إنّ برنامج الخصخصة برنامج طويل ويتضمن مراحل عديدة الأمر الذي قد يخلق صعوبات عديدة؛
- إنّ المستوى الضعيف للملكية العامة والذي لم يثبت نجاعته جعل الدولة تفكر في برنامج إصلاح اقتصادي يتضمن الخصخصة التي ينتظر منها تحقيق مستويات عالية وإصلاح المشاكل.
- تعدد أساليب وتقنيات الخصخصة حيث تختلف على حسب خصائص المؤسسة المراد خصصتها وخصائص البلد الذي تتم فيه الخصخصة فهناك بعض الأساليب تصلح في الدول المتقدمة ولا تصلح في الدول المتخلفة وتصلح في مؤسسة ولا تصلح في أخرى.
- إنّ الضغوطات الممارسة من قبل الهيئات الدولية كان لها دور كبير في الضغط على ضرورة تطبيق برنامج الخصخصة وخصوصا على الدول النامية وبالتحديد الدول العربية التي طبقت هذه السياسة على أمل أن تحسن من أوضاعها.
- رغم ما تحقّقه الخصخصة من مزايا إلا إنّ لها عيوب تفرض نفسها في الواقع يؤيدها المعارضون لفكرة الخصخصة كمشكل اليد العاملة ومشكلة تحديد المؤسسات الواجب خصصتها إلى غير ذلك من المشاكل الأخرى.
- أنّ الخصخصة عن طريق إتباع أسلوب البيع للعاملين تسمح بالتحسن في جزء من مستوى الأداء المالي بمعنى التحسن في بعض مؤشرات الأداء المالي وتدهور في الآخرين.
- أنّ تقنية البيع للعاملين ينتج عنها في البداية مؤسسات مخصصة مثقلة بالديون.
- أنّ الخصخصة تؤدي إلى انتشار البطالة في المجتمع مما ينجم عن هذا آفات خطيرة على المجتمع بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.
- أنّ توفير بيئة مناسبة وإعداد المؤسسات للخصخصة أمر ضروري وأكيد لاغنى عنه ولا يحتاج إلى نقاش.

التوصيات :

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات لخصصتها فيما يلي :

- يجب على الدولة أن تدعم وتحفز المؤسسات المخصصة في بداية نشاطها من خلال التحفيزات و الإعفاءات الجبائية.
- ضرورة الاهتمام بالسياسة الإشهارية للترويج لأهمية برنامج الخصخصة.

- ضرورة المراقبة الدائمة من طرف الدولة على المؤسسات المخصوصة بشكل لا يعيق ممارسة نشاطها حتى تضمن تحسين مستويات أدائها والمحافظة عليها وتجنب وقوعها في الإفلاس.
- يجب على الدولة أن تقوم بدراسات مكثفة لتجارب دول ناجحة في المخصوصة من أجل الاستفادة من تجاربها ومعرفة كيف يتم إنجاح هذه السياسة في الجزائر، وذلك من خلال عقد مؤتمرات وندوات لاستقبال خبراء مختصين في هذا وكذا الاستفادة من البحوث و الدراسات و المجالات العلمية التي تهتم بهذه المواضيع وتحللها وتعطي اقتراحات جيدة لهذا.
- تدريب العمال على ثقافة القطاع الخاص و المتمثل في أنّ تحقيق الربحية هو أكبر هدف لديهم .
- على الدولة أن تقوم بتوفير بيئة مناسبة يصلح فيها تطبيق برنامج المخصوصة.
- يجب تدريب وتأهيل العمال الذين يتم تسريحهم بسبب المخصوصة لكي يستطيعوا أن يمارسوا أعمال أخرى بدلا من الإضرابات و المشاكل التي تنجم عن تسريحهم.
- ضرورة أن تتوسع الدولة الجزائرية في عمليات المخصوصة على مستوى المؤسسات المالية و البنوك لعل المخصوصة وبفضل المنافسة الناجمة عنها تتحسن الخدمات المصرفية.

آفاق البحث :

- من خلال دراستنا لأثر المخصوصة على الوضعية المالية للمؤسسة وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، يرى الباحث انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة وتمثل في الآتي:
- دراسة أثر المخصوصة لعينة من المؤسسات تمت خصوصتها بنفس الأسلوب حتى يمكن الوصول إلى نتائج و اقتراحات أكثر دقة.
 - دراسة مدى جدوى و نجاعة أساليب المخصوصة في الجزائر وأي أسلوب يمكن أن يكون له أكثر تأثير إيجابي على المستوى الجزئي و الكلي.
 - دراسة أثر مخصصات المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) في الجزائر على المستوى الجزئي و الكلي.

المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

- 1- أحمد عبد الله اللحلح وجمال الدين المرسي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 2- أحمد محمد محرز، النظام القانوني للخصخصة "تحول الشركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 3- أرشد فؤاد التميمي وعدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، عمان، 2009.
- 4- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 5- القاضي انطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000.
- 6- المرسي السيد حجازي، الخصخصة : إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ النشر.
- 7- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 8- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 9- حبش محمد حبش، الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
- 10- رفعت عبد الحلیم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.
- 11- سعود جايد العامري و عبد الستار مصطفى الصباح، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 12- شكري رجب العشماوي، الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين "مفاهيم -تجارب دولية وعربية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 13- ضياء مجيد، الخصخصة و التصحيحات الهيكلية (أراء و إتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 14- عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 15- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 16- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- 17- علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة "التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل"، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008.

- 18- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، المشاركة، 2008.
- 19- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار حامد، عمان، 2009.
- 20- فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2008.
- 21- محمد إبراهيم عبد الرحيم، المتغيرات العالمية للمنظمات "الخصخصة-العولمة-الاقتصاد المعرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
- 22- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، 2009.
- 23- محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، الطبعة الأولى، دار الفكر، سورية، 1999.
- 24- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 25- محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، 2007.
- 26- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
- 27- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003.
- 28- محمود مصطفى الزعائر، سياسة التخاصية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- 29- مفلح محمد عقل، مقدمة الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009.
- 30- منير إبراهيم هندي، الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004.
- 31- مهند ابراهيم علي الفندي الجبوري، النظام القانوني للتحويل إلى القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008.
- 32- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "منهج علمي وعملي متكامل"، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

ب - الرسائل و الأطروحات الجامعية

- 33- إيمان حابس، دور التحليل المالي في منح القروض "دراسة حالة البنك الوطني-وكالة ورقلة-2007-2009"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 34- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
- 35- توفيق عبد الوهاب أبو العينين سمري، دور البنوك في دعم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999.

- 36- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم "دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
- 37 -حنان عمراني، خصوصية المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 38- سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "حالة مجمع صيدال"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 39- طارق رحامي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الوسط ورقلة (2006-2009)"، رسالة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 40- عبد القادر صافي، سياسات الخصوصية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر "عوامل فشل ونجاح سياسة الخصوصية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 41- عبد القادر قرادي، إصلاح القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية-الميزانية نموذجاً-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2007.
- 42- عزيزة حملاوي، أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار-حاسي مسعود-في الفترة ما بين (2007-2010)، رسالة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 43- محمد حسان بن مالك، تصفية المؤسسات : دراسة اقتصادية ومحاسبية "دراسة حالة مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2002.
- 44- محمد زرقون، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات (دراسة تحليلية للأداء المالي للشركة المختلطة الجزائرية-الهندية للفترة 1999/2004)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2004.
- 45- مرفت حسين حسن إسماعيل، أثر الخصوصية على مستوى أداء شركات قطاع الأعمال العام، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم إدارة أعمال، جامعة بني سويف، القاهرة، 2001.

- 46- نعيمة شباح، التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية " دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة 2004-2006"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.
- 47- نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير في المالية المؤسسة، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 48- هواري سويسي، إشكالية تقييم المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة الأشغال التكميلية للبناء بورقلة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
- 49- وهيبه بوحدوني، تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصخصة "دراسة حالة فندق السفير آليتي سابقا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 1998.
- 50- ياسين بوعاملي، الخصخصة ودور السوق المالية في تفعيلها "دراسة بعض التجارب المغربية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009.

ج-المجلات :

- 51- أحمد عارف العساف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة شمال إفريقيا، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد: 07، بدون سنة نشر.
- 52- رضا محمد سعد الله، أساليب الخصخصة وتقنياتها مع اشارة خاصة إلى التجربة التونسية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 04، 2005.
- 53- سعد بشاينية، المؤسسات العمومية نهاية أسطورة التشغيل السبيء المتعلق بسلوك الميسيرين، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد 20، 2003.
- 54- عبد الرزاق خليل ومحمد زرقون، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 03، 2005.
- 55- محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد: 07، 2009.

د-الملتقيات و الندوات :

- 56-إيمان بن قارة ورضا جاو حدو، استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسات ودورها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة ميناء عنابة-، الملتقى الدولي الثاني حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات نمو المؤسسات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011.
- 57-بن عيشي بشير، مشكلات عملية الخوصصة وآثارها الاجتماعية و الاقتصادية، الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/03 أكتوبر 2004،
- 58-حسن عبد الكريم سلوم و خديجة جمعة الزويني، دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخوصصة في البلدان العربية، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، من 17 إلى 18 أبريل 2006.
- 59-نعمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخوصصة (تجارب عالمية)، المؤتمر الدولي العالم الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 31 ماي-02 جوان 2005، 1426هـ.
- 60-سمير براهمي و عبد الكريم شوكمال، إدارة التغير كأداة لتنفيذ عملية الخوصصة، المؤتمر الدولي حول "الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، بدون تاريخ انعقاد المؤتمر.
- 61-هيئة الأوراق المالية و السلع، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، دبي، سبتمبر 2006.

المراجع باللغة الأجنبية :

- 62-Corinne zanbotto et Christian zanbotto, finance d'entreprise en 22 fiches, 2^{ème} édition, dunod, paris, 2009.
- 63-Florence delhay et Jacqueline delhay, finance d'entreprise, 2^{ème} édition, dunod, paris, 2009.
- 64-Gérard charreaux, finance d'entreprise, 2^{ème} édition, paris, 2000.
- 65-Jonathan berk et Peter demarzo, finance d'enterprise, pearon education, france, 2009.
- 66-K.chiha, finance d'entreprise, dar Houma, Alger, 2009.

67-Nacer eddine sadi, **la privatisation des entreprises"objective modalities et enjeux"**, 2^{ème} edition, université pierre mendes, France, 2006.

68-Pierre vernimmen, **finance d'Enterprise**, 6^{ème} edition, dalloz, Parise, 2005.

الملاحق